الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج - البويرة
كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett

كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم التسيير

التخصص: محاسبة وتدقيق

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تحت عنوان

أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
- دراسة ميدانية-

من إعداد الطالبة:

قاضي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:

سفير محمد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ 11 جوان 2013

أمام اللجنة المكونة من:

أ. وقنوني باية..... رئيسة
أ. سفير محمد..... مقررا
أ. زلاسي رياض..... ممتحنا

السنة الجامعية: 2013/2012

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحيمْ

" وَمَا أُوتِيتُم مِنَ العِلمِ إلاَّ قَلِيلاً "

صَدقَ اللهُ العَظِيمْ

(سُورةُ الإسْرَاء اللآيَة رَقَمْ 85).

شكر وتقدير

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والديَّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين " صدق الله العظيم

النمل الآية 19.

الحمد لله عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته حمدا طيبا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه أن من علينا بكرمه لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا حتما أنها لا تفي بحق صانعيها.

شكر خاص للوالدين الكريمين تربية، تأديبا، دعاء وتشجيعا بارك الله في عمريهما وفي ميزان حسناتهما.

يطيب لي أن أقول شكرا وليس لشكري حدود لمن قبل الإشراف ثانية على هذا العمل وشرفني بأن أنهل من بحر علمه المعطاء و تحمل مني العناء ولم يبخل علي بتوجهاته السديدة ونصائحه القيمة التي كانت نورا أهتدي به وسببا في ظهور هذا العمل بهذا الشكل إلى الأستاذ الفاضل **سفير محمد** جعله الله ذخرا للعلم ونفعا للأمة.

واعترافا بالجميل والامتنان أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ اوعيل ميلود، ومن جامعة سطيف الأستاذ غلاب فاتح على مد يد المساعدة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذين ساعدوني وكل من ساهم في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

زينب * فاطمة الزهراء *

الإهداء

أهدي ثمار جهدي إلى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح: **الوالدين الكريمين**،

فاللهم رب اغفر لهما وارحمهما كما ربياني صغيرا.

واجعلهما ممن قلت فيهم: "سلام عليكم طبتم فادخلوها خالدين "آمين

وإلى من كانت مرافقتهم لي في حياتي سر بسمتي وإلى من هم أقرب إلي من روحي أخواتي العزيزات:

- أمينة، زوجها وابنها محمد
- نضيرة، زوجها وابنتها نور الهدى
- سمية وفاطمة .....وداما المتفوقتين في دراستيهما.

وإلى ابنة خالتي وصديقتي مريم وإلى كل العائلة الكريمة من أعمام وأخوال.

وإلى التي جمعتني معهم الأخوة والمحبة في الله صديقاتي: صباح ، أمينة، زينب، فوفة، سعاد، ليندة، زهرة، أمينة، سعيدة، نورة.

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم ووسعهم قلبي.

إلى هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

زينب* فاطمة الزهراء*

ملخص:

حدثت خلال السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات المالية وتعثر العديد من الشركات وانتشار الفساد المالي فيها، وذلك بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية التي تعبر عن حقيقة أوضاع الشركات. وقد نتج عن ذلك افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلقة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية التي تنشرها الشركات، وهو ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى وسيلة تعيد الثقة وتضمن جودة التقارير المالية ومصداقيتها وتعزيز الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال تطبيق حوكمة الشركات وهي تعنى بمجموعة متكاملة من المبادئ والمعايير والأسس التي يجب أن تراعى في الشركات لضمان نجاحها وتحقيق غايتها من جهة، ومن جهة أخرى توفير المعلومات التي يحتاجها مختلف الأطراف التي يهمها أمر الشركة عن طريق تقارير مالية تتميز بجودة عالية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإفصاح المحاسبي، جودة التقارير المالية.

Résumé :

Au cours des dernière années une série de crises financières et l' échec de certaines sociétés et la propagation de la corruption financière, parce que leurs administrations manquaient d'exercices adéquat lors du contrôle et la supervision. A ceci, s'ajoute le manque de transparence et absence de divulgation des informations comptables et financières qui la réalité des situations des sociétés. Ce qui a résulté un manque de confiance dans un bon nombre de marchés financiers, par conséquent les investisseurs éprouvent une sorte réticence envers ses marchés. Il va de même pour ce qui est des bureaux de comptabilité et d'audite suite au manque de confiance dans les informations qui figurent dans les états financiers qui publier par les sociétés. Ce qui a poussé à l'émergence de la nécessité de moyenne pour rétablir la confiance et assurer la qualité des états financiers et sa crédibilité et renforcer la divulgation comptable, et par l'application la gouvernance d'entreprise, cela signifie l'existence d'un ensemble intégré de normes et principes qui doivent être pris en compte dans les sociétés pour assurer son succès et atteindre son but d'une part, et d'autre part, fournir les informations nécessaires par les différentes parties concernées, à travers des états financiers est caractérisé par de haute qualité.

Mots clés : la gouvernance, la divulgation comptable, la qualité des états financiers.

Abstract :

Occurred during the recent years, a series of financial crises and stalled many companies and the spread of financial corruption which, due to lack of management to good practice in monitoring and supervision, as well as lack of transparency and non-disclosure of accounting information and financial reflect real situation of the companies. This has resulted in a lack of confidence in the financial markets fabricated and departure of investors about them, as well as in the offices of the accounting and auditing result of a lack of confidence in the information contained in financial reports published by companies, which led to the need for a mean that returns back the confidence and ensure the quality of financial reporting, credibility and strengthen the accounting disclosure , and through the application of corporate governance which concerned with an integrated set of standards and principles that must be taken into account in the company to ensure its success and achieve the purpose, and on the other hand, provide information needed by the various interested parties concerned, through financial reports is characterized by high quality.

Key words: governance, accounting disclosure, the quality of financial reporting

ملخص الفهرس

المقدمة ..... ب

الفصل الأول: الأساس النظري لحوكمة الشركات

تمهيد.....02

المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.....03

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات.....15

المبحث الثالث: نظرة محاسبية لحوكمة الشركات..... 24

خلاصة 32

الفصل الثاني: طبيعة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

تمهيد..... 34

المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي..... 34

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية..... 43

المبحث الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية.....52

خلاصة 64

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات

تمهيد.....66

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي..... 67

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.....76

المبحث الثالث: اسهامات النظام المحاسبي المالي في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.....87

خلاصة.....94

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد 96

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....97

المبحث الثاني: دراسة و تحليل نتائج الاستبيان 101

خلاصة 152

الخاتمة العامة.....154

قائمة المراجع.....159

الملاحق.....167

الفهرس الاجمالي.....191

قائمة الاختصارات

FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GCGF	Global Corporate Governance Forum	المنتدى العالمي لحوكمة الشركات
IAS	International Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Board Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
IMF	International Money Fund	صندوق النقد الدولي
NYSE	New York Stoks exchange	بورصة نيويورك
OCDE	Organisation de coopération et de Développement Economique	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OMC	Organisation Mondiale du Comerce	منظمة التجارة العالمية
SCF	Système Comptable financier	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package for Social Sience	البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية

قائمة الجداول

الرقم:	عنوان الجدول:	الصفحة:
01	طرق الإفصاح العامة	38
02	عدد ونسبة الاستمارات الموزعة والمعتمدة	101
03	المؤهلات العلمية لأفراد العينة	101
04	مفهوم الحوكمة حسب أفراد العينة	106
05	اتساع مفهوم الحوكمة	106
06	إجابات أفراد العينة حول علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة الشركات	107
07	سبب اعتبار المعلومات المحاسبية من أهم محددات الحوكمة	108
08	أثر مبدأ وجود أساس محكم للحوكمة على الشفافية والتقارير المالية	110
09	علاقة إطار الحوكمة بمعايير إعداد المعلومات والإفصاح عنها	111
10	تأثير وجود إطار فعال للحوكمة على الإفصاح المحاسبي	112
11	علاقة الحوكمة بتنافسية الشركة	113
12	أثر نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على ثقة مستعملي التقارير المالية	114
13	أثر الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة على التقارير المالية	115
14	أثر مساءلة مجلس الإدارة على شفافية المعلومات	116
15	أثر مساءلة المديرين التنفيذيين على شفافية المعلومات	117
16	أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على ثقة المستثمرين	118
17	علاقة حوكمة الشركات مع المساواة والعدالة بين المساهمين	119
18	أثر حقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة التقاريرالمالية	120
19	علاقة ثقة المساهمين بضمان حقوقهم والإفصاح	121
20	علاقة حقوق أقلية المساهمين بجودة التقارير المالية	122
21	حق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأسهم قبل شرائها	123
22	مساهمة الإفصاح المحاسبي في اتاحة الفرصة للتعويض لأصحاب المصالح	124
23	مساهمة حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في زيادة درجة الإفصاح	125
24	مساهمة مشاركة أصحاب المصالح في تحسين أداء الشركة	126
25	علاقة إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح والإفصاح	127
26	مساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح	129
27	مساهمة الحوكمة في توفير قنوات نشر المعلومات	130
28	مساهمة الحوكمة في تحفيز الإفصاح بصفة دورية ومستمرة	131

29	مساهمة الحوكمة في إلزام اللإفصاح المحاسبي	132
30	ضعف الهياكل الإدارية تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة	133
31	عدم الاهتمام بجودة التقارير المالية يحد من تطبيق الحوكمة	134
32	أسباب تأخر اعتماد الشركات الجزائرية لمبادئ الحوكمة	135
33	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول مفهوم الحوكمة	136
34	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول اتساع مفهوم الحوكمة	137
35	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول علاقة المعلومات المحاسبية بالحوكمة	137
36	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول تبرير علاقة المعلومات المحاسبية بالحوكمة	138
37	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الحوكمة على شفافية التقارير المالية	138
38	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الحوكمة على معايير إعداد المعلومات	139
39	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير إطار الحوكمة على الإفصاح	139
40	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الحوكمة على تنافسية الشركة	140
41	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ثقة مستعملي التقارير المالية	140
42	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الخبرة والمؤهل العلمي على جودة التقارير المالية	141
43	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير مساءلة مجلس الإدارة على الشفافية	141
44	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير مساءلة المديرين التنفيذيين على الشفافية	142
45	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على ثقة المستثمرين	142
46	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة الحوكمة مع المساواة بين المساهمين	143
47	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير حقوق المساهمين على التقارير المالية	143

48	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة ثقة المساهمين بالإفصاح	144
49	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة حقوق أقلية المساهمين بجودة التقارير المالية	144
50	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لحق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأسهم قبل شرائها	145
51	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الإفصاح في اتاحة الفرصة للتعويض لأصحاب المصالح	145
52	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في زيادة درجة الإفصاح	146
53	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة مشاركة أصحاب المصالح في تحسين أداء الشركة	146
54	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة حقوق أصحاب المصالح بالإفصاح	147
55	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح	147
56	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في توفير قنوات نشر المعلومات	148
57	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في تحفيز الإفصاح بصفة دورية ومستمرة	148
58	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في إلزام الإفصاح	149
59	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين على أن ضعف الهياكل الإدارية تحد من تطبيق الحوكمة في الجزائر	149
60	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين على أن عدم الإهتمام بجودة التقارير يحد من تطبيق الحوكمة في الجزائر	150
61	اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول أسباب تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية	150

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص حوكمة الشركات	08
02	عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات	11
03	الحوكمة كنظام معلومات	12
04	محددات حوكمة الشركات	14
05	مبادئ حوكمة الشركات	17
06	الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	22
07	الفرق بين المعلومات والبيانات والمعرفة	38
08	طرق اخفاء الحقائق	71
09	علاقة مبادئ حوكمة الشركات بمعايير جودة التقارير المالية وانعكاساتها على السوق المالي	85
10	توزيع أفراد العينة حسب المؤهلات العلمية	102
11	توزيع أفراد العينة حسب الشهادة المهنية	102
12	توزيع أفراد العينة حسب المهنة	103
13	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	104
14	نسبة أفراد العينة حسب القطاع الذي تنتمي إليه	104
15	التوزيع الجغرافي لأفراد العينة	105
16	مفهوم الحوكمة بالنسبة للأكاديميين	106
17	مفهوم الحوكمة بالنسبة للمهنيين	106
18	اتساع مفهوم الحوكمة بالنسبة للاكاديميين	107
19	اتساع مفهوم الحوكمة بالنسبة للمهنيين	107
20	علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة الشركات حسب الأكاديميين	108
21	علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة الشركات حسب المهنيين	108
22	سبب اعتبار المعلومات المحاسبية من أهم محددات الحوكمة حسب الأكاديميين	109
23	سبب اعتبار المعلومات المحاسبية من أهم محددات الحوكمة حسب الأكاديميين	109
24	أثر مبدأ وجود أساس محكم للحوكمة على الشفافية والتقارير المالية بالنسبة للأكاديميين	110
25	أثر مبدأ وجود أساس محكم للحوكمة على الشفافية والتقارير المالية بالنسبة للمهنيين	110
26	علاقة إطار الحوكمة بمعايير إعداد المعلومات والإفصاح عنها حسب الأكاديميين	111
27	علاقة إطار الحوكمة بمعايير إعداد المعلومات والإفصاح عنها حسب المهنيين	111
28	تأثير وجود إطار فعال للحوكمة على الإفصاح المحاسبي حسب الاكاديميين	112
29	تأثير وجود إطار فعال للحوكمة على الإفصاح المحاسبي حسب المهنيين	112
30	علاقة الحوكمة بالميزة التنافية للشركة حسب الأكاديميين	113

31	علاقة الحوكمة بالميزة التنافية للشركة حسب للمهنيين	113
32	أثر نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على ثقة مستعملي التقارير المالية حسب الأكاديميين	114
33	أثر نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على ثقة مستعملي التقارير المالية حسب الأكاديميين	114
34	أثر الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة على التقارير المالية حسب الأكاديميين	115
35	أثر الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة على التقارير المالية حسب المهنيين	115
36	أثر مساءلة مجلس الإدارة على شفافية المعلومات حسب الأكاديميين	116
37	أثر مساءلة مجلس الإدارة على شفافية المعلومات حسب المهنيين	116
38	أثر مساءلة المديرين التنفيذيين على شفافية المعلومات حسب الأكاديميين	117
39	أثر مساءلة المديرين التنفيذيين على شفافية المعلومات حسب المهنيين	117
40	أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على ثقة المستثمرين حسب الأكاديميين	118
41	أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على ثقة المستثمرين حسب المهنيين	118
42	علاقة حوكمة الشركات مع المساواة والعدالة بين المساهمين حسب الأكاديميين	120
43	علاقة حوكمة الشركات مع المساواة والعدالة بين المساهمين حسب المهنيين	120
44	أثر حقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية حسب الأكاديميين	121
45	أثر حقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية حسب المهنيين	121
46	علاقة ثقة المساهمين بضمان حقوقهم والإفصاح حسب الأكاديميين	122
47	علاقة ثقة المساهمين بضمان حقوقهم والإفصاح حسب المهنيين	122
48	علاقة حقوق أقلية المساهمين بجودة التقارير المالية حسب الاكاديميين	123
49	علاقة حقوق أقلية المساهمين بجودة التقارير المالية حسب المهنيين	123
50	حق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأسهم قبل شرائها حسب الأكاديميين	124
51	حق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأسهم قبل شرائها حسب المهنيين	124
52	مساهمة الإفصاح المحاسبي في إتاحة الفرصة للتعويض لأصحاب المصالح حسب الأكاديميين	125
53	مساهمة الإفصاح المحاسبي في إتاحة الفرصة للتعويض لأصحاب المصالح حسب المهنيين	125
54	مساهمة حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في زيادة درجة الإفصاح حسب الأكاديميين	126
55	مساهمة حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في زيادة درجة الإفصاح حسب المهنيين	126
56	مساهمة أصحاب المصالح في تحسين أداء الشركة حسب الأكاديميين	127
57	مساهمة أصحاب المصالح في تحسين أداء الشركة حسب المهنيين	127
58	علاقة إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح والإفصاح حسب الأكاديميين	128
59	علاقة إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح والإفصاح حسب المهنيين	128
60	مساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح حسب الأكاديميين	129
61	مساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح حسب المهنيين	129
62	مساهمة الحوكمة في توفير قنوات لنشر المعلومات حسب الأكاديميين	130
63	مساهمة الحوكمة في قنوات لنشر المعلومات حسب المهنيين	130

64	مساهمة الحوكمة في تحفيز الإفصاح بصفة دورية ومستمرة حسب الأكاديميين	131
65	مساهمة الحوكمة في تحفيز الإفصاح بصفة دورية ومستمرة حسب المهنيين	131
66	مساهمة الحوكمة في إلزام الإفصاح المحاسبي حسب الأكاديميين	132
67	مساهمة الحوكمة في إلزام الإفصاح المحاسبي حسب المهنيين	132
68	ضعف الهياكل الإدارية يحد من تطبيق الحوكمة حسب الأكاديميين	134
69	ضعف الهياكل الإدارية يحد من تطبيق الحوكمة حسب المهنيين	134
70	عدم الاهتمام بجودة التقارير المالية يحد من تطبيق الحوكمة حسب الأكاديميين	135
71	عدم الاهتمام بجودة التقارير المالية يحد من تطبيق الحوكمة حسب الأكاديميين	135
72	أسباب تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية حسب الأكاديميين	135
73	أسباب تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية حسب الأكاديميين	135

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	قائمة الاستبيان باللغة العربية	161
02	قائمة الاستبيان باللغة الفرنسية	165
03	نتائج الاستبيان باستخدام برنامج spss	170

مقدمة عامة

أدت العولمة وتحرير الأسواق المالية وتحول الكثير من دول العالم نحو مفهوم الاقتصاد الحر إلى فتح أسواق دولية جديدة يمكن من خلالها أن تحقق الشركات أرباحا مرتفعة تمكنها من التوسع في مجال أنشطتها، مما يؤدي إلى خلق فرص استثمارية جديدة بشكل يؤدي إلى نمو وتقدم اقتصاديات الدول التي تنتمي إليها هذه الشركات، وأصبح المستثمرون لا يتعاملون مع أي شركة إلا بعد تأكدهم من أن إدارتها تتم وفق الممارسات السليمة للأعمال ويطلق على هذه الممارسات السليمة للأعمال التي تدار بها الشركات بحوكمة الشركات Gouvernance de " l'entreprise".

لقد أصبحت حوكمة الشركات من الموضوعات الهامة على مستوى الشركات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في الكثير من الشركات وخاصة في الدول المتقدمة، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية عام 1997، وأزمة شركة " Ernon " والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2001، وكذلك أزمة شركة " Worldcom " الأمريكية للاتصالات عام 2002، وأزمة الرهون العقارية 2008، وترجع هذه الانهيارات والأزمات في معظمها إلى انتشار الفساد الإداري والمالي بصفة عامة والفساد المحاسبي بصفة خاصة، بحيث أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلى تأكيد مراقبي الحسابات على صحة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية وذلك خلافا للحقيقة. وقد ينتج عن حالة الانهيار افتقاد الثقة في كل من الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها وفي مكاتب المحاسبة والمراجعة وبالتالي افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية للشركات المختلفة.

في ضوء ذلك يمكن القول بأنه من الأسباب الهامة لحدوث انهيار الكثير من الشركات هو عدم تطبيق المبادئ المحاسبية ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لهذه الشركات، وانعكس ذلك في مجموعة من الآثار السلبية أهمها فقد الثقة في المعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وبالتالي فقدت هذه المعلومات أهم العناصر التي تميزها ألا وهو جودتها.

ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الدولية حرصت على تناول موضوع حوكمة الشركات وتطبيقاتها مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التي أصدرت عام 1999 خمسة مبادئ للحوكمة إضافة إلى المبدأ السادس الذي تم إدراجه بعد مراجعة هذه المبادئ عام 2004، وهذا من أجل تقديم عدد من الخطوط الإرشادية لتدعيم إدارة الشركات وكفاءة الأسواق المالية واستقرار الاقتصاد ككل، مما يؤدي إلى انتهاج مبادئ الحوكمة بمفهومها الواجب التطبيق في الشركات.

ومنه فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة على الإشكالية التالية:

كيف يمكن لمبادئ حوكمة الشركات أن تؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؟

وللإجابة على الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات وفيما تتمثل أهميتها؟
- ما العلاقة التي تربط حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي؟
- كيف تساهم مبادئ حوكمة الشركات في زيادة درجة الإفصاح وتحقيق جودة التقارير المالية؟
- هل تتوفر الجزائر على المقومات التي تمكنها من التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهدافه نطرح الفرضيات التالية:

- يتأسس مفهوم حوكمة الشركات على العلاقات التعاقدية بين الأطراف أصحاب المصلحة؛
- يعد الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات؛
- توجد علاقة ارتباطيه بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية؛
- تتوفر الجزائر على مقومات اعتماد وتطبيق مبادئ الحوكمة.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية راجع إلى:

- ملائمة الموضوع مع تخصصي *محاسبة وتدقيق*؛
- الرغبة الذاتية والميول الشخصي للبحث في موضوع حوكمة الشركات والإفصاح؛
- يعتبر هذا النوع من المواضيع أحد أهم المواضيع الحديثة خاصة في الجزائر؛
- المكانة التي أصبحت تتميز بها مواضيع الحوكمة، في ظل انتشار الفساد المالي والإداري وانهيار العديد من الشركات.

أهمية الموضوع :

- إبراز ايجابيات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كالتقليل من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الشركات الأمر الذي يؤدي من تحسين أدائها، وتحسين حركة التداول في السوق المالي وبالتالي جذب الاستثمارات؛

- إبراز أهمية تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ومساهمتها في زيادة الثقة في الإفصاح المحاسبي وفي جودة التقارير المالية المنشورة من طرف الشركات؛
- الأزمات المالية والفساد المالي وما تبعه من حديث حول مدى جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية؛
- اتخاذ الباحثين منذ أكثر من عشريتين من حوكمة الشركات موضوعا مهما فتح المجال إلى الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع.

أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار الفرضيات المتبناة وذلك من خلال:

- التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- التعرف على طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- إبراز انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛
- إبراز العلاقة المتداخلة بين الإفصاح المحاسبي ومبادئ حوكمة الشركات.

منهج البحث:

تحقيقا لأهداف البحث السابقة الذكر، ومن أجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن مدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية فإننا نعتمد الأسلوبين التاليين:

الجانب النظري: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل علاقة تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية؛

الجانب التطبيقي: من خلال إعداد قائمة الاستقصاء توجه إلى أكاديميين باحثين في مجال الحوكمة وإلى مهنيين من خبراء، محافظي حسابات ومحاسبي شركات لاستطلاع آرائهم حول مشكلة الدراسة والاعتماد على البرنامج الإحصائي spss في تحليل ودراسة نتائج الاستبيان.

الدراسات السابقة:

يمكن الإشارة إلى الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع كما يلي:

- حسياني عبد الحميد: **أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة المؤسسات** – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية- جامعة الجزائر سنة 2009-2010 ، تدور إشكالية البحث حول كيف يمكن للانتقال نحو معايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية أن يساهم في تفعيل حوكمة المؤسسات، ويهدف الباحث من خلالها إلى تحليل وتحديد أهمية تطبيق المعايير المحاسبية والمعلومة المالية في تحسين متطلبات حوكمة المؤسسات من خلال التعرف على مفهوم حوكمة المؤسسات ودوافع تطبيقه؛ الجهود والتجارب الدولية في مجال حوكمة المؤسسات؛ أهمية تطبيق حوكمة

المؤسسات في قطاع الأعمال الجزائري؛ التطرق للمعايير الدولية للمحاسبة، والمعلومة المالية وطرق إصدارها؛ التطرق للتجربة الجزائرية في محاولة تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية من خلال النظام المحاسبي المالي؛ التطرق لأهمية الانتقال نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية وقواعد الإفصاح الواردة فيها، بالنسبة لجودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

إلا أن هذه الدراسة اقتصرت فقط على تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية في الجزائر، وكيفية الاستفادة من ذلك في تفعيل الحوكمة من خلال التركيز على مبدأ الإفصاح والشفافية، ولم يتم التطرق إلى إسهامات مبادئ الحوكمة في تفعيل الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

- زلاسي رياض: **إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية- جامعة ورقلة سنة 2011-2012، تحاول الدراسة معالجة الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة حوكمة المؤسسات في الوصول إلى معلومات محاسبية ذات جودة عالية؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على ايجابيات ومزايا حوكمة المؤسسات وكيفية الاستفادة منها في الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة ومصداقية عالية، وعرض الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والاستفادة منها في تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية والتعرف على انعكاسات جودة المعلومات المحاسبية على جميع الأطراف التي تستخدمها. إلا أن هذه الدراسة اهتمت فقط بدور الحوكمة في تحقيق مصداقية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية ولم يتم التطرق إلى أثر الحوكمة على الإفصاح المحاسبي.
- قدوري مبروك: **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي-** مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية- جامعة ورقلة سنة 2011-2012، تدور إشكالية البحث حول مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي في مؤسسة اقتصادية، وتهدف الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي ودراسة حالة شركات المساهمة الجزائرية عن طريق الاستبيان، إلا أن هذه الدراسة لم تتطرق إلا لثلاثة مبادئ والمتمثلة في إطار حوكمة الشركات، دور أصحاب المصالح، مبدأ الإفصاح والشفافية، بالإضافة إلى أنها لم تتناول الشق الثاني من الإشكالية المتمثل في جودة التقارير المالية.

هيكل البحث:

تم تقسيم البحث إلى أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة

الفصل الأول: الأساس النظري لحوكمة الشركات يتم التطرق في المبحث الأول إلى الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات والتي مست كل من المفهوم ودوافع الظهور والمحددات والخصائص بالإضافة إلى الحوكمة كنظام للمعلومات، وفي المبحث الثاني مبادئ حوكمة الشركات بحيث يتم إبراز آليات تشغيلها، أهدافها، أهميتها ومعوقات تطبيقها، ثم المبحث الثالث الذي سنتطرق فيه إلى نظرة محاسبية حول حوكمة الشركات بحيث نبين علاقة الحوكمة بالمحاسبة، البعد المحاسبي لها وعلاقة الجوانب الفكرية بالمعلومات المحاسبية؛

الفصل الثاني: طبيعة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية بحيث يتناول في المبحث الأول طبيعة الإفصاح المحاسبي من مفهوم وأسس، أنواع، مستويات وأساليب الإفصاح المحاسبي مقوماته ومبرراته بالإضافة إلى الممارسات الخاطئة في الإفصاح المحاسبي، أما في المبحث الثاني فيتم التطرق إلى جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية أنواع ومستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية، وكمبحث ثالث مقومات الإفصاح في ظل كل من المعايير IAS01 وIAS07، IAS24 ،IFRS07 ، IFRS09؛

الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات بحيث سيتم التطرق في المبحث الأول إلى انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي فيتم التطرق إلى دور المسؤولية والعدالة في الإفصاح المحاسبي، مدى تأثير مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجوانب تأثيرها وآليات جودة الإفصاح المحاسبي في ظل مبادئ الحوكمة، وفي المبحث الثاني انعكاسات مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية فيتم توضيح دور الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح ودور لجان مجلس الإدارة في مجال جودة التقارير المالية، ومدى تأثير مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية بالإضافة إلى أثر شفافية التقارير المالية على الأسواق المالية في ظل حوكمة الشركات، أما في المبحث الثالث، فيتناول إسهامات النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة في الجزائر.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية، من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على قائمة استقصاء لاستطلاع آراء الأساتذة الجامعيين والمهنيين من محاسبي شركات ومحافظي حسابات وخبراء حول المشكلة الموضوعة للبحث، وقسم هذا الفصل إلى مبحثين، اشتمل المبحث الأول على منهجية الدراسة المتبعة، والمبحث الثاني على تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات المستجوبين، وذلك باستخدام نظام SPSS و EXEL.

الفصل الأول

الأساس النظري لحوكمة الشركات

تمهيد:

يعد مصطلح la gouvernance de l'entreprise من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية في الآونة الأخيرة، وهو المصطلح الذي أتفق على ترجمته إلى حوكمة الشركات، وقد تعاظم الاهتمام بهذا المفهوم في الاقتصاديات المتقدمة والناشئة على حد سواء، وخاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية والتي شهدتها العديد من الدول، وخاصة الانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية.

ولقد حاز موضوع حوكمة الشركات على قدر كبير من اهتمام وعناية السلطات الإشرافية والرقابية والمنظمات الدولية، سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي. لذا زاد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الشركات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث على تطبيقه في الشركات المختلفة.

وقد أصدرت عدة منظمات اقتصادية وهيئات رقابية عالمية مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ومؤسسة التمويل الدولية مبادئ دولية تتضمن معايير وأدلة وافرة للحوكمة في مختلف الشركات، بحيث أصبحت هذه المبادئ بمثابة قواعد دولية متفق عليها، ومعظم الدول باتت تركز عليها وتعمل بمقتضاها حفاظا على سلامة أنظمتها.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات؛
- المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات؛
- الميحث الثالث: نظرة محاسبية لحوكمة الشركات.

المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات

نظرا للأحداث التي شهدها العالم من فضائح وأزمات مست كبريات الشركات في العالم، أدت إلى اهتمام الحكومات والمنظمات الدولية، والباحثين سواء كانوا اقتصاديين أو اجتماعيين بالشركة التي تعتبر من العناصر الأساسية في تنمية أي اقتصاد كان، وتطبيق الحوكمة في الشركة ما هو إلا إسقاط لسبل تنميتها انطلاقا من ضمان مصالح وأهداف المتعاملين فيها ومعها ضمن إطار أوسع على المجتمع أو المحيط الكلي.

المطلب الأول: مفهوم حوكمة الشركات

حوكمة الشركات عبارة عن مصطلح تم البدء في استخدامه مع بداية عقد التسعينات، حيث تزايد استخدامه بشكل واسع في المراحل الأخيرة من هذا العقد، وأصبح شائع الاستخدام خاصة من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.

1- تعاريف حوكمة الشركات

في الواقع لا يوجد على المستوى العالمي تعريف متفق عليه لحوكمة الشركات سواء بين رجال الاقتصاد أو القانون أو حتى على مستوى المحللين.[1] وما زال مجال اختلاف وعدم اتفاق الباحثين والأكاديميين والمهتمين بهذا الأمر مما أدى إلى ظهور عديد من المصطلحات المستخدمة مثل "توجيه الشركات"، "حاكمية الشركات"، "الإجراءات الحاكمة أو المتحكمة في الشركة " ، "الشركات الرشيدة "، "الإدارة الرشيدة"، "ممارسة الإدارة للسلطة الجيدة " ....إلى غير ذلك.

وعلى الرغم من ذلك فإن المصطلح الأكثر استخداما على الأقل في المجال الأكاديمي والبحثي هو "حوكمة الشركات" * كمرادف قريب لمصطلح " gouvernance de l' entreprise"[2]

التعريف الأول: حوكمة الشركات هي نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية والذي عن طريقها يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.[3]

---

[1]- محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، (مصر، دار الجامعة الجديدة، 2010)، ص: 15.

[2]- إبراهيم السيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، (مصر، الدار الجامعية، 2010)، ص: 187.

* تجدر الإشارة أن مصطلح حوكمة الشركات قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصي اللغة العربية ومنهم المسؤولون عن مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية- بالقاهرة.

[3]- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين، (مصر، الدار الجامعية، 2008)، ص: 15.

التعريف الثاني: عرفت حوكمة الشركات بأنها " نظام للتوجيه والتحكم والرقابة على نشاط الشركات المساهمة، مبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات فيما بين الأطراف الرئيسية في الشركة، وذلك لخدمة مصالح المساهمين بشكل عام". [1]

يركز هذا التعريف على الناحية الأخلاقية، حيث أشار إلى أن الهدف من الحوكمة هو حماية حقوق جميع الأطراف من مساهمين ودائنين وعمال وموردين ومقرضين..الخ من أصحاب المصالح بالشركة.

التعريف الثالث: تعرف حوكمة الشركات بأنها العمليات التي تتم من خلال الاجراءات التي تتخذ من قبل أصحاب المصالح لتوفير الإشراف على إدارة المخاطر من خلال مراقبة مخاطر الشركة، والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر مما يؤدي إلى المساهمة في تحقيق أهداف الشركة وحفظ ممتلكاتها.[2]

التعريف الرابع: تعرف حوكمة الشركات على أنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله تسيير ورقابة الشركة وتعتني بإعطاء الوسائل اللازمة التي تسمح بإيجاد التوازن المنطقي للسلطة تفاديا لكل الانحرافات الشخصية، وتقوم على ثلاثة ركائز وهي مجلس الإدارة، التدقيق، وإدارة أعمال الشركة. [3]

التعريف الخامس: النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة، المدراء، حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة.[4]

ومن خلال هذه التعاريف السابقة يتضح أن هناك معاني أساسية لمفهوم حوكمة الشركات وهي:[5]

- مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الشركات؛
- تنظيم للعلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح؛
- التأكيد على أن الشركات يجب أن تدار لصالح المساهمين؛
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها وفق هيكل معين يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة الشركة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

---

[1]- أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، (مصر، الدار الجامعية، 2010)، ص: 132.

[2]- Hermansson, Dana R, and Rettenberg, Internal Audit and organizational governance, the institute of internal Auditors, research foundation, 2003, p: 27.

[3] - Jaques renard, théorie et pratiques de l'audite interne, (paris, edition d'organisation, 6eme edition, 2007), P :439.

[4]- OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet : http://www.oecd.org, consultation le : 22/11/2012.

[5]- محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 16.

وأن هناك جوانب أساسية لمفهوم الحوكمة:[1]

- **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد؛
- **الحكم:** هو ما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك؛
- **الاحتكام:** هو ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وإلى خبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة؛
- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

2- مناهج تعريف حوكمة الشركات

ومن خلال العرض السابق للتعريفات التي وردت في الأدبيات المختصة بالموضوع، يمكن القول أن حوكمة الشركات تقوم على منهجين رئيسين هما: [2]

المنهج الأول :منهج المساهم (actionnaire)

أو النموذج الخارجي والذي يبين أن الهدف الأساسي الأكثر احتمالا لنشاط الشركة هو تعظيم الربح، وفي ظل مفهوم المساءلة، فإن الإشراف على تحقيق أهداف الشركة وتعظيم الربح يكون من قبل ملاك الشركة ومساهميها؛

المنهج الثاني :منهج الأطراف المتعددة(parties prenantes)

أو النموذج الداخلي والذي يبين أن هياكل حوكمة الشركات تعكس نموذجا لرقابة الشركة والذي يهتم بمصالح الأطراف المتعددة مثل الأطراف الأخرى ذوي العلاقة، العمال، الموردين، الدائنين، العملاء...

3- أسباب الغموض في مفهوم حوكمة الشركات

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن أن نقول أن موضوع الحوكمة والذي دارت حولها الكثير من النقاشات في جميع الميادين، سياسيا، أكاديميا، واقتصاديا شملت العديد من الأطراف الفاعلة (المساهمين، المسيرين، الدائنين، الموظفين، الموردين، العملاء..) وأدخلت العديد من المصطلحات والمواضيع (المعلومات، المكافآت، الأسهم، حقوق الأقلية...) وبالتالي شملت كل المواضيع (المالية، المحاسبة، قانون الشركات، الاقتصاد، تسير الموارد البشرية، علم الاجتماع....) وعليه ليس من الغريب أن نجد هذا التنوع والاختلافات من التعاريف والمقاربات.[3]

---

[1]- أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، مصر، 2005، ص: 04.

[2]- حسايني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009- 2010، ص: 15.

[3] -E. Ebobdo, W. mandzila, la gouvernance de l'entreprise une approche par l'audite et contrôle interne, (paris, edition Harmattan, 2005), p: 14.

إلا أن ذلك لا ينفي أن مصطلح حوكمة الشركات يثير بعض الغموض لثلاث أسباب رئيسية مرتبطة به:[1]

السبب الأول: هو أنه على الرغم من أن مضمون حوكمة الشركات وكثير من الأمور المرتبطة به ترجع جذورها إلى أوائل القرن التاسع عشر، حيث تناولتها نظرية المشروع وبعض نظريات التنظيم والإدارة، إلا أن هذا الاصطلاح لم يعرف في اللغة الانجليزية، كما أن مفهومه لم يبدأ في التبلور إلا منذ قرابة عقدين أو ثلاثة عقود.

بينما يتمثل السبب الثاني: في عدم وجود تعريف قاطع وواحد لهذا المفهوم، فبينما ينظر إليه البعض من الناحية الاقتصادية على أنه الآلية التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل، وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل، فإن هناك آخرين يعرفونه من الناحية القانونية على أنه يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية من حيث كونها كاملة أو غير كاملة، والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، كما أن هناك فريق ثالث ينظر إليه من الناحية الاجتماعية والأخلاقية، مركزين بذلك على المسؤولية الاجتماعية للشركة في حماية حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية العادلة، وحماية البيئة.

ويرجع السبب الثالث لغموض هذا المصطلح إلى: أن هذا المفهوم مازال في طور التكوين، ومازالت كثير من قواعده ومعاييره في مرحلة المراجعة والتطوير ومع ذلك هناك شبه اتفاق بين الباحثين والممارسين حول أهم محدداته وكذلك معايير تقييمه.

4- خصائص حوكمة الشركات

تمثل الخصائص التالية السمات التي يجب أن تتوفر في حوكمة الشركات وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، كما تساعد على تحقيق أهدافها ومزاياها المتعددة، وهي:[2]

- المسؤولية أمام مختلف الأطراف؛
- استقلالية مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- الانضباط الذاتي والالتزام بالقوانين؛
- منع المتاجرة بالسلطة والمعلومات الداخلية للشركة؛
- حماية أصول الشركة.

والشكل التالي يوضح مجموعة من الخصائص المتعلقة بحوكمة الشركات:

[1]- إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص ص:172-173.

[2]- نفس المرجع، ص : 199.

الشكل رقم (01): خصائص حوكمة الشركات

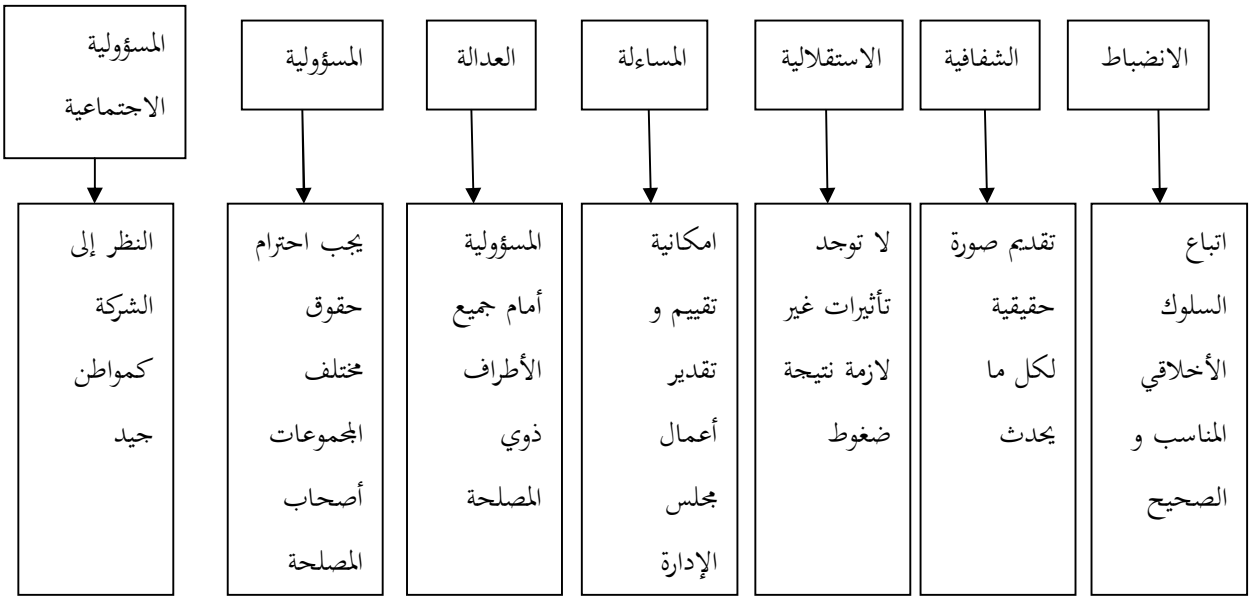

المصدر: طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات– المفاهيم، المبادئ، التجارب، (مصر، الدار الجامعية،2005)، ص: 23.

المطلب الثاني: تجليات ظهور حوكمة الشركات

على الرغم من الاستعمال الحديث لهذا المصطلح إلا أن ظهوره يعود لزمن بعيد، فالأساس النظري والتاريخي لحوكمة الشركات يرجع أولا لنظرية الوكالة (Théorie d'agence, Principal- Agent) التي يعود ظهورها أولا للأمريكيين Berle و Means سنة 1932، الذين لاحظا أن هناك فصل بين ملكية رأسمال الشركة وعملية الرقابة والإشراف داخل الشركات المسيرة وهذا الفصل له آثاره على مستوى أداء الشركة.[1] ثم بعد ذلك جاء دور الأمريكيين أصحاب جائزة نوبل للاقتصاد Jensen و Meckling سنة 1976 حين قدما تعريفا لهذه النظرية الشهيرة: **(نحن نعرف نظرية الوكالة كعلاقة بموجبها يلجأ شخص " الرئيسي -Principal" صاحب الرأسمال لخدمات شخص آخر "العامل Agent" لكي يقوم بدله ببعض المهام، هذه المهمة " العلاقة" تستوجب نيابته في السلطة)**، وتطرق إليها Oliver Williamson في سنة 1979.[2]

[1]- دبلة فاتح، بن عيشي بشير، حوكمة الشركات كضمان لصدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى الأسواق، متاح على: http://islamfin.go-forum.net/t2069-topic ، تم الإطلاع في 07-12-2012، ص: 03.

[2] - Michael Jensen and Clifford Smith, Stockholder, Manager, And Creditor Interests: Applications Of Agency Theory , Harvard University Press, December 2000, available at http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=173461, (08/12/2012) , p:02.

كما وصفت نظرية الوكالة في الشركة بأنها: "مجموعة من العلاقات التعاقدية، وأن وجود الشركة يتحقق من خلال واحد أو أكثر من هذه العقود الاتفاقية، وأن عقود الاستخدام ما هي إلا أدوات لتخصيص الموارد ووصف الغرض من نشاط الشركة وبالتالي يمكن دراسة سلوكها عن طريق تحليل الخصائص العامة لعقود التوظيف الخاصة بها "، وتقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفروض هي:[1]

- يتميز أطراف الوكالة بالرشد الاقتصادي، والسعي إلى تعظيم المنفعة الذاتية؛

- اختلاف أهداف كل من الموكل والوكيل، فهناك قدر من التعارض في المنافع بينهما؛

- اختلاف المخاطرة التي يتحملها كل من الموكل والوكيل.

كما قد تتعرض الوكالة لنوعين من المشاكل:[2]

- مشكلة التخلخل الخلقي: تنشأ عندما لا يستطيع الموكل ملاحظة أداء الوكيل، وعندما تختلف تفضيلات كل من الموكل والوكيل حول البدائل المتاحة للاختيار؛

- مشكلة التخلخل العكسي: تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل، وذلك قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوافر للموكل فيه هذه المعلومات .

وبالتالي أدت نظرية الوكالة إلى زيادة الاهتمام والتفكير في ضرورة وجود مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري الذي يقوم به أعضاء مجالس الإدارة بهدف تعظيم مصالحهم الخاصة، وذلك باعتبارهم الجهة التي تمسك بزمام الأمور في الشركة. وفي هذا السياق أكدوا على إمكانية حل مشكلة الوكالة من خلال التطبيق الجيد لآليات حوكمة الشركات.

كما أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان لها الأثر البالغ على اقتصاديات الدول التي تنتمي لـها تلك الشركة إلى دراسة وتحليل الأسباب التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الانهيارات والفضائح.[3]

---

[1]- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص : 67 – 68.

[2]- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007 ، متاح على: http://iefpedia.com، تم الاطلاع في: 14-03-2012، ص: 75.

[3]- محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، (مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2009)، ص: 15.

وللتدليل على ذلك فقد أشارت شركة أندبورز إلى إفلاس 216 شركة خلال عام 2001، وقد شهد عام 2002 فضائح انهيار العديد من الشركات على غرار شركة انرون للطاقة (Enron) وشركة الاتصالات (Worldcom) والشركة الأوروبية للأغذية (parmalate)، فضلا عن تعقيد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها وحجم أعمالها وتدني أخلاق إدارة الشركات ومكاتب التدقيق العالمية.[1]

وهذا ما أدى بالحكومة الأمريكية إلى إصدار قانون (Sarbanes-oxely) سنة 2002 الذي يلزم الشركات المدرجة بالأسواق الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده كدعامة لحوكمة الشركات والتي أحدثت تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام وبيئة مهنة المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.[2]

وازداد الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، من خلال حرص عدد من المؤسسات الدولية على تناول هذا المفهوم بالتحليل والدراسة، وعلى رأس هذه المؤسسات كل من صندوق النقد والبنك الدوليين، المركز الدولي للمشروعات الخاصة، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) التي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، والمعنية بمساعدة كل من الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمنظمة لتطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة والخاصة، وتتناول المبادئ الخمسة الصادرة في 1999 تطبيقات حوكمة الشركات في شأن الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم، وإزكاء دور (OCDE) من أصحاب المصالح، والحرص على الإفصاح والشفافية، وتأكيد مسؤولية مجلس الإدارة، وفي سنة 2004 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قائمة جديدة لمبادئ حوكمة الشركات، مضيفة مبدأ تأمين الأسس لإطار حوكمة فعالة للشركات. أما في الآونة الأخيرة، فقد تعاظمت بشكل كبير أهمية حوكمة الشركات لتحقيق كل من التنمية الاقتصادية والقانونية والرفاهة الاجتماعية للاقتصاديات والمجتمعات.[3]

ويمكن تبويب العوامل التي أدت إلى زيادة الحاجة لحوكمة الشركات وتبوئها صدارة الأحداث والقضايا المرتبطة باقتصاديات دول العالم المتقدمة والناشئة منها على حد سواء إلى ثلاثة مجموعات رئيسية وذلك حسب الشكل التالي:

---

[1]- خلف عبد الله الوردات، التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق، (الأردن، الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص: 28.

[2]- نعيم دهمش، ظاهر شاهر القشي، الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها، (المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد 23، العدد 4، 2004) ، ص : 01 .

[3]- سفير محمد، حوكمة الشركات...سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، (مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 11، 2011)، ص: 144.

الشكل رقم (02): عوامل الاهتمام بحوكمة الشركات

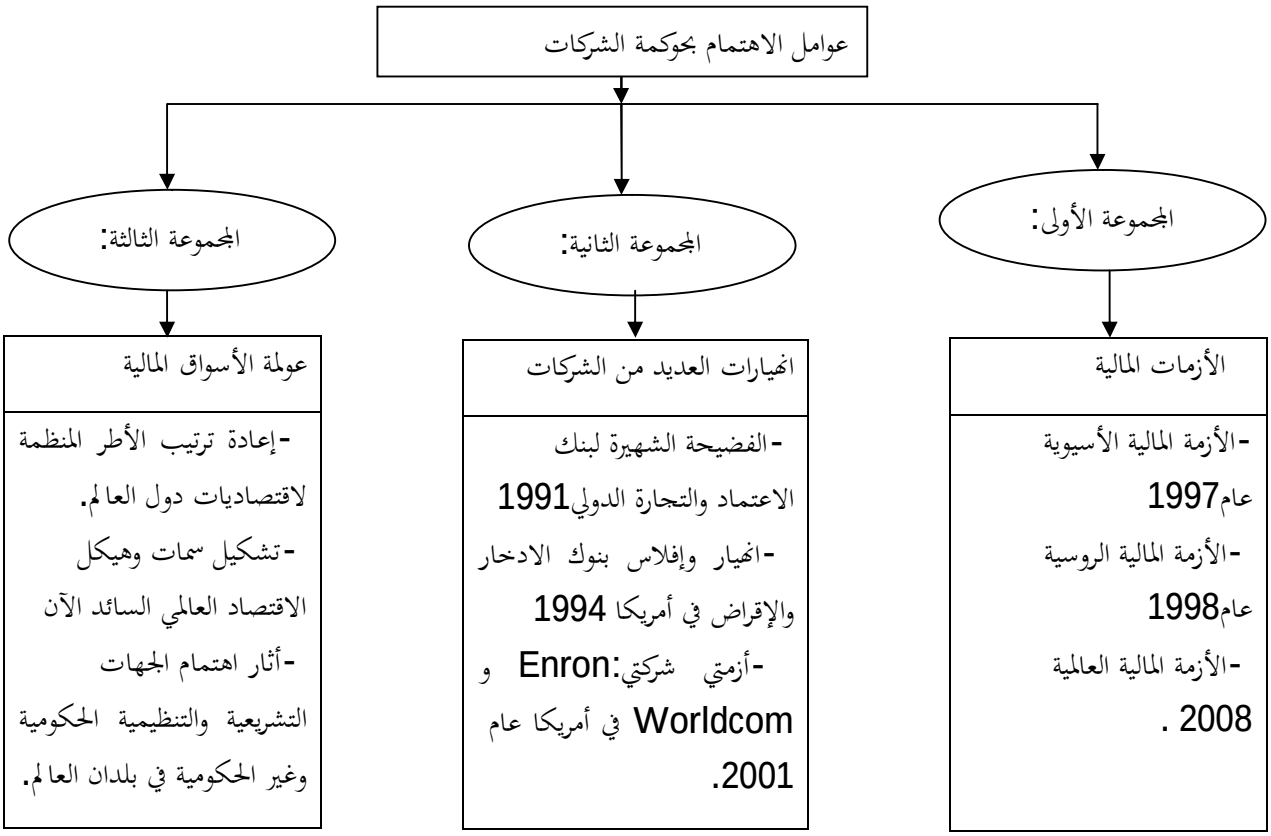

المصدر: بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 06- 07 ماي 2012، جامعة بسكرة، ص: 03.

المطلب الثالث: الحوكمة كنظام معلومات

تتكون الحوكمة كنظام معلومات من مدخلات، أعمال تشغيلية ومخرجات كما يلي: [1]

مدخلات النظام: حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات، وما يتعين توفيره لها من متطلبات، سواء كانت متطلبات قانونية وتشريعية أو إدارية أو اقتصادية.

نظام تشغيل الحوكمة: ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة، وفي تشجيع الالتزام بها وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفاعليتها.

[1]- صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، 2008، ص: 37.

مخرجات نظام الحوكمة: الحوكمة ليست هدف في حد ذاتها لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعه من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للشركات ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ويمكن تلخيص ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 03: الحوكمة كنظام معلومات

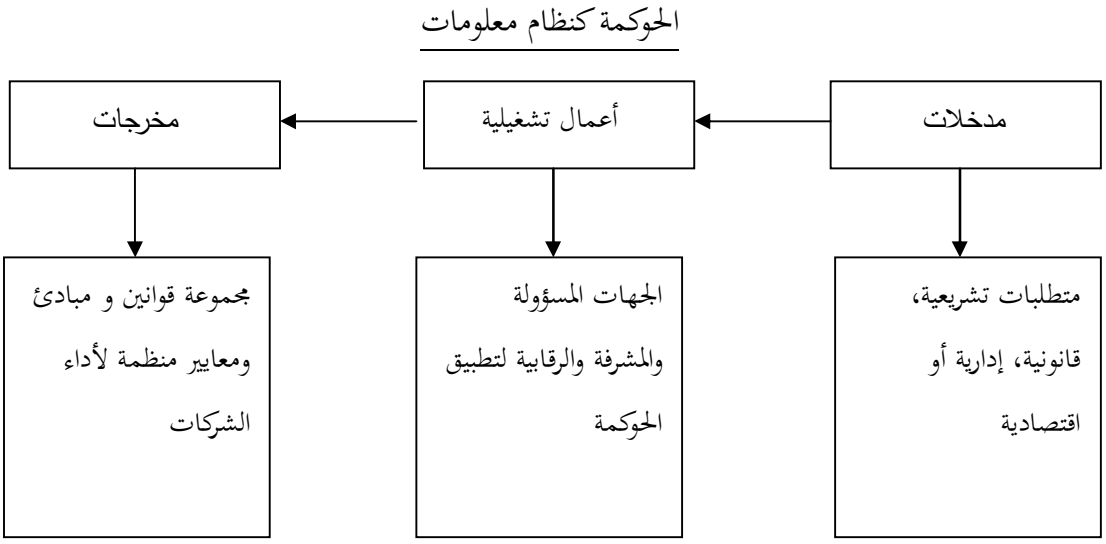

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

المطلب الرابع: محددات حوكمة الشركات و ركائزها الأساسية

لكي تتمكن الشركات من الاستفادة من مزايا تطبيق الحوكمة يجب أن تتوفر مجموعة من المحددات والركائز الأساسية التي تضمن التطبيق الجيد والسليم لمبادئ الحوكمة، وفي حالة عدم توفرها فإن تطبيق هذا المفهوم يعتبر أمرا مشكوكا فيه.

1- محددات حوكمة الشركات

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوى جودة مجموعتين من المحددات الخارجية والداخلية والتي يمكن عرضها كما يلي: [1]

- **المحددات الخارجية**

وتشير هذه المحددات إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال:

[1]- عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية، الجزء الثالث، (مصر، الدار الجامعية، 2009)، ص ص: 190-192.

القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للشركات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشمارات المالية.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي.

- **المحددات الداخلية**

وتشير هذه المحددات إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، مثل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت.

ويمكن حصر محددات حوكمة الشركات في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): محددات حوكمة الشركات

المحددات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات

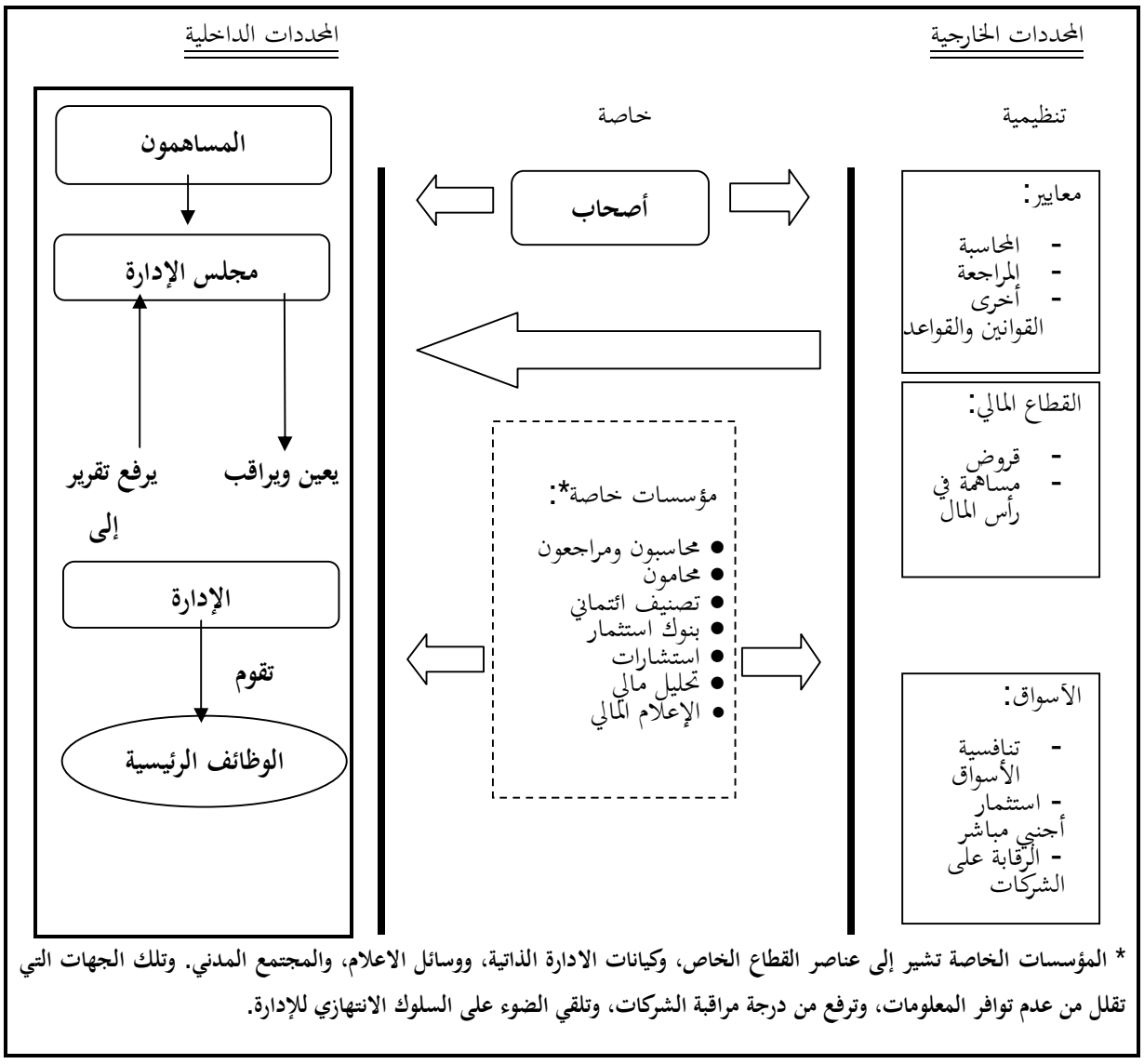

*** المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم توافر المعلومات، وترفع من درجة مراقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.**

المصدر: حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها، بنك الاستثمار القومي، جوان 2007، متاح على: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc ، ص: 7، تم الاطلاع في: 23-12-2012.

2-الركائز الأساسية لحوكمة الشركات

توجد مجموعة من الركائز الأساسية لحوكمة الشركات تتمثل فيما يلي:[1]

- **الشفافية:** ويقصد بها إيصال معلومات حقيقية وواضحة وكافية إلى مختلف الأطراف ذات المصلحة لإتاحة الفرصة لها لتحليل عمليات الشركة، وتعد الشفافية ركيزة مهمة لضمان النزاهة والثقة في إدارة الشركة؛
- **المساءلة:** وتعني وجود نظام فعال لمحاسبة المسؤولين أو الأشخاص الذين يتخذون القرارات الخاصة بتنفيذ الأعمال لتحقيق أهداف الشركة؛
- **المسؤولية:** ويقصد بها توفير هيكل تنظيمي واضح يحدد نقاط المسؤولية والصلاحية، فضلا عن وجود مجموعة من النظم كالنظام الداخلي للشركة ونظام الرقابة الداخلية الفعال الذي يؤكد أن سجلات الشركة تتسم بالدقة وأن الشركة تعمل في ظل أنظمة وقوانين ولوائح تنظيمية، وهذه الأنظمة يتم مراجعتها بشكل دوري، كما يجب أن يتوافر نظام سلوك أخلاقي ومهني فعال وآليات يلتزم بها؛
- **الوضوح:** وتعني وضوح القوائم والتقارير المالية، ونظرا لأن إعداد التقارير المالية من مسؤولية إدارة الشركة، فعليه، يجب على مجلس إدارة الشركة اتخاذ جميع الخطوات التي تضمن عدالة هذه القوائم والإيضاحات المتعلقة به، ولغرض تحقيق هذا الهدف فعلى الإدارة وعن طريق لجنة التدقيق أن تتحرى الفهم العام للقوائم المالية وما هي العوامل والتقديرات التي أعدت على ضوئها هذه القوائم، وما هي السياسات المحاسبية المتخذة وتأثيرها على النتائج؛
- **الاستقلالية:** ويقصد بها قيام الشركة بتعيين مدقق خارجي يقوم بتدقيق القوائم المالية لها، وعليها التأكد من استقلالية هذا المدقق لضمان القيام بأعماله بصورة مهنية؛
- **وجود لجنة تدقيق:** تمتلك صلاحيات بالشكل الذي يضمن لها ممارسة دورها الرقابي على كل من أعمال دائرة التدقيق الداخلي ومدقق الحسابات الخارجي وتقديم التقارير الخاصة بذلك ومتابعة تنفيذ هذه التقارير للتأكد من قيام إدارة الشركة بتنفيذ التوصيات الواردة بهذه التقارير.

[1]- عبد العلاء الوهاب، التحكم المؤسسي وأثره على الرقابة والتوجيه على الشركات العمانية دراسة ميدانية قي الهيئة العامة لسوق مسقط، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 22 ، العدد 01، 2006) ، ص: 256 .

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات

حوكمة الشركات تقوم على مجموعة من المبادئ التي تمثل دعامات أساسية لها، ونظرا لأهميتها حرصت العديد من المؤسسات الدولية على وضع معايير محددة يتم الالتزام بها وانتهاجها لتطبيق الحوكمة، وفي هذا المبحث سيتم استعراض بعض مبادئ الحوكمة وذلك من خلال وجهة النظر لبعض المؤسسات مع آليات تشغيلها، بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها، الأطراف المعنية بتطبيقها ومقومات فاعليتها على النحو التالي:

المطلب الأول: آليات تشغيل مبادئ حوكمة الشركات

توجد مجموعة من الآليات المختلفة سواء على المستوى الداخلي للشركة أو خارجها تمكن من انتهاج وتنفيذ مبادئ الحوكمة التي تم إرساءها من قبل العديد من المؤسسات الدولية من بينها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي وبورصة نيويورك للأوراق المالية.

1- آليات تشغيل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE:

قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإصدار خمسة مبادئ أساسية لحوكمة الشركات في ماي 1999 وبعد مراجعتها في أفريل 2004 أضافت مبدأ سادس، وتتمثل هذه المبادئ في:[1]

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات** يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق هيكل الحوكمة مع الإطار القانوني وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية؛
- **حقوق المساهمين** بحيث ينبغي أن يكفل إطار أساليب ممارسة الحوكمة في الشركات حماية حقوق المساهمين، ويجب أن يكون المساهمون على معرفة كاملة بما يحدث داخل الشركة وأن يكون لديهم قدرة كاملة على فهم ومعرفة وإدراك كافة النواحي الخاصة بالقوائم المالية المتعلقة بالحفاظ على حقوقهم وعلى مصالحهم الخاصة؛
- **المعاملة المتساوية للمساهمين** بما في ذلك المساواة بين مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب، كما يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى فئة واحدة نفس المعاملة المتساوية؛
- **دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات** يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات تحديد دور أصحاب المصالح من موردين، مقرضين، موظفين، ومستهلكين وغيرهم، كما يحددها القانون واحترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح وإتاحة التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وتشجيع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة؛

[1] - OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, disponible sur le site d'Internet : http://www.oecd.org , consultation le : 07-12-2012.

- **الإفصاح والشفافية** بحيث ينبغي الإفصاح الصحيح وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي وتطور الأداء وبيانات حقوق الملكية وكبار المساهمين، وكذلك وجود مراجعة خارجية مستقلة بواسطة مراجع كفء ومستقل؛
- **مسؤولية مجلس الإدارة** بحيث يجب أن تتضمن مبادئ حوكمة الشركات مسؤوليات مجلس الإدارة ويجب أن تكون واضحة ومحددة ومعلنة سواء من حيث الصلاحيات والمسؤوليات والحقوق والواجبات والمزايا والأجور والمكافآت، ومن أهم مسؤوليات المجلس مراجعة وتوجيه إستراتيجية الشركة ووضع الموازنات السنوية والإنفاق الرأسمالي، وخطط النشاط ومراجعة الأداء وإدارة المخاطر وضمان سلامة التقارير المالية للشركة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين.

ويمكن اختصار هذه المبادئ في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مبادئ حوكمة الشركات

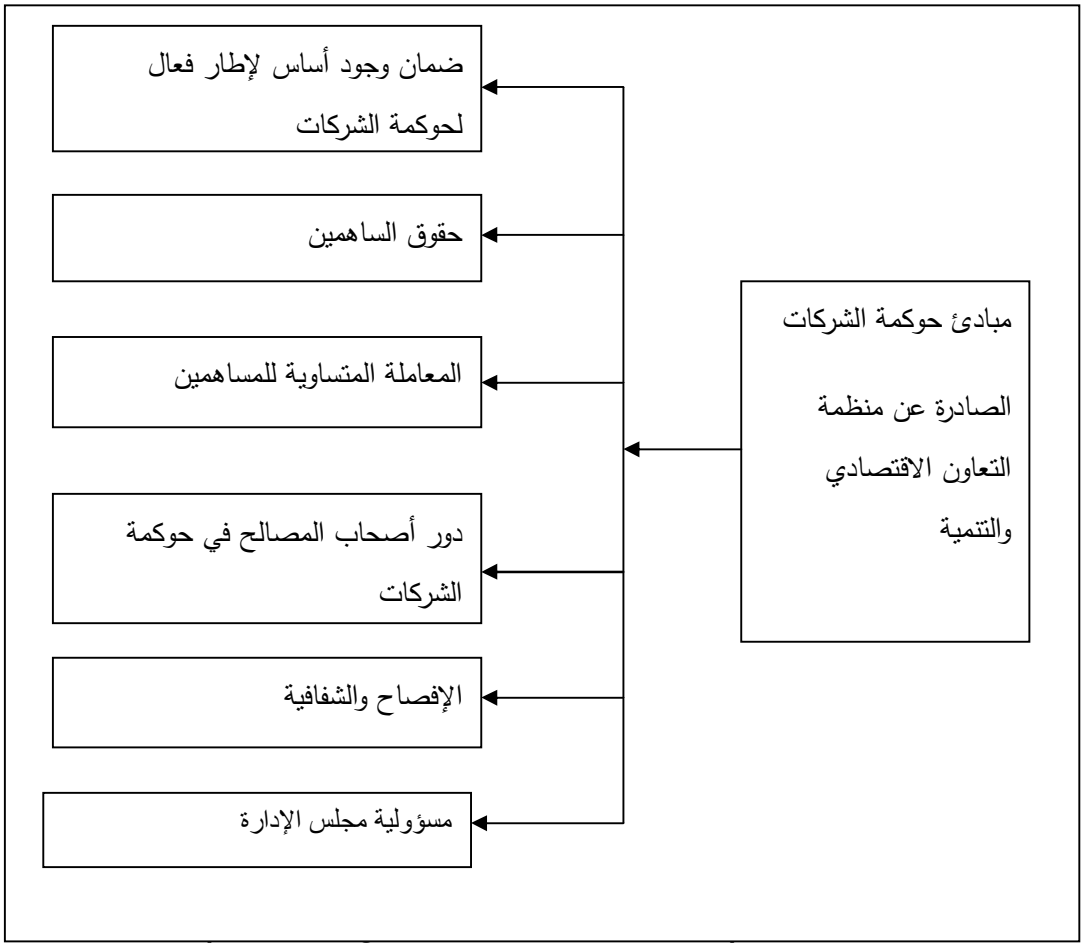

OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, disponible sur le site d'Internet : http://www.oecd.org , consultation le : 07-12-2012

وبالنظر للمبادئ السابقة يتضح أنها تضمنت مجموعة من الآليات التي يتم استخدامها لتنفيذ مبادئ الحوكمة في التطبيق العملي فهناك:[1]

- **الآليات القانونية** وهي تختص بتطوير النظام القانوني بما يضمن توفير الإطار القانوني الملائم لتحقيق أهداف حوكمة الشركات؛
- **الآليات الرقابية** لتحقيق حوكمة الشركات مثل التحديد الدقيق لمسؤوليات الهيئات المختلفة، المسؤولية عن الإشراف والرقابة؛
- **الآليات التنظيمية** والتي تختص بتطوير الهيكل التنظيمي للشركات بالشكل الذي يحقق أهداف الحوكمة مثل التحديد الواضح لاختصاصات مجلس الإدارة واللجان المختلفة؛
- **الآليات المحاسبية** والتي تختص بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة التي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

2- آليات تشغيل مبادئ مؤسسة التمويل الدولية IFC

قامت مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي عام 2003 بوضع توجيهات وقواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في الشركات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية، وذلك على أربع مستويات على النحو التالي:[2]

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد الجديد؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا؛
- القيادة.

وقد اهتم معهد التمويل الدولي بوضع الخطوط الإرشادية لتحقيق التطبيق العملي لهذه المبادئ في صورة مجموعة من الآليات يتم تطبيقها بما يتناسب مع الظروف البيئية الخاصة بكل دولة، وقد تم تصنيف هذه الآليات إلى: [3]

- مجموعة آليات تنظيمية تختص بممارسات وسياسات الشركات؛
- مجموعة آليات رقابية تختص بقواعد القيد بالبورصات المالية؛
- مجموعة آليات قانونية تختص بقوانين الشركات.

[1]- عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص: 46.

[2]- فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي تحت عنوان الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية، 2005 ، القاهرة، ص: 04.

[3]- عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص: 48.

3- آليات تشغيل مبادئ خدمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية

قامت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NISE) سنة 2003 بتطوير مجموعة المعايير لوضع مبادئ حوكمة الشركات موضع التطبيق العملي للشركات المسجلة في البورصة وقد تم تناول المجالات التالية:[1]

- المديرون والآليات اللازمة لتحقيق استقلاليتهم؛
- تشكيل لجان مجلس الإدارة (لجنة تعيين الأعضاء والحوكمة، لجنة المكافآت والتعويضات، لجنة المراجعة) ويجب وضع ميثاق عمل مكتوب لكل لجنة من اللجان المختلفة يتم فيه التحديد الواضح لأهداف ومسؤوليات اللجنة بالإضافة إلى آليات التقييم السنوي لأعمال اللجنة؛
- تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال مشاركتهم في جميع القرارات الجوهرية بالشركة؛
- الإفصاح عن الخطوط الإرشادية التي تم إتباعها لتطبيق مبادئ الحوكمة مع توفير فرص متكافئة لكافة المساهمين للحصول على هذه المعلومات؛
- توثيق الالتزام بإتباع معايير حوكمة الشركات من خلال شهادة سنوية تصدر عن الشركة تؤكد عدم الإخلال بأي من المعايير السابقة وهناك إمكانية لإصدار خطاب من البورصة لإنذار الشركات في حال مخالفة معايير الحوكمة.

وبتحليل المعايير السابقة يلاحظ أنها ركزت على تفعيل آليات الرقابة على إنتاج المعلومات من خلال لجنة المراجعة مع ضرورة توثيق الالتزام بإتباع المعايير من خلال شهادة سنوية تصدر عن الشركة تؤكد عدم الإخلال بأي من معايير الحوكمة.

وتجدر الإشارة إلى أن مبادئ حوكمة الشركات الأكثر قبولا واهتماما وأيضا أسبقها صدورا هي المبادئ الصادرة عن (OCDE) عام 1999 والتي تمت مراجعتها وتعديلها عام 2004.

المطلب الثاني : أهمية و أهداف مبادئ حوكمة الشركات و الأطراف المعنية بتطبيقها

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات الأساس الذي تستند إليه الدول والشركات عند تطبيقها للحوكمة ويمكن تلخيص أهمية وأهداف هذه المبادئ والأطراف المعنية بتطبيقها فيما يلي:

1- أهمية و أهداف مبادئ حوكمة الشركات

الغرض من المبادئ هو المساعدة في تقييم وتطوير الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي الذي يؤثر في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات كما أنها أيضا تقدم إرشادات لبورصات الأوراق المالية والمستثمرين والشركات إلى جانب آخرين ممن لهم دورا في عملية تطبيق وتطوير حوكمة جيدة للشركات؛

وتوفر الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتماشى مع مصلحة المساهمين والشركة؛ [2]

---

[1]- عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص ص: 49-50.

[2]- محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص: 354.

توفر المبادئ المتابعة الفعالة التي يمكن عن طريقها قيام الشركات باستمرار مواردها بصورة أكثر كفاءة، بالإضافة إلى زيادة قدرتها على جذب الاستثمارات الخارجية بالشكل الذي يمكنها من التوسع والمنافسة العالمية؛

وفي حالة كون الشركات لا تعتمد على الاستثمارات الخارجية كمصدر من مصادر رأس المال، فإن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات من شأنه أن يساعد على رفع درجة الثقة من جانب المستثمرين المحليين بالشكل الذي يؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، كما أنه يؤدي في النهاية إلى المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل.

والمبادئ ليست ملزمة ولا تهدف إلى تقديم اقتراحات أو قوانين لمتخذي القرارات، بل إنها تسعى إلى تحديد الأهداف واقتراح وسائل متنوعة لتحقيقها والغرض منها هو أن تكون الأساس الذي يمكن الرجوع إليه، وعلى متخذي القرارات استخدامها عندما يقومون باختبار ووضع الأطر القانونية والتنظيمية لحوكمة الشركات التي تعكس ظروفهم الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية والثقافية الخاصة، كما يمكن للمشاركين في السوق استخدامها عندما يقومون بتطوير ممارساتهم.[1]

وتقوم مبادئ حوكمة الشركات بتحديد: [2]

- كيفية اتخاذ القرار؛
- الشفافية والإفصاح في تلك القرارات؛
- السلطة والمسؤولية للمديرين والعاملين بالشركة؛
- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين؛
- حماية حقوق صغار المساهمين.

وتتدخل عدة عوامل في تحديد مبادئ حوكمة الشركات منها: [3]

- قوانين الشركات؛
- القوانين التي تحكم سوق الأوراق المالية؛
- قواعد القيد في البورصات؛
- الهيئات الرقابية مثل الهيئة العامة لسوق المال؛
- المحاكم التي تشرف على تطبيق تلك القوانين.

2- الأطراف المعنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات

هناك أربع أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمفهوم ومبادئ حوكمة الشركات، وتحدد إلى درجة كبيرة مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه المبادئ، والشكل التالي يوضح هذه الأطراف:

---

[1]- محمد مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص ص: 354-355.

[2]- عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، المراجعة وحوكمة الشركات ومسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية، الجزء الرابع، (مصر، الدار الجامعية، 2009)، ص: 745.

[3]- نفس المكان.

الشكل رقم (06): الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات

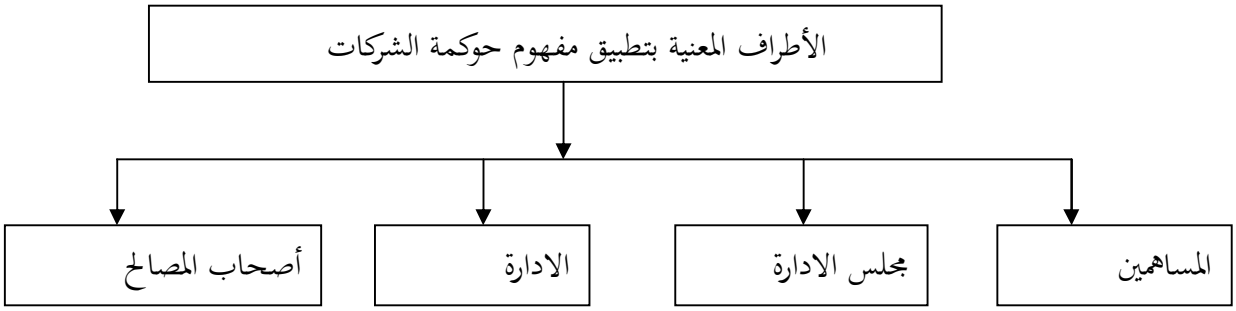

المصدر: عبد الوهاب نصر الدين، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص: 684.

ويمكن تلخيص كل طرف من هذه الأطراف كما يلي: [1]

- **المساهمون:**

وهم من يقومون بتوفير رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل، ومن لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم؛

- **مجلس الإدارة:**

وهو من يمثل المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم، كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين؛

- **الإدارة:**

وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين؛

وتعتبر الوظيفة الأساسية لمديري الشركات المقيدة بالبورصة هي الإشراف على إدارة الشركة وكذلك القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق الشركة للغرض الذي تأسست من أجله، وذلك من خلال ما يعرضونه من تقارير دورية على مجلس الإدارة تتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة، وعلى ذلك فإنه يمكن القول أن المدير يلعب دور حيوي في الشركة باعتباره شخص مسؤول عن مصلحة الشركة وبالتالي مصلحة المستثمرين والمساهمين؛

[1]- عبد الوهاب نصر الدين، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص: 683.

- **أصحاب المصالح:**

وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين، الموردين، العملاء، العمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

المطلب الثالث: مقومات فاعلية مبادئ حوكمة الشركات

يحتاج كل نظام إلى ركائز قاعدية يقوم عليها، ونظام الحوكمة يقوم أيضا على مجموعة من الركائز التي تكفل للشركة تحقيق أهدافها، باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعى للمنافسة، وتجدر الإشارة إلى مفهوم فاعلية مبادئ حوكمة الشركات قبل عرض مقوماتها.

1-مفهوم فاعلية مبادئ حوكمة الشركات

يعتبر التمويل هو شريان الحياة لاستمرار وبقاء الشركات في اقتصاد السوق، إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص الموارد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وإنتاجية. وتعتمد عملية تخصيص العائد المتوقع من قبل المستثمرين، في ضوء اعتقادهم ورؤيتهم لمستوى الحوكمة وتطبيق مبادئها في الشركة ويرى قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطرة، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية التي تضمن حماية استثماراته. وبالتالي مبادئ الحوكمة يتم من خلالها تحقيق الآتي: [1]

- ليطمئن المساهمون على الحصول على عائد استثماراتهم؛
- يتمكن المساهمون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح؛
- يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يهدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة؛
- التأكد من أن الشركة لا تستثمر في مشاريع فاشلة؛
- كيف يقوم المساهمون بمراقبة عمل المديرين.

ولذلك يجب أن تتميز مبادئ حوكمة الشركات بالآتي:[2]

- القدرة على توفير الضمان من خلال قيام الوكيل بتقييم القرارات؛
- روح العقد الذي تم إبرامه مع المالك بين الوكيل والمالك(المساهمين)؛
- ضمان استمرار تدفق رأس المال والذي يعتبر أحد المؤشرات لنجاح الشركة؛
- القدرة على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعب المالي والإداري ومواجهه التحايل والخداع الذي تتعرض له أموال الشركة.

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009، ص: 34.

[2]- نفس المكان.

وعليه يمكن القول أن فاعلية الحوكمة هي عبارة عن مجموعة النشاطات التي تهدف إلى تعظيم الثروة التي يتم الحصول عليها من العمليات الحقيقية للشركة، وتوزيعها بشكل عادل بين المساهمين حسب فئاتهم، كما أن فاعلية مبادئ الحوكمة تتميز بمستويات مختلفة ذات ارتباط بعوامل خارجية وداخلية، وتتعلق هذه العوامل بتركيبة أصول الشركة ورقابتها، وفرص النمو.[1]

2- مقومات فاعلية مبادئ حوكمة الشركات

يمكن حصر مقومات فاعلية مبادئ الحوكمة فيما يلي: [2]

- وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين، كحق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعنى كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكد على استقلاليته، وبيان مهامه ومسؤولياته، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية، وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم؛
- وجود لجنة تدقيق داخل الشركة يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية وبمؤهلات عالية وخبرة جيدة، بحيث تقوم اللجنة بالمقام الأول بالتأكد من وفاء الشركة بالمتطلبات المتعلقة بالإدارة التنفيذية، والتدقيق الخارجي، وإجراءات التقارير المالية من حيث الأمانة والجودة؛
- وجود عمليات حوكمة فعالة داخل الشركة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين؛
- وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة، والفاعلية مثل نظام شؤون الموظفين، حيث يعمل نظام الإفصاح على توفير المعلومات والإفصاحات اللازمة لأصحاب المصالح؛
- تحديد صلاحيات ومسؤوليات كل عضو في الشركة، وإجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا اقتضي الأمر ذلك، ما يسهل على جميع المتعاملين داخل الشركة معرفة حدود عملهم وما هو مطلوب منهم، من أجل خدمة الشركة وتحقيق أهدافها.

المطلب الرابع: معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة تنشأ من داخل الشركة وأخرى من البيئة المحيطة وتتمثل فيما يلي: [3]

1- المصدر الأول: داخلي من نفس بيئة الشركة

عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص ص: 34-35.

[2]- نفس المرجع، ص: 36.

[3]- علي جابر اسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية و جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص ص: 21-22.

الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمين الشركة ولكن من الضروري بمكان أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعلية عالية في إدارة الشركة، وهذا يمكن تقييمه على مستويات متعددة، كمستوى تحصيله العلمي، أو مستوى الخبرة العملية لذلك يجب على المستثمر أن يتمتع بمعرفة وثقافة عالية للدور الذي تقوم به حوكمة الشركات لكي يؤثر إيجابا على قراره الاستثماري. ويندرج تحت هذه المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

- تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس؛
- أعضاء مجلس الإدارة : عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم آراء واجتهادات مستقلة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.
- لجان مجلس الإدارة : وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات، ومدى فعاليتهما واستقلاليتهما، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.

المصدر الثاني: خارجي من البيئة المحيطة بالشركة

وهو المناخ العام للاستثمار في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة للنشاط الاقتصادي، التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطاءها صفة الإلزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

المبحث الثالث: نظرة محاسبية لحوكمة الشركات

من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. وتركز هذه النظرة على تحقيق الشفافية وتوسيع نطاق الإفصاح عن البيانات المحاسبية والقوائم المالية ومزايا المديرين وتطبيق المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليا.[1]

المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة والمراجعة سواء على المستوى المهني أو المستوى التنظيمي بالحوكمة ارتباطا وثيقا، حيث تعتبر المحاسبة والمراجعة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا في أو تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ وإجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما أن مبادئ وإجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة. [2]

وقد أكدت الدراسات التي أجريت في هذا المجال تلك العلاقة وقد خلصت العديد من الدراسات إلى:[3]

- ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة حوكمة الشركات ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة، وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية وبشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة؛
- يرى المحاسبون أن تطبيق حوكمة الشركات سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية؛
- إن قوة حوكمة الشركات تؤثر على تطوير إستراتيجية المراجعة، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة وبالتالي ينخفض خطر الرقابة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المراجعة وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة.

---

[1]- عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سابق، ص ص:21-22.

[2]- رأفت حسين مطر ، آليات تدعيم المراجعة الخارجية في تدعيم حوكمة الشركات، متاح على:
http://site.iugaza.edu.ps تم الإطلاع في: 14-03-2012. ص: 4.

[3]- رأفت حسين مطر ، مرجع سابق، ص: 4.

المطلب الثاني: علاقة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية

الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات في مختلف الشركات – وبصفة خاصة الشركات المساهمة- بصرف النظر عن طبيعة نشاطها سيؤدي إلى تطوير أدائها والتغلب على مشاكلها المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية وينعكس ذلك إيجابيا على أسهمها في سوق الأوراق المالية. تظهر العلاقة بين المعلومات المحاسبية وتحقيق أهداف ومزايا الحوكمة من خلال الاعتماد على هذه المعلومات في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الشركة وزيادة الثقة فيها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة.

- بالنظر إلى خصائص ومقومات الحوكمة بشيء من التأني يتضح أن الجزء الأكبر منها يصعب تحقيقه ما لم تتوفر المعلومات المحاسبية اللازمة لذلك، بالاضافة إلى ضرورة توفر الجودة في هذه المعلومات؛

- محددات الحوكمة سواء الخارجية أو الداخلية هي ضوابط لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية والتي يؤدي تحقيقها إلى إعادة ثقة المستثمرين والمقرضين الحاليين والمرتقبين ومختلف المستخدمين لها في القوائم والتقارير المالية وفي الممارسة المحاسبية ككل؛ [1]

- العامل المشترك الذي يجمع بين مبادئ الحوكمة هو المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل بما تتضمنه من جوانب مختلفة عن الشركات ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يمتد ليشمل الجوانب التالية للمعلومات المحاسبية: [2]

- مرحلة إعدادها ومسؤولية مجلس الإدارة والمستويات الإدارية واللجان المختلفة والمراجعين عنها؛
- المعلومات في حد ذاتها وما يجب أن يتوفر بها من عناصر الجودة المختلفة؛
- مرحلة الإفصاح عن المعلومات وتوصيلها لمختلف المستخدمين لها سواء من داخل أو من خارج الشركة.

المطلب الثالث: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات

يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات في العناصر التالية:

المساءلة و الرقابة المحاسبية : أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992 في العنصر الثاني منه، بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المساءلة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك. [3]

---

[1]- ابراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 203

[2]- نفس المرجع، ص: 204

[3]- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية -، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق ، السنة الخامسة والعشرين، العدد 01، 2005) ، ص ص:10-11.

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) الصادر عام 1999، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين، يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 (NYSE) والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية في الشركة. وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن المساءلة والرقابة المحاسبية التي تتبناها حوكمة الشركات تأخذ اتجاهان: [1]

الأول : المساءلة والرقابة الرأسية من المستويات الإدارية الأعلى إلى المستويات الإدارية الأدنى؛

الثاني: المساءلة والرقابة الأفقية وهي المتبادلة بين كل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركة.

الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة: من الممارسات السلبية في حوكمة الشركات هو ضعف ممارسة المحاسبة والمراجعة لذا يجب الدعم للوصول إلى الممارسة السليمة والأخذ بالكثير من الإجراءات لتيسير تطبيق الحوكمة ومنها إصدار معايير المحاسبة والتي تتسق مع مثيلاتها الدولية فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة.[2]

دور المراجعة الداخلية: تقوم المراجعة الداخلية بمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها وتأكيد فعالية الرقابة الداخلية والعمل مع مجلس الإدارة ولجنة المراجعة من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها كما أنها تساعد عملية حوكمة الشركات من خلال تقييم وتحسين العمليات الداخلية للشركة، وكذلك تحقيق الضبط الداخلي نتيجة استقلالها وتبعيتها لرئيس مجلس الإدارة واتصالها برئيس لجنة المراجعة.[3]

[1]- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية -، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق ، السنة الخامسة والعشرين، العدد 01، 2005) ، ص ص:10-11.

[2]- نرمين نبيل أبو العطا، حوكمة الشركات والتمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة القاهرة، 2006، ص:11.

[3]- إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 193.

دور المراجع الخارجي: نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى مصداقية وعدالة القوائم المالية التي تعدها الشركات من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده وإرفاقه بالقوائم المالية. ودور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال حوكمة الشركات لأنه يحد من التعارض بين الملاك وإدارة الشركة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من مشكلة الانحراف الخلقي في الشركات. [1]

دور لجان المراجعة: أكدت معظم الدراسات والتقارير الخاصة بحوكمة الشركات – إن لم يكن جميعها – على ضرورة وجود لجان للمراجعة في الشركات التي تسعى إلى تطبيق الحوكمة، بل أشارت إلى أن وجود لجان المراجعة يمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم مستويات الحوكمة المطبقة بالشركة، وتقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة، علاوة على ذلك يشير البعض بأنه مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر إيجابي على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية. [2]

تحقيق الإفصاح والشفافية: يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المالية وغير المالية أحد المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها حوكمة الشركات، لذا لم يخلو أي تقرير صادر عن منظمة أو هيئة أو دراسة علمية من التأكيد على دور الحوكمة في تحقيق الإفصاح والشفافية خاصة وأنهما من الأساليب الفعالة لتحقيق مصالح الأطراف المختلفة ذات العلاقة، ويمثلان أحد المؤشرات الهامة للحكم على تطبيق نظام الحوكمة من عدمه داخل الشركات المختلفة. [3]

إدارة الأرباح: تمارس إدارة بعض الشركات سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها، أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر، أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الأرباح تعني قيام الإدارة بالتأثير على أو التلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك. [4]

---

[1]- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حكومة الشركات و أثارها على جودة القوائم المالية، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 46، العدد 02، 2009)، ص:19.

[2]- نفس المكان.

[3]- إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص ص:195-196.

[4]- نفس المكان.

تقويم أداء الشركات: لحوكمة الشركات دور في زيادة كفاءة استخدام الموارد وتعظيم قيمة الشركة وتدعيم قدرتها التنافسية بالأسواق، مما يساعدها على التوسع والنمو ويجعلها قادرة على إيجاد فرص عمل جديدة، ومن المعايير الرئيسية لحوكمة الشركات هو تحقيق فاعلية وكفاءة الأداء بالشركات وحماية أصولها.[1]

وبذلك فإن الالتزام بتطبيق الجوانب الفكرية للحوكمة ينعكس بشكل جيد على أداء الشركات بأبعاده التشغيلية والمالية والنقدية، وكذلك على المقاييس المختلفة المستخدمة، أي أن تطبيق الحوكمة يساعد على إيجاد مفهوم ومقاييس شاملة لأداء الشركة مما يدعم من قدراتها على الاستمرار والنمو ويحقق مصالح الفئات المختلفة المتعاملة معها، خاصة وأن مفهوم حوكمة الشركات يحمل في مضمونه بعدين أساسين هما:

الأول: الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها؛

الثاني: الأداء بما يحمله من استغلال للفرص المتاحة للارتقاء بالشركة ككل.

في ضوء طبيعة الأبعاد المحاسبية السابقة لعملية حوكمة الشركات وانعكاساتها على المعلومات المحاسبية يمكن الإشارة إلى النقاط التالية:[2]

بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات؛

الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة تغطي **ثلاثة مراحل** من العمل المحاسبي وهي:

- مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي وتشمل نوعين من الرقابة أحدهما : الرقابة القبلية والآخر الرقابة البعدية للعمل المحاسبي؛
- مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي بداية من الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية وتقويم ومتابعة الأداء وإدارة الأرباح، وانتهاء بالإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية؛
- مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية وما تحققه من إضفاء الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

إنتاج المعلومات المحاسبية ذات الاستخدامات المتعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة والتي عن طريق هذه المعلومات يمكن المحافظة على حقوق هؤلاء الأطراف اتجاه الشركة، لذا تصبح هذه المعلومات من الأهمية بدرجة أن تعد بمستوى شامل من الجودة بحيث يمكن الاعتماد عليها، وفي ذات الوقت تعكس ثقة الأطراف الأخرى في الشركة وإدارتها وتزيد من كفاءة سوق الأوراق المالية.

[1]- عمر شريف، بن زروق زكية، علاقة الحوكمة بالإفصاح والشفافية في المعايير الدولية للمحاسبة، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010، ص: 08.

[2]- إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 197.

المطلب الرابع: الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات

تختص الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات بوجود نظام فعال لإدارة التقارير المالية يتسم بالشفافية ويوفر المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة متكافئة من جميع المستخدمين في اتخاذ القرارات المختلفة.

وبدراسة الآليات المختلفة للحوكمة نجد أن بينها علاقات تأثيرية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن وجود قانون فعال للشركات يحدد السجلات المحاسبية التي يجب إمساكها والقوائم المالية التي يجب نشرها من الممكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية المتعلقة بإعداد التقارير المالية وبما يحقق الإفصاح والشفافية من أجل الوفاء بمتطلبات هذا القانون، وهكذا.... وقد تضمن المبدأ الخاص بالإفصاح والشفافية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجموعة من الآليات المحاسبية التي يتم استخدامها لتقديم منتج بمواصفات جودة معينة ويتم التشغيل وفقاً لمجموعة من المعايير المحاسبية مع ضرورة تحقيق الرقابة على مراحل الإنتاج المختلفة (آليات الرقابة على إنتاج المعلومات) ويمكن تلخيص هذه الآليات على النحو التالي: [1]

- **آليات المعايير المحاسبية** :يجب إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقا لمجموعة من المعايير المحاسبية (معايير الإنتاج)؛
- **آليات قياس الجودة** :يجب توفير قنوات لنشر المعلومات بمواصفات جودة معينة مثل التوقيت المناسب وأن تكون المنافع من المعلومات أكبر من تكاليف إنتاجها بالإضافة إلى ملاءمتها لاحتياجات المستخدمين؛
- **آليات الرقابة على إنتاج المعلومات:** يجب توفير مجموعة من آليات المراجعة للتأكد من صحة المعلومات التي تم إنتاجها.

وبدراسة الآليات السابقة والتي تضمنها المبدأ الخاص بالإفصاح والشفافية، يلاحظ أن هناك علاقة تداخلية تبادلية مع الآليات التي تتضمنها المبادئ الأخرى، ومن خلال ذلك يتضح ما يلي: [2]

- الأهمية النسبية للآليات المحاسبية كمحور ارتكاز لآليات حوكمة الشركات نظراً للعلاقة التبادلية والتأثيرية التي تربطها بالآليات الأخرى. مثلا، إن وجود قواعد محددة لمتطلبات الإفصاح والشفافية (آليات رقابية) للشركات التي يتم قيد أوراقها المالية بالبورصات من الممكن أن يؤدي إلى تفعيل الآليات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك المتطلبات؛

[1]- عدنان بن حيدر بن درويش، مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[2]- نفس المرجع، ص: 55.

- تم تلخيص أهم الآليات المحاسبية اللازمة للوفاء بمتطلبات الحوكمة في الآتي:
  - آليات المعايير المحاسبية؛
  - آليات قياس الجودة؛
  - آليات الرقابة على إنتاج المعلومات.
- المبادئ والآليات دائمة التطور بطبيعتها في ضوء التغير في الظروف البيئية المحيطة، وبالتالي يجب تطبيقها بما يتناسب مع البيئة الخاصة بكل دولة.

الفصل الثاني

طبيعة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

تمهيد:

تعد المحاسبة أداة لقياس وتوصيل المعلومات التي تعكس أداء الشركة ومركزها المالي، وتحتاج كثير من الجهات إلى هذه المعلومات لاستخدامها في اتخاذ مختلف القرارات، ويعتبر الإفصاح من أهم المبادئ المحاسبية التي يمكن أن تسهم بفعالية في إثراء قيمة المعلومات المحاسبية المفصح بها في القوائم المالية التي لا تعتبر كهدف في حد ذاتها وإنما وسيلة تعتمد عليها الأطراف التي تستخدمها.

وتتأكد أهمية الإفصاح كون معظم مستخدمي التقارير المالية لا تتاح لهم الفرصة للإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها أو عدم استيعابهم لمحتوياتها، لذلك فإنهم يعتمدون إلى حد بعيد على المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المختلفة التي تصدرها الشركة.

ونظرا لازدياد الاهتمام بموضوع الإفصاح من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة فقد تم إصدار معايير محاسبية تحكم قواعد العرض والإفصاح في التقارير المالية، لما لها من أثر بالغ الأهمية في تحسين جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية واكتمال محتواها.

ومن أجل الإحاطة بأدبيات الموضوع سيتم التطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي؛
- المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية؛
- المبحث الثالث: مقومات الإفصاح في ظل معايير التقارير المالية الدولية.

المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي

ازداد اهتمام الأكاديميين والمهنيين في المجال المحاسبي بالإفصاح وعلى نحو خاص بعد ظهور منشآت الأعمال، وتطور المحاسبة وارتباط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنشاط هذه الشركات، وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من لدن مستخدمي هذه المعلومات، التي تصبح - فيما بعد - الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات، من أجل ذلك يعد الإفصاح أحد الأهداف الرئيسة للقوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية الإفصاح المحاسبي

يمكن توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته كما يلي:

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر بشأن مفهوم الإفصاح وحدوده عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم، وهذا الاختلاف ينبع أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة بالشركة، فنظرة الطرف المسؤول عن إعداد القوائم المالية بشأن مستوى الإفصاح، قد لا تلتقي بالضرورة مع نظرة من يبدي رأيا في هذه البيانات، ولا مع نظرة من يستخدمها من المستثمرين والمستفيدين الآخرين، كما أنه قد لا تلتقي نظرة الطرفين مع نظرة الجهات الرقابية والإشرافية وعلى هذا يصعب تقديم مفهوم عام وموحد للإفصاح، يتضمن معرفة مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال.[1]

وقد عرف الإفصاح بشكل عام على أنه: إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالشركة، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للمستخدمين دون لبس وتضليل.[2]

كما يعرف الإفصاح على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن هذه التقارير،[3] وعرف الإفصاح بأنه بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.[4]

---

[1]- عماد جاسم التميمي، الإفصاح في القوائم المالية، العراق، 2009، متاح على:
http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=8375، تم الإطلاع في: 23-12-2012، ص: 03.

[2]- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، (عمان، دار حنين، 1996)، ص: 371.

[3]- رولا كاسر لايقا، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص: 54.

[4]- معتز برهان جميل العكر، أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 05.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة.[1]

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

ظهرت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة لظهور شركات الأموال والنص في قوانين الشركات في معظم الدول على ضرورة نشر القوائم المالية لهذه الشركات قبل الاجتماع السنوي للجمعيات العمومية، كما نصت هذه القوانين على ضرورة تضمين الحد الأدنى من المعلومات في القوائم المالية المنشورة، بل وأرفقت في كثير من الأحيان نماذج يلزم إتباعها في عرض المعلومات، كما أن الأطراف الخارجية غالبا لا تمتلك السلطة لإلزام الشركات بتقديم ما تحتاجه من البيانات الضرورية لاتخاذ مختلف قراراتهم، من هنا فإن الإفصاح المناسب يجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة، إذ أن الإفصاح يوفر فرصا متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخا استثماريا ملائما ويزيد من فرصة نمو السوق وازدهاره واستمراريته،[2] كما نبعت أهمية الإفصاح من أن مخرجات النظام المحاسبي (القوائم والتقارير المالية) هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة، وبالتالي حتى تكون مخرجات النظام المحاسبي موضوعية ومفيدة وأن تحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم، لا بد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين المحاسبين وجميع الأطراف التي لها مصالح في الشركة، وهو ماساهم في ظهور موضوع الإفصاح المحاسبي وزيادة أهميته.[3]

المطلب الثاني: أنواع، مستويات وأساليب الإفصاح المحاسبي

للإفصاح المحاسبي عدة أنواع ومستويات وهناك مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها عند القيام بعملية الإفصاح وذلك كما يلي:

[1]- محمد المبروكي أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، (مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص: 578.

[2]- عماد جاسم التميمي، مرجع سابق، ص: 04.

[3]- محمد المبروكي أبو زيد، مرجع سابق، ص ص: 580-581.

1- أنواع الإفصاح المحاسبي

توجد أنواع مختلفة للإفصاح المحاسبي ويمكن تصنيفه حسب الأهداف إلى ما يلي:[1]

الإفصاح الكامل: يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية و أهمية تغطيتها لأية معلومات ذات أثر محسوس على القارئ لكن مفهوم الكمال غير ممكن حاليا؛

الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويلية؛

الإفصاح الكافي: يشير الإفصاح الكافي عن الحد الأدنى الواجب إشهاره من المعلومات؛

الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف الشركة وطبيعتها؛

الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المحاسبية؛

الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية.

ومن خلال ذلك نستنتج أن الإفصاح الكامل يتوافق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين. أما بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى. أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى أخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.[2]

[1]- حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، (مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، العدد:01، 2003)، ص: 91.

[2]- رولا كاسر لايقة، مرجع سابق، ص: 109.

2- أساليب الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو الملاحق، وهي أساليب مكملة لبعضها البعض حيث يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة وأهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى يمكن اعتبارها ثانوية يتطلب الإفصاح عنها، ولكن في ملحقات للقوائم المالية أو في الهوامش، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، والتي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها: [1]

- **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:**

إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات؛

- **الملاحظات الهامشية:**

يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية.والملاحظات الهامشية يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، وتستخدم للإفصاح مثلا عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات أو الالتزامات المحتملة؛

- **الملاحق:**

وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الإهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ؛

- **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:**

تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة؛

- **تقرير المراجع:**

يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة الشركة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض

[1]- محمد المبروكي أبو زيد، مرجع سابق، ص: 584.

تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للشركة وعن الخطط المستهدفة.

ويمكن عرض طرق الإفصاح المحاسبي في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): طرق الإفصاح العامة

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1- القوائم المالية	وتشمل على قوائم أساسية و هي: - قائمة الدخل أو حسابات ختامية. - قائمة المركز المالي. وكذلك قوائم إضافية وهي: - قائمة التغيير في المركز المالي - قائمة الأرباح الموزعة. - قائمة التدفق النقدي.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعي في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة و أيضا ما يتعلق بالتبويب، التوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين ماليتين.
2- مذكرات	و تكون أسفل القوائم المالية و تشتمل على: - طرق تقويم المخزون. - طريقة الاهتلاك المطبقة. - التزامات محتملة. - أحداث وقعت بعد أعداد الميزانية. - أثر التحويلات للعملات الأجنبية. - التغير في السياسات المحاسبية.	وهذه المذكرات تعتبر جزءا مكملا للقوائم المالية، وتشتمل على بيانات مالية غير واردة فيها.
3- تقريرمراجع الحسابات الخارجي	أهم ما ستضمنه: - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية. - نتيجة الفحص المستندي و الفني للعمليات المالية	- يزيد من ثقة المستفيدين في المعلومات الواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
4- الإيضاحات	توضح ما يلي: - أي ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية و التكلفة للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها والأوراق المالية بقصد المتاجرة أو بغرض الاحتفاظ بها أو الجاهزة للبيع.
5- جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول، الاهتلاك. - تحليل المصروفات إلى ثابت و متغير. - بيان المبيعات، تكلفة المبيعات.	توضح للقارئ نتيجة نشاط المشروع بصورة مختصرة
6- تقرير الإدارة	- معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي و المستقبلي له. - أحداث غير مالية تؤثر على المشروع في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشاكل خاصة بالإنتاج أو التوزيع.	يتضمن كل معلومات غير مالية قد تؤثر على المشروع مستقبلا وتفيد في التنبؤ.
7- هيئة الأوراق المالية	- الإفصاح عن الأمور الجوهرية و الأحداث الهامة. - الإفصاح عن إدراج اسم الشركات المساهمة العامة. - الإفصاح المتعلق بشركات الوساطة المالية. - تعامل الأشخاص المطلعين بالأوراق المالية. - المعايير المحاسبية. - معايير التدقيق و الشروط الواجب توافرها في مدققي حسابات الجهات الخاضعة لرقابة اللجنة.	يتضمن كل معلومات مالية قد تؤثر على الشركة و على مستخدمي التقارير المالية حاليا وفي المستقبل وتفيد في التنبؤ لاتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة.

المصدر: ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير الدولية وأثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية، متاح على:

www.kantakji.com/fiqh/files/manage/917.doc ، ص: 10.

3- العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هنالك عدد من العوامل تؤثر على الإفصاح بالقوائم المالية، أمكن تقسيمها إلى عوامل بيئية لها علاقة بالمجتمع الذي تعد فيه القوائم المالية، وأخرى تختص بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، وهناك عوامل لها علاقة بالشركة ذاتها، يمكن إجمالها على النحو الآتي:[1]

- **العوامل التي لها علاقة بالبيئة:** تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغيرات البيئية وأثرها على الشركة بغرض المقارنة بين الشركات وتحديد المسؤوليات الاجتماعية لكل منها؛
- **العوامل التي لها علاقة بالمعلومات:** تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات، وخاصة من ناحية مدى توافر الملائمة والثقة في هذه المعلومات، علاوة على القابلية للتحقق والمقارنة، ومقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات) وتحدد تكلفة المعلومات مستوى الإفصاح الموفر في القوائم المالية، أي أن تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها، وإعدادها، وعرضها في القوائم المالية؛
- **العوامل التي لها علاقة بالشركة:** وهي: حجم الشركة، وجد في عدد من الدراسات الميدانية علاقة بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح في القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في الشركات الكبيرة قياسا بالشركات الصغيرة. عدد المساهمين، بحيث توجد علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح على أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح. تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية، ولهذا العامل أثر مباشر على درجة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق. المدقق الخارجي، حيث يقوم المدقق بتقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات الشركة، للوقوف على مدى التزامها بالأسس، والقواعد والمبادئ، والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية التي يفرضها قانون المهنة. والعوامل الأخرى ومن أهمها صافي الربح، ورغبة الإدارة في الإفصاح عن المعلومات، وأجهزة الإشراف والرقابة على أعمال الشركات المساهمة.

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومبرراته

الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية ليس عملية عشوائية بل يرتكز على مجموعة من المقومات وقبل عرضها يمكن أن نلتفت إلى بعض الجوانب المتعلقة بالمعلومات المحاسبية كما يلي:

1- مفهوم المعلومات المحاسبية وتحديد أغراض استخدامها

تمثل المعلومات المحاسبية المخرجات النهائية للنظام المحاسبي بعد تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية تؤدي إلى زيادة المعرفة العلمية والعملية التي يعتمد عليها المستخدمون المختلفون عند عملية اتخاذ القرار.

[1]- محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية، (السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 1995)، ص:28-30.

مفهوم المعلومات المحاسبية: يقصد بالمعلومات المعرفة التي لها معنى وتفيد الفرد الذي تقدم إليه في تحقيق أهدافه، وبالتالي فإن للمعلومات قيمة سواء لدى الشركة ذاتها أو لدى الأفراد المستخدمين لها، وهذا ضروري حتى يتم اتخاذ قرار سليم ولتحقيق الأهداف المرغوبة،[1] وتعرف بأنها البيانات التي تمت معالجتها وأصبحت ذات دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات.[2]

كما تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا.[3]

وبما أنه يوجد اختلاف بين المعلومات والبيانات والمعرفة فإنه من الأنسب الإشارة إلى الفرق بين هذه المصطلحات:

فالبيانات هي المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج معلومات، وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي. والمعلومات هي البيانات التي تم تشغيلها وتحويلها لتصبح ذات قيمة. والمعرفة هي الرصيد المتراكم من الخبرة والمعلومات والدراسات الطويلة في مجال معين، بحيث تزيد درجة التجديد والترابط في عناصر المعلومات المكونة لرصيد المعرفة. [4]

حيث يمكن أن نوضح هذه العلاقة في الشكل التالي:

شكل رقم (07): الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة

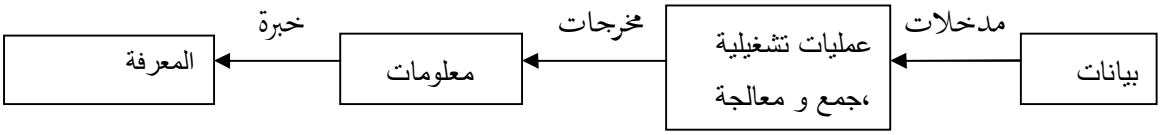

المصدر: رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004)، ص:30، بتصرف.

[1]- عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظام معلومات المحاسبي و تكنولوجيا المعلومات، (مصر، الدار الجامعية، 2004)، ص:15.

[2]- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2008-2009، ص: 17.

[3]- قاسم إبراهيم الحبيتي، زياد يحي السقا، نظم المعلومات المحاسبي، (العراق، وحدة الحدباء للنشر، 2003)، متاح على: www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php، تم الاطلاع في: 13-01-2013، ص: 27.

[4]- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص: 18.

تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

من أجل تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات بخاصية الملائمة، أي بمعنى أن تكون المعلومات مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدراتها الإيضاحية ودرجة التأثير بالهدف الذي يتم إعدادها من أجله. ومن أجل تحديد هل توافر معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة للمستخدم من أن يحدد أولا الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ أن معلومات لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض آخر أو لمستخدم آخر.[1]

الفرق بين المعلومات المحاسبية والمعلومات المالية

المعلومات المحاسبية والمعلومات المالية، بحكم تعريفها، تشير إلى المعاملات المالية والأحداث التي وقعت في الشركة خلال فترة مالية واحدة أو أكثر، فالمعلومات المحاسبية تتعلق بالقوائم المالية المتمثلة في الميزانية العامة، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغير في حقوق الملكية، الملحق. أما المعلومات المالية فهي تنتج عن تجميع وتصنيف وتحليل تلك القوائم المالية من أجل استخدامها من الأطراف التي تهمهم أمر الشركة.[2]

2- مقومات الإفصاح المحاسبي و مبرراته

يتركز الإفصاح المحاسبي على مجموعة من المقومات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي: [3]

- **المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:** إن تحديد المستخدم للمعلومات سوف يساعد في تحديد الخواص التي يجب توافرها في المعلومات من وجهة نظر تلك الجهة، سواء من حيث الشكل أو المضمون، وذلك لوجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المحاسبية لدى الفئات المستخدمة لهذه القوائم؛
- **تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:** يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو الملائمة، حيث أن المعلومة التي تكون ملائمة لمستخدم قد لا تكون كذلك بالنسبة لمستخدم أو غرض آخر؛
- **تحديد طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها:** تتمثل في المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الوقت الحالي في القوائم المالية، بالإضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية والتي يتم

[1]- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)، (مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد: 18، العدد: 02، 2002)، ص: 157.

[2]- Ciril L, l'information comptable et financière, 2011, disponible sur : http://www.becompta.be/modules/newbb/sujet-3631.html, consultation le : 13/01/2013.

[3]- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، المركز الجامعي بالمدية، 2008-2009، ص: 34.

إعدادها وفقا لمجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تشكل قيدا على الإفصاح المحاسبي، كمبدأ التكلفة التاريخية، ومفهوم الأهمية النسبية. ومن هنا يتوجب التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على جانب الكم؛

- **تحديد أساليب وطرق الإفصاح:** يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطرق سهلة بحيث يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بسهولة.

وتتمثل المبررات الرئيسية للإفصاح المحاسبي فيما يلي: [1]

- حاجة الأطراف الخارجية لأكبر قدر من الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية؛
- تلبية احتياجات قرارات مالية واقتصادية رشيدة عن طريق الإفصاح المحاسبي الشامل.

المطلب الرابع: الممارسات الخاطئة في الإفصاح المحاسبي

إن المسؤولين عن بعض الشركات لا يلتزمون ببعض متطلبات الإفصاح إما نتيجة لنقص الوعي بمتطلبات الإفصاح أو لتعمد إخفاء بعض الحقائق عن من تهمهم المعلومات المحاسبية والتقارير المالية الخاصة بتلك الشركات ويشمل ذلك ما يلي : [2]

- **عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة:**

تتطلب قوانين وقواعد تقييد الشركات في الأسواق المالية أن تقدم الشركة علاوة عن المعلومات في القوائم المالية، تقريرا تستعرض فيه الموقف المالي للشركة وسياستها المستقبلية والمخاطر المحيطة بأنشطتها؛

- **إغفال الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة:**

تتطلب معايير المحاسبة وكذلك القوانين والقواعد المنظمة لأسواق الأوراق المالية أن تفصح الشركة عن معاملاتها مع الأطراف ذوي العلاقة فضلا عن المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين وأقاربهم وكل مساهم مستفيد يملك 5% فأكثر من الأسهم العادية لرأس مال الشركة، وعدم كفاية الإفصاح عن بعض المعاملات قد يكون مؤشر على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية وإجراءات الالتزام بقواعد حوكمة الشركات؛

[1]- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي، 2007، ص ص: 12-13.

[2]- سفير محمد، حوكمة الشركات ...سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، مرجع سابق، ص:151.

- **التلاعب في إعلان نتائج الأعمال قبل الإفصاح عن القوائم المالية:**

تقوم في بعض الأحيان الشركات بإصدار بيانات صحفية في نهاية كل فترة محاسبية لإعلان نتائج أعمالها، وذلك قبل نشر القوائم المالية. وفي هذه البيانات الصحفية يتم الإعلان عن مسميات للربح تختلف عن المسميات المحددة بمعايير المحاسبة.كأن تقوم الشركة بإعادة تبويب جزء كبير من مصروفاتها التسويقية وذلك بتسجيلها على أنها مخصصات إهتلاك، ثم تقوم بالإعلان عن صافي الربح قبل خصم مصروف الإهتلاك في بيان صحفي لها، مما يوحي لمختلف الأطراف ذوى العلاقة بتحسن نتائج أعمال هذه الشركة على غير الحقيقة.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية

تهدف المحاسبة المالية في نهاية فترة زمنية معينة إلى تقديم مجموعة متكاملة من التقارير المالية الختامية التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض، السياسات والمبادئ.

المطلب الأول: ماهية التقارير المالية

سنتطرق في هذا المطلب لمفهوم، أهمية وأهداف التقارير المالية كما يلي:

1- مفهوم التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها.[1] وتعتبر مصدرا مهما من مصادر المعلومات التي يعتمد عليها متخذو القرارات والمستفيدون، وهي الإطار الأوسع الذي يتكون من القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية، كما تعتبر مادة أساسية للتحليل المالي،[2] حيث تظم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على الشركة تقديمها دوريا (أو تقديمها طوعا) سواء كانت في شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى.[3]

الفرق بين التقارير المالية و القوائم المالية:

قد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) في البيان رقم (1) سنة 1980 إلى أن القوائم المالية تعتبر عصب التقارير المالية، والتي تحتوي على معلومات يراد توصيلها للمستخدمين من خارج الشركة وداخلها، بينما تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية والتي لا توجد بالقوائم المالية مثل معلومات عن النشاط الإنتاجي والتسويقي للشركة والعوامل الاقتصادية أو السياسية التي قد تؤثر فيه مستقبلا، كما أن التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراقب الحسابات.[4]

---

[1]- محمود إبراهيم تركي، مرجع سابق، ص : 5.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، (الأردن، دار المسيرة، الطبعة الثانية، 2009)، ص: 28.

[3]- ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق، ص: 77.

[4]- محمود إبراهيم التركي، مرجع سابق، ص: 5.

هذا بالإضافة إلى أن القوائم المالية يتم مراجعتها تحت مسؤولية مراجع مستقل بخلاف التقارير المالية الأخرى التي تعد بمعرفة الإدارة وقد تراجع مراجعة حسابية دقيقة.[1]

2- أهداف التقارير المالية

تطور هدف التقارير المالية وأصبح يأخذ بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية حيث انصب التوجه على مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين، وقد يكون أفضل تحديد لأهداف التقارير المالية هو ما صدر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي عند إصدار البيان رقم (1) الخاص بأهداف التقارير المالية للشركات الهادفة للربح والذي اعتمد بإصداره على تقرير لجنة (true blood) الذي حصر أهداف التقارير المالية في مجموعتين هما:[2]

- **الأهداف العامة للتقارير المالية:** وتتمثل في توفير المعلومات المفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين، وتوفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية وبما يتيح الفرصة لمتخذو القرارات الاقتصادية للمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية، وتوفير المعلومات حول موارد والتزامات الشركة والتغيرات التي تطرأ عليها؛
- **الأهداف التفصيلية للتقارير المالية:** وتتمثل في توفير المعلومات المفيدة في تقييم أداء الشركة وتحديد أرباحها، وفي درجة السيولة وتدفق الأموال، وفي التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها، وتوفير معلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة التي يعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية.

3- أهمية التقارير المالية

تنبع أهمية التقارير المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تحتويها، والتي تعد من أهم مصادر المعلومات للمستخدم الخارجي. ومن أهم الأدوار التي تؤديها المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية تتمثل فيما يلي: [3]

- **على مستوى المستثمر الفرد:** الحصول على معلومات لتقييم أداء الإدارة وإخلاء مسؤوليتها، وللتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، والتمكن من المفاضلة بين الفرص الاستثمارية المتاحة وتقدير التوازن بين درجة الربحية والمخاطر، والحصول على معلومات تمكن من التعرف على القنوات الاستثمارية الملائمة لتوجيه المدخرات؛
- **على مستوى السوق المالي:** حماية المستثمرين وإشاعة الثقة بينهم، تخفيض أثر المعلومات الضارة أو المضاربات التي قد تؤدي إلى تسعير خاطئ للأوراق المالية مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد المتاحة، توفير أساس لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين على أساس سليم، والعمل على التوصل لأسعار التوازن عند تبادل حقوق الملكية؛

---

[1]- محمود إبراهيم التركي، مرجع سابق، ص: 5.

[2]- عمر محمد مسلم الحوامة، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المالية الصناعية المساهمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص ص: 13-14.

[3]- ناصر علي المجهلي، مرجع سابق، ص: 78.

- **على مستوى المجتمع:** توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية المتعلقة بحسن توزيعها بين القطاعات المرغوبة الاستثمار فيها اقتصاديا واجتماعيا، القضاء على أية مضاربات قد تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي بمعنى نقل الثروة من فئة إلى فئة أخرى بدون مبرر اقتصادي، عدالة توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي، وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

المطلب الثاني: أنواع ومستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وهناك مجموعة متنوعة من التقارير المالية بحيث تحتوي على مجموعة من المكونات.

1- أنواع التقارير المالية

يمكن تقسيم التقارير المالية إلى نوعين هما:

- **التقارير المالية الأساسية:** تتكون من القوائم المالية المتمثلة في: [1]

قائمة الدخل: وهي أكثر القوائم أهمية ويتم التقرير فيها عن نتائج الأعمال للشركة وتبيان قدرتها الكسبية عن فترة زمنية معينة، وتعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم ويتم المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج الشركة؛

قائمة المركز المالي (الميزانية): وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في الشركة حقوق (الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)؛

قائمة التدفقات النقدية: هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لشركة ما خلال فترة معينة، وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام: الأنشطة التشغيلية، الاستثمارية والتمويلية؛

قائمة الأرباح المحتجزة: يقصد بالأرباح المحتجزة الأرباح التي لم توزع في الأعوام الماضية من قبل شركات المساهمة، وتوضح هذه القائمة التغيرات الحادثة في هذه الأرباح، وتعرض المعلومات بطرق مختلفة، فأحيانا تعرض بقائمة مستقلة وأحيانا أخرى تعرض بقائمة ملحقة بقائمة الدخل أو قائمة التغير في حقوق الملكية.

المعلومات الإضافية: وهي المعلومات التي تفصح عنها الشركة بعد إفصاحها عن القوائم المالية، وهي بيانات تأخذ طابعا تفصيليا يوضح من خلاله للمستخدم بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية. وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان السياسات المحاسبية، الالتزامات المحتملة، والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية.

تقرير مدقق الحسابات: يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه للقوائم المالية ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في الشركة عن فترة مالية معينة. كما يوضح رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويوفر هذا التقرير للمستخدمين إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد.

[1]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 28.

تقرير مجلس الإدارة: يقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن معلومات عن الإنتاج، ومركز الشركة المالي والتسويقي، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي أنتجتها الشركة خلال السنة وما تنوي انجازه خلال السنة الموالية، بالإضافة إلى بعض المعلومات التكميلية التي قد يحتاجها مستخدمو التقارير المالية.

- **التقارير المالية الإضافية:** تقوم الشركة بإعدادها بصورة اختيارية أو عند موافقة الإدارة لمقابلة احتياجات خاصة، وبما أن عملية القرارات عملية مستمرة فضلا عن وجود درجة عالية من عدم التجانس في المعلومات التي تحتاجها الفئات المختلفة، فإنه من الضروري إعداد كل أو بعض التقارير المالية الإضافية إلى جانب التقارير المالية الأساسية التي تلبي احتياجات كافة الفئات الخارجية.[1] و من بينها:

التقارير المالية الدورية (المرحلية): هي تقارير يتم عرضها وتقديمها عن فترة تقل عن فترة مالية (غالبا ما تكون سنة) وذلك نظرا للتغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الشركة ولها أهمية في أن تبقي مستخدم المعلومات المحاسبية على اطلاع مستمر على نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي إما بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو حتى شهري. [2] و المعيار الدولي رقم 34 تناول هذا النوع من التقارير.

التقارير القطاعية: وهي تقارير يتم الإفصاح فيها عن معلومات عن الأنواع المختلفة للمنتجات والخدمات التي تتعلق بشركة ما أو المناطق الجغرافية التي تعمل فيها ومثل هذه المعلومات ترتبط باحتياجات مستخدمي التقارير المالية لأنها تساعدهم في فهم: [3]

- الأداء السابق للشركة؛
- تحديد العائد والمخاطرة التي تحيط بأعمال الشركة.

والمعيار المحاسبي الدولي رقم 14 يتناول هذا النوع من التقارير.

التقارير المالية بالقيمة الجارية: من خلال قائمة القيمة الجارية يستطيع المستفيدون من تقييم نتيجة الشركة ليس على أساس ما تحققه من أرباح ولكن على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية أو خدمات، ومدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في تلك القيمة كما تعكس مدى إيجابية الشركة ونجاحها في زيادة رفاهية المجتمع. [4]

---

[1]- ناصر علي المجهلي، مرجع سابق، ص: 93.

[2]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، (الأردن، دار وائل للنشر، 2008)، ص ص: 558-559.

[3]- هيني ڤان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق عبد العال، (مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006)، ص: 377.

[4]- ناصر علي المجهلي، مرجع سابق، ص : 94.

تقارير المحاسبة الاجتماعية: يمكن تعريف تقارير المحاسبة الاجتماعية بأنها مجموعة من التقارير التي بموجبها قياس وتحليل الأداء الاجتماعي لشركة معينة وتوصيلها للمعلومات اللازمة للفئات والأطراف المختلفة وذلك بغرض مساعدتهم في عملية اتخاذ القرارات. وتعد التقارير المالية عن الأداء الاجتماعي للشركات من أهداف التقارير المالية ويعد ذلك الأداء أحد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء الشركة من وجهة نظر المجتمع. ويأخذ التقرير عن الأداء الاجتماعي أحد الأشكال التالية: [1]

- تقرير وصفي يتضمن وصفا للأنشطة دون قيم التكاليف أو المنافع التي تحققت؛
- التقرير عن تكاليف الأداء الاجتماعي ويتضمن هذا النوع من التقارير المبالغ المنفقة على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الشركة، أما قيمة المنافع المحققة من تلك الأنشطة فلا يتم الإفصاح عنها في هذه التقارير نظرا لصعوبة قياسها؛
- التقرير عن تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو ما يعد أكثر الأنواع السابقة شمولا فهو يعطي تصورا معقولا للمستخدمين عن الأداء الاجتماعي للشركة.

تقارير مالية عن الموارد البشرية: تمد هذه التقارير المستفيد من المعلومات عن الموارد البشرية وكيفية استخدامها بكفاءة من خلال تفاصيل تكلفة اختيار وتعيين وتدريب العاملين بالشركة ونسبة الاستثمار في هذه الموارد مقارنة بالأصول الأخرى وتقييم العائد على الاستثمار وغيرها.[2]

التقارير المالية الأساسية والإضافية تمكن مستخدميها من اتخاذ قرارات رشيدة.

2- مستخدمو التقارير المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عددا من الفئات كمستخدمين للتقارير المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها هذه الفئات، والتي يمكن استعراضها على النحو التالي:[3]

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** وتحتاج هذه الفئة لمعلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كان عليهم اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، أو معلومات تساعدهم في تقييم قدرة الشركة على توزيع الأرباح أو المعلومات التي تساعدهم في تقييم أداء الشركة، أو معلومات عن طبيعة السيولة في الشركة أو مستقبل هذه الشركة ضمن مشاريع المنافسة؛
- **الموظفون:** يحتاج الموظف داخل الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية؛

---

[1]- ناصر علي مجهلي، مرجع سابق، ص ص: 94-95.

[2]- نفس المكان.

[3]- عمر محمد مسلم الحوامة، مرجع سابق، ص ص : 14-15.

- **المقرضون:** يحتاج المقرضون إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقديم عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية؛
- **الموردون والدائنون والتجاريون الآخرون:** تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدهم في تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق، وما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على تسديد ديونه؛
- **العملاء:** إن العملاء بحاجة إلى معلومات في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع سلعها، وخصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها؛
- **الحكومة ودوائرها المختلفة، والجهات المنظمة لأعمال الشركات:** تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدهم في التأكد من مدى التزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات وقانون الضريبة (دخل ومبيعات)، كما تحتاج إلى معلومات تساعدهم في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني؛
- **الجمهور:** حيث يمكن للبيانات المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء الشركة ومدى تنوع نشاطها؛
- **إدارة الشركة:** والتي تهتم بالحصول على المعلومات للحكم على مدى كفاءتها في إدارة الشركة خلال الفترة المالية ومن هذه المعلومات ربحية الشركة وعوائد الاستثمار، الاتجاهات التي يتخذها أداء الشركة، نتائج مقارنة أداء الشركة بأداء الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط بالإضافة إلى المقارنة مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها، فعالية الرقابة الداخلية، كيفية توزيع الموارد على أوجه الاستخدام، وكفاءة إدارة الشركة)؛
- **المحللون والوسطاء الماليون:** والذين يستخدمون معلومات القوائم المالية لتقديم استشارات للغير تتعلق بأعمال الشركة؛
- **السوق المحلي:** حتى يتم تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بالشركة بالنسبة للمستثمرين إذا ما كانت أسهم هذه الشركة مدرجة في البورصة؛
- **المنافسون:** حيث يتمكن المنافسون من تحديد مركزهم في السوق ووضعهم التنافسي ومراجعة سياستهم التنافسية من خلال المعلومات الواردة في القوائم المالية للشركة؛
- **المحامون:** ليتمكنوا من دراسة أية قضايا تتعلق بالشركة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعي الشركات لتحقيقه، وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق الجودة يجب أن تخلو التقارير المالية من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها، ويقصد كذلك بمفاهيم جودة التقارير تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.[1]

وتعتبر الجودة في هذا المجال بأنها أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية وإدارة الشركة، وعليه فإن النظام المحاسبي يعتبر أحد المكونات الأساسية لنظام المعلومات الإدارية.[2]

لكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها وتوفير مقومات النظام المحاسبي يمكن بيانها فيما يلي:[3]

- **المقومات المادية:** وتتضمن جميع المكونات المادية مثل الأدوات والأجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في إنتاج المعلومات المحاسبية؛
- **المقومات البشرية:** وتتمثل مجموعة الأشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه؛
- **المقومات المالية:** وتشمل كافة الأموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه؛
- **قاعدة بيانات:** وتحتوي على مجموعة من الإجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية اللازمة لتشغيل النظام وتحقيق أهدافه.

المطلب الرابع: جودة المعلومات المحاسبية

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية ولكي تكون المعلومات مفيدة لتلبية الاحتياجات الضرورية لمستخدميها يجب توفير مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولذلك فإن الهدف الأساسي في تحديد هذه الخصائص هو استخدامها لتقويم جودة المعلومات المالية التي يتم عرضها في التقارير المالية.

[1]- بن عيشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ملتقى الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 07-08-2010، ص: 07.

[2]- ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 54.

[3]- القاضي حسين، المحاسبة الدولية، (الأردن، الدار العلمية ودار الثقافة، الطبعة الأولى، 2000)، ص:30.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية هي الخصائص التي تميز المعلومات الأكثر منفعة والمعلومات الأقل منفعة لأغراض اتخاذ القرارات. وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بإصدار قائمة المفاهيم رقم 2 في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أوضح من خلالها مجموعة من الخواص الرئيسية والفرعية للمعلومات المحاسبية إضافة إلى القيود أو المحددات على إنتاج المعلومات المحاسبية.[1]

ويمكن تلخيص هذه الخصائص فيما يلي:

- **الخصائص الرئيسية:** هناك خاصيتين رئيسيتين للمعلومات المحاسبية:

الملائمة: ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار المزمع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات ، وللملائمة ثلاث خواص ثانوية: [2]

- أن تتميز المعلومات بقدرة تنبؤية: أي أن تساعد متخذ القرار من أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث؛
- أن تتميز المعلومات بإمكانية التحقق من التوقعات: أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة توقعاته السابقة أو يقوم بتصحيح هذه التوقعات؛
- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب: فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها.

الموثوقية: خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي: [3]

- القابلية للتحقق (الموضوعية): وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس؛
- الصدق في التعبير: تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الشركة، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل)؛
- الحياد تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

---

[1]- إبراهيم قاسم الحبيتي، زياد يحيى السقا، مرجع سابق، ص: 32.

[2]- رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2004)، ص ص: 52-53.

[3]- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة: القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص ص:33-34.

- **الخصائص الثانوية:** بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص ثانوية لا تقل أهمية عنها وهي: [1]

الثبات: يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى. إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

قابلية المعلومات للمقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

وتوجد ثلاث قيود تتحكم في خاصيتي الملائمة و إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية وهي:[2]

- **التوازن بين المنفعة والتكلفة:** بحيث يجب أن تزيد المنفعة الناتجة عن استخدام المعلومات عن تكلفة تقديمها؛
- **التوازن بين الخصائص النوعية:** في الممارسة العملية من الضروري في الغالب تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصفة مناسبة حتى يمكن تحقيق أهداف القوائم المالية.

2- معايير قياس جودة المعلومات المحاسبية

تتوفر جودة المعلومات المحاسبية بتوفر المعايير التالية: [3]

- **معايير قانونية:** تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بربط الجوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها؛
- **معايير رقابية:** ينظر عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين،
- **معايير مهنية:** تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير التقارير المحاسبة والمراجعة، ضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للإطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة؛

---

[1]- quality of accountant information, Arab Britich Academy for Higher Education, available at: www.abahe.co.uk, consultation on: 09-12-2012, p:01.

[2]- أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم و الإفصاح المحاسبي، (مصر، الدار الجامعية، 2003-2004)، ص ص: 45-46.

[3]- موسي سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص ص: 14-15.

- **معايير فنية:** إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية المطلوبة.

المبحث الثالث: مقومات الإفصاح في ظل معايير التقارير المالية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى القوائم المالية والسياسات المحاسبية، وقامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) التي سميت فيما بعد IASB بإصدار معايير خاصة بالإفصاح. وسيتناول هذا المبحث المعايير IAS1 و IAS7، IAS24، IFRS9، IFRS7 .

المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار IAS1 و IAS7

تتمثل القوائم المالية في خمس قوائم هي الميزانية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، والملحق، ويتم عرض هذه القوائم وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 1، وقائمة التدفقات النقدية التي يتم عرضها وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 7.

1- الإفصاح المحاسبي حسب IAS1

يتضمن المعيار الدولي IAS1 "عرض القوائم المالية " كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ أساسية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، IAS13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة.

وقد صمم هذا لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع الشركات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم الشركة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.[1]

الميزانية:

تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للشركة بما يتفق مع المبادئ المحاسبية التي تم إعداد القوائم المالية على أساسها،[2] و يتم تبويب الميزانية إلى مجموعتين تتمثلان في الأصول والخصوم، بحيث:

[1]- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، (الأردن، إثراء للنشر والتوزيع، 2008) ، ص: 24.

[2]- نفس المرجع، ص : 94.

يعرف الأصل بأنه مورد مراقب ومسيطر عليه من قبل الشركة والناتج عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية.[1] ويصنف إلى أصول متداولة وأصول غير متداولة، ويجب تصنيف أصل على أنه أصل متداول في الحالات التالية:[2]

- عندما يتوقع أن يتحقق أو يحتفظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة؛
- عندما يحتفظ به بشكل رئيسي لأغراض المتاجرة أو على المدى القصير ويتوقع أن يتحقق خلال اثنا عشر شهرا من تاريخ الميزانية العمومية؛
- عندما يكون نقداً أو أصلاً نقديا معادلا ولا توجد قيود على استعماله.

ويجب تصنيف جميع الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

ويعرف الخصم بأنه تعهد حالي على الشركة ناشئ عن أحداث سابقة و من المتوقع أن يتطلب سداده تدفقات خارجة من الموارد التي تمتلكها الشركة والتي تتضمن منافع اقتصادية.[3] ويصنف إلى خصوم متداولة وخصوم غير متداولة، ويجب تصنيف خصم على أنه متداول في الحالات التالية: [4]

- عندما يتوقع تسويته أثناء الدورة التشغيلية العادية للشركة؛
- عندما يستحق التسوية خلال اثنا عشر شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.

ويجب تصنيف جميع الخصوم الأخرى على أنها خصوم غير متداولة.

قائمة الدخل:

يتم تقديم المعلومات المتعلقة بالأداء في قائمة الدخل، ويشتمل الحد الأدنى من المعلومات التي يتم عرضها في قائمة الدخل على البنود التالية: الإيرادات، تكاليف التمويل، حصة الشركة في ربح أو خسارة الشركات الزميلة و المشتركة، مصروف الضرائب، العمليات غير المستمرة، الأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحصة الأقلية، الأرباح أو الخسائر المتعلقة بحقوق المساهمين.[5]

---

[1]- Anne le Manh, Catherine Maillet, le meilleur des normes comptables internationales IAS/IFRS, (paris, Édition Foucher, 4e Édition, 2010), p :19.

[2]- المعيار المحاسبي الدولي (1)، الفقرة 57، متاح على:

www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336، تم الاطلاع في: 2012/12/23.

[3]- Anne le Manh, Catherine Maillet, op.cit, p : 19.

[4]- المعيار الدولي (1)، مرجع سابق، الفقرة 60.

[5]- المعيار الدولي (1)، مرجع سابق، الفقرة: 75.

المعلومات الأخرى التي يتم الإفصاح عنها في قائمة الدخل أو في الإيضاحات : تحليل للمصروفات ويبنى على طبيعة أو وظيفة المصروف، وفي حالة تبويب المصروف على أساس وظيفته، فإنه يتم الإفصاح عن عبء الإهتلاك للأصول الملموسة، عبء الاهتلاك للأصول غير الملموسة، مصروف منافع العاملين، التوزيعات المعلنة ونصيب السهم الواحد منها، البنود غير العادية.[1]

قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تعكس قائمة التغيرات في حقوق الملكية معلومات الزيادة عن أو النقص في صافي الأصول، ويشتمل الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في قائمة حقوق الملكية على ما يلي: ربح أو خسارة الفترة، كل بند من بنود الدخل أو المصروف يتم الاعتراف به وتسجيله، وإظهار البنود التي تخص حقوق الأقلية، آثار التغيرات في السياسات المحاسبية، آثار تصحيح الأخطاء.[2]

وتشتمل المعلومات الأخرى التي يتم عرضها سواء في صلب قائمة حقوق الملكية أو الإيضاحات على ما يلي: العمليات الرأسمالية مع المالكين، رصيد الأرباح المحتجزة في بداية ونهاية الفترة، وتقسيم محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية بين الفئات المختلفة من حملة الأسهم، بحيث يظهر التغير لكل فئة من رأس المال الإضافي والاحتياطات.[3]

الملحق:

يشتمل الملحق الأوصاف السردية أو تحاليل أكثر تفصيلا للمبالغ المبينة في القوائم المالية وكذلك معلومات إضافية، وهي تشمل معلومات تطلبها وتشجع الإفصاح عنها معايير المحاسبة الدولية، وإفصاحات أخرى لازمة لتحقيق عرض عادل. يتم عادة عرض الإيضاحات حسب الترتيب التالي مما يساعد المستخدمين في فهم القوائم المالية ومقارنتها مع قوائم الشركات الأخرى و هي كالآتي: [4]

- بيان بالامتثال لمعايير المحاسبة الدولية؛
- بيان بأسس القياس والسياسات المحاسبية المطبقة؛
- معلومات مدعمة للبنود المعروضة في صلب كل قائمة مالية في نفس الترتيب الذي عرض فيه كل بند وكل قائمة مالية؛
- إفصاحات أخرى تشمل البنود الطارئة والمطلوبات والإفصاحات المالية الأخرى وإفصاحات غير مالية.

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص :122.

[2]- نفس المرجع، ص : 126.

[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص : 53.

[4]- المعيار المحاسبي (1)، مرجع سابق، الفقرة: 94.

2- الإفصاح حسب IAS7

تطرق المعيارIAS7 لقائمة التدفقات النقدية، حيث تم تخصيصه فقط لهذه القائمة، ويتطلب عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لشركة ما، وتقوم هذه القائمة بتصنيف التدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

ويمكن توضيح معاني بعض المصطلحات الواردة في هذا المعيار كما يلي:[1]

الأنشطة التشغيلية: وهي الأنشطة المتعلقة بإيرادات الشركة وكل الأنشطة التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

الأنشطة الاستثمارية: هي الأنشطة المتعلقة بحيازة والتنازل عن الأصول طويلة الأجل ومختلف الاستثمارات التي لا تعتبر نقدية معادلة.

الأنشطة التمويلية: هي الأنشطة المتعلقة برأس المال وقروض الشركة.

النقدية: يقصد بها النقدية بالخزينة والبنك والودائع تحت الطلب.

النقدية المعادلة: هي الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية وتتميز بقرب فترة استحقاقها مما يؤدي ذلك إلى انخفاض المخاطر المتعلقة بتغير قيمتها.

ومتطلبات الإفصاح حسب هذا المعيار يمكن تلخيصها فيما يلي: [2]

- التدفقات النقدية مترجمة بالعملة الأجنبية؛
- العمليات المتعلقة بالشركات التابعة من بيع وشراء؛
- الضرائب المدفوعة والفوائد والتوزيعات المستلمة والمدفوعة؛
- الإفصاح عن مكونات النقدية والنقدية المعادلة؛
- العمليات غير النقدية مثل امتلاك موجودات بواسطة الشراء وتحمل الالتزامات المباشرة أو عن طريق عقود تأجير تمويلية.

---

[1]- المعيار المحاسبي الدولي (7)، الفقرات: 6، 7، 8، 9، متاح على:
www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336 ، تم الاطلاع في: 23-12-2012.

[2]- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، (الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008) ، ص ص: 371-372.

ويتم عرض قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة بحيث يتم عرض كل فئة من فئات النقدية الاجمالية المستلمة والمدفوعة أو بالطريقة غير المباشرة بحيث يتم بموجبها تعديل لصافي الربح أو الخسارة بأثر العمليات غير النقدية.[1]

المطلب الثاني: مقومات الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24

يمكن أن تؤثر علاقات شركة مع طرف ذو علاقة على الموقف المالي ونتائج التشغيل في تقارير الشركة، والهدف من هذا المعيار المحاسبي الدولي هو تعريف المقصود بالطرف ذو العلاقة وعلاقاته مع الشركة والصفقات وتوفر المزيد من الإفصاحات عن معاملات الطرف ذو العلاقة لجلب الانتباه لإمكانية تأثير المركز المالي والربح والخسارة بوجود أطراف ذات علاقة وبعمليات وأرصدة قائمة لتلك الأطراف، وتدور المحاور الرئيسية في المعيار حول ما يلي:[2]

- التعريف بالأطراف ذات العلاقة ومعايير تحديد هذه الأطراف وأسس العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة؛
- تحديد الحالات التي لا يمكن اعتبارها أطراف ذات العلاقة؛
- متطلبات الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة.

1- المصطلحات الرئيسية

يمكن تعريف بعض المصطلحات الواردة في المعيار الدولي IAS24 كما يلي:[3]

- **الأطراف ذات العلاقة:** هي الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة عليه، وذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية.
- **العمليات بين الأطراف ذات العلاقة:** هي تحويل موارد وخدمات والتزامات بين الأطراف ذات العلاقة بغض النظر عمن يتحمل السعر، ويمكن أن تحدد السعر بإحدى الطرق التالية:
  - **سعر البيع :**أي يحدد السعر وكأن الطرف ذات العلاقة كأي طرف خارجي يتم البيع إليه؛
  - **سعر إعادة البيع:** وهو السعر الذي يقوم الطرف ذات العلاقة المستلم للموارد والبضائع بإعادة البيع فيه على طرف خارجي؛
  - **سعر التكلفة:** ويتم بيع إلى الطرف ذات العلاقة بسعر التكلفة، دون إضافة أي هامش ربح إلى هذا السعر؛
  - **سعر التكلفة مضافا إليه هامش ربح معين :**و ذلك بإضافة هامش ربح معين إلى التكلفة.

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص: 129-133.

[2]- هيني ڤان جريوننج، مرجع سابق، ص: 389.

[3]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص : 408-409.

- **الموظفون الإداريون الرئيسيون:** هم الأشخاص الذين لديهم الصلاحية والمسؤولية عن التخطيط والإدارة وضبط نشاطات الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك جميع المدراء سواء كانوا تنفيذيين أو غير ذلك؛
- **السيطرة :**سلطة إدارة السياسات المالية والتشغيلية للشركة بهدف الحصول على منافع نشاطاتها؛
- **السيطرة المشتركة :**اتفاق تعاقدي على اقتسام السيطرة؛
- **التأثير الهام :**هي صلاحية وسلطة المشاركة في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية لشركة ما، ولكنها ليست سيطرة أو تحكم على تلك الشركات.

نطاق المعيار:

يتم تطبيق IAS24 في ما يلي:[1]

- تحديد وتعريف الأطراف ذوي العلاقة والمعاملات المتبادلة؛
- تحديد الأرصدة المعلقة بين الشركة والأطراف ذات العلاقة الخاصة بها؛
- تحديد الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود في النقطتين السابقتين مطلوبا؛
- تحديد الإفصاحات التي ينبغي القيام بها حول تلك البنود.

2- معايير تحديد الأطراف ذات العلاقة

يجب التعرف على المعايير المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة، لبيان متى يمكن اعتبار الأطراف على علاقة ببعضها البعض، وبالتالي وجوب الالتزام بإفصاحات معينة من خلال قوائمها المالية، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:[2]

- **يكون الطرف على علاقة بالشركة:**

1) إذا كان الطرف بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال وسيط أو أكثر:

- يسيطر على الشركة أو يخضع لسيطرتها، أو يخضعان لسيطرة مشتركة (وهذا يشمل الشركات الأم الشركات التابعة، والشركات المماثلة) والتي تتعلق بامتلاك شركة ما بما نسبته 50 % أو أكثر من حقوق الملكية في شركة أخرى، وبذلك تكون للشركة المالكة قدرة على السيطرة والتحكم بالسياسات والقرارات التشغيلية والمالية وكافة الأمور الأخرى التي تتعلق بالشركة.
- له مصلحة في الشركة تخوله بوجود تأثير هام أو فعال عليها، والتأثير الفعال أو الهام هو التأثير الذي تنفذه الشركة عندما تملك 20 %إلى 50 %من أسهم شركة أخرى مع عدم وجود سيطرة، ويكون التأثير على السياسات التشغيلية والمالية.
- له سيطرة مشتركة على الشركة كما هو الحال في العقود المشتركة.

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 406.

[2]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص: 247-248.

إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن شركة زميلة كما هي معرفة بالمعيار IAS 28 المتعلق بالاستثمارات في الشركات الزميلة.

2) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن عقد مشترك والتي تكون فيه الشركة كمتعاقد (كما هو منصوص عليه في المعيار IAS 30 المتعلق بالمصالح في العقود المشتركة).

3) إذا كان الطرف ذات العلاقة واحد من الموظفين الإداريين الرئيسيين للشركة أو شركتها الأم.

4) إذا كان الطرف ذات العلاقة هو فرد مقرب لعائلة الشخص المذكور في (1) و (3).

5) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن شركة مسيطر عليها أو مشترك في السيطرة عليها أو تتأثر إلى حد كبير بقوة تصويت هامة في تلك الشركة بشكل مباشر أو غير مباشر مع أي شخص مذكور في (4) و (5).

6) إذا كان الطرف ذات العلاقة عبارة عن خطة منافع ما بعد الخدمة لمصلحة موظفي الشركة أو أي شركة أخرى تكون على علاقة بالشركة.

ولا يمكن اعتبار الحالات التالية ذات علاقة:[1]

- شركتان لهما نفس المدير أو المدير الرئيسي.
- متعاقدان لهما سيطرة مشتركة على عقد مشترك.
- الممولين، الاتحادات التجارية، الهيئات والوكالات الحكومية في علاقتها العادية بالشركة.
- العميل المنفرد، المورد، صاحب حق التأليف، الوكيل العام والذين تتعامل معهم الشركة من منطلق الاستقلالية الاقتصادية.

3- متطلبات الإفصاح وفق المعيار IAS 24

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي IAS24 الإفصاح عما يلي:[2]

- الإفصاح عن العلاقات بين الشركة الأم والشركات التابعة، بغض النظر عما إذا كانت هناك معاملات بين تلك الجهات ذات العلاقة أم لا، وتفصح الشركة عن اسم الشركة الأم أو الطرف المسيطر الأساسي، و في حالة عدم قيام أي منهما بوضع البيانات المالية المتوفرة للاستخدام العام، يتم الإفصاح عن اسم ثاني أكبر شركة أم تقوم بذلك.
- تفصح الشركة عن تعويض موظفي الإدارة الرئيسية بالإجمال، ولكل من منافع الموظفين قصيرة الأجل ومنافع ما بعد التوظيف، والمنافع طويلة الأجل ومنافع نهاية الخدمة، والدفع على أساس الأسهم.
- في حالة وجود معاملات بين الأطراف ذات العلاقة تفصح الشركة عن طبيعة العلاقة، ومبلغ المعاملات ومبلغ الأرصدة المعلقة، وتفاصيل حول أي ضمانات مقدمة أو مستلمة، ومخصصات الديون المشكوك فيها المرتبطة

[1]- المعيار المحاسبي الدولي (24)، الفقرة 6، متاح على:
www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336، تم الاطلاع في: 2012/12/23.

[2]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص : 249-248.

بمبلغ الأرصدة المعلقة، والمصروف المعترف به كديون معدومة أو مشكوك في تحصيلها المستحقة من الأطراف ذات العلاقة.

- يتم تقديم الإفصاحات عن الشركة الأم والشركات ذات السيطرة المشتركة، أو التأثير الهام على الشركة والشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تشارك فيها الشركة، وموظفي الإدارة الرئيسية للشركة أو شركتها الأم والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

المطلب الثالث: مقومات الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7:

تم إصدار المعيار IFRS7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك يلغي كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 ، وبذات الوقت الأدوات المالية للإفصاحات المطلوبة بموجب المعيار IAS30، ووضع بذلك كل الإفصاحات عن الأدوات المالية مع بعضها البعض في معيار جديد، وتتعلق الأجزاء المتبقية من المعيار IAS32 فقط بقضايا عرض الأدوات المالية. بالإضافة إلى ذلك فقد ألغى المعيار IFRS7 المعيار IAS 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والشركات المماثلة.[1]

1- المصطلحات الأساسية:

قبل عرض محتوى المعيار IAS7 ارتأينا التعريف ببعض المصطلحات الواردة فيه:[2]

الأداة المالية: عرفت معايير المحاسبة الدولية الأداة المالية على أنها عقد ينتج عنه أصل مالي لشركة معينة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى.

الأصل المالي: وقد عرف معيار المحاسبة الدولي 32 الأصل المالي بأنه يتمثل في نقد، أداة حقوق ملكية للشركة أخرى، حق تعاقدي لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من طرف آخر أو لتبادل أصول مالية أو التزام مالي مع طرف أو شركة أخرى بموجب ظروف مرغوبة باحتمال كبير للشركة، عقد سيتم تسديده أو من الممكن أن يتم تسديده بأدوات حقوق الملكية للشركة ذاتها.

الالتزام المالي: وقد عرف المعيار 32 الالتزام المالي على أنه أي التزام هو:

- التزام تعاقدي لتقديم نقد أو أصل مالي آخر لشركة أخرى أو لتبادل أصول مالية أو التزامات مالية مع شركة أخرى تحت ظروف مرغوبة باحتمال كبير للشركة ذاتها؛
- هو عقد سيتم تسديده أو من الممكن أن يتم تسديده من خلال أدوات حقوق الملكية للشركة ذاتها.

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص: 301.

[2]- وليد ناجي الحيالي، معايير المحاسبة الدولية "الأدوات المالية"، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص: 3 .

أداة حقوق ملكية: تعرف أداة حقوق الملكية بأنها أي عقد يثبت حق متبقي في أصول الشركة بعد طرح كل التزاماتها.

المشتقات المالية: هي أداة مالية تنتج عن عقود تتم مع الغير، وتدخل في نطاق المعيار الدولي IAS 39، تتحقق فيها الشروط التالية:[1]

- تتغير قيمتها استجابة لتغير الأصل الضمني أي البند المتفق عليه في العقد مثل سعر الفائدة أو سعر سلعة مثل النفط أو الذهب، أو سعر صرف عملة أجنبية أو مؤشر أسعار، أو التصنيف الائتماني أو أي متغير آخر؛
- لا تحتاج صافي استثمار أولي عند إبرام العقد، أو قد يتم دفع مبالغ بسيطة كعلاوة عند إبرام العقد؛
- في الغالب يتم تسديدها في تاريخ مستقبلي.

2- نطاق المعيار و هدفه

ينطبق المعيار الدولي IFRS7 على كافة الشركات وعلى كافة أنواع الأدوات المالية، ويستثنى من تطبيقه: [2]

- المصالح في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة وفقا للمعايير IAS27، IAS28، IAS31؛
- حقوق والتزامات الموظفين الناشئة عن خطط منافع الموظفين بموجب المعيار الدولي IAS19؛
- حقوق التأمين بموجب المعيار الدولي IFRS4؛
- الأدوات المالية والعقود والالتزامات بموجب عمليات التسديد على أساس الأسهم بموجب المعيار الدولي IFRS2؛
- المشتقات المربوطة بالمصالح في الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة التي تلبي تعريف أداة حقوق ملكية حسب المعيار IAS32.

ويهدف المعيار IFRS7 إلى مطالبة الشركات أن تقدم في قوائمها المالية إفصاحات تمكن مستخدميها من تقييم ما يلي:[3]

- أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للشركة وأداءها؛
- طبيعة ومدى المخاطر التي تنشأ من الأدوات المالية التي تعرضت لها الشركة خلال الفترة؛
- طبيعة ومدى المخاطر المعرضة لها الشركة في نهاية الفترة المالية وكيف تقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر.

3- متطلبات الإفصاح بموجب المعيار IFRS7

[1]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص: 636.

[2]- http://www.iasb.org , consultation le 23 /12 /2012.

[3]- مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص: 303.

تتمثل المعلومات المتعلقة بالأدوات المالية التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية وحسب محتوى المعيار الدولي IFRS7 فيما يلي:

الميزانية:

البنود التي يتم الإفصاح عنها في صلب الميزانية حسب IFRS7 تتمثل فيما يلي: [1]

- الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول المالية والالتزامات المالية لكل فئة كما هي معرفة في المعيارIAS39 ؛
- الإفصاح عن إعادة تصنيف الأدوات المالية، وذلك في حالة قيام الشركة بإعادة تصنيف أصل مالي من القيمة العادلة إلى التكلفة المطفئة أو العكس؛
- الاستثمارات المقتناة لحين استحقاقها؛
- الأصول المتاحة للبيع؛
- القروض و الحسابات المدينة؛
- الأصول المالية والالتزامات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر موضحة بشكل منفصل، المقتناة لأغراض المتاجرة والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها؛
- الالتزامات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛
- إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والتغيرات في القيمة العادلة.
- إفصاحات عن البنود التي لم يتم الاعتراف بها وتشمل تحويلات الأصول المالية والتي لا يجوز الاعتراف بها محاسبيا في ظل المعيار39 IAS حيث يتم الإفصاح عن طبيعتها والمخاطر المتعلقة بها؛
- معلومات عن الأصول المالية وغير المالية المرهونة والمقتناة كضمان؛
- تسويات لحساب مجمع خسائر المديونية (الديون المعدومة) عندما لا يتم تخفيض الأصل مباشرة؛
- الأدوات المالية المركبة ذات المشتقات الضمنية المتعددة مثل الأداة المالية القابلة للتحويل؛
- مخالفات شروط اتفاقيات القروض.

قائمة الدخل و قائمة التغيرات في حقوق الملكية

يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر وكذلك إفصاحات بشكل منفصل عن المكاسب والخسائر المتعلقة بما يلي: [2]

- الأصول المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، موضحة بشكل منفرد المقتناة لأغراض المعاملات والمحددة كذلك عند الاعتراف المبدئي بها وكذلك المقتناة لحين استحقاقها؛
- السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية والتي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية؛

[1] - IFRS7, disponible sur : www.focusifrs.com , consultation le : 23 /12/2012.
[2]- IFRS7, op cit.

- معلومات عن محاسبة التحوط (نوع التحوط)؛
- القيمة العادلة لكل فئة من الأصول والالتزامات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية؛
- كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

الإفصاح المتعلق بالأدوات المالية:

يجب على الشركة الإفصاح عن معلومات كمية ونوعية تسمح لمستعملي القوائم المالية تقييم طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية ويشمل ذلك ما يلي:[1]

- **الإفصاحات النوعية:** وهي الإفصاحات التي تتضمن معلومات غير كمية، عن الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها كالتعرض للمخاطر لكل نوع من الأدوات المالية، أهداف الإدارة وسياساتها وإجراءاتها لإدارة هذه المخاطر، التغيرات من الفترات السابقة؛
- **الإفصاحات الكمية:** وهي معلومات عن مدى تعرض الشركة للمخاطر، مستندة على معلومات داخلية تم تزويد الإدارة بها، وتتضمن هذه الإفصاحات ملخصا لبيانات كمية مختصرة عن التعرض لكل نوع من أنواع المخاطر في تاريخ الإبلاغ، إفصاحات عن مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، تركز المخاطر سواء على أساس جغرافي، أو على عملاء معينين أو في أسواق معينة، أو على أنواع معينة من السلع أو الأدوات المالية، و يرتبط بذلك سياسات التنويع؛

المطلب الرابع: مقومات الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS9

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 09 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، ليعوض المعيار المحاسبي الدولي رقم 39: الأدوات المالية الاعتراف والقياس . يعرض المعيار IFRS09 ثلاث متطلبات جديدة هي: [2]

- تصنيف وقياس الاصول المالية والالتزامات المالية؛
- انخفاض قيمة الأصول المالية المقاسة بالتكلفة؛
- التحوط المحاسبي.

القياس:

وفق هذا المعيار وخاصة الفقرة رقم 5.1.1 ، الأدوات المالية يتم قياسها مبدئيا بالقيمة العادلة منقوصا منها تكاليف العملية، سوى في بعض الحالات الخاصة التي تتطلب طرق قياس أخرى غير القيمة العادلة.[3]

[1]- خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص: 306.

[2] -http://www.iasb.org , consultation le 23 /02 /2012.

[3]-IFRS 09, disponible sur : www.iasplus.com/en / standards /standards49 , consultation le 23 /02 /2012.

القياس اللاحق للأصول المالية :وتم التطرق له في الفقرة رقم 4.1.1 ، ويقصد بالقياس اللاحق أنه في الوقت الذي طبقت فيه إدارة الشركة هذا المعيار، كان للشركة أصول مالية معترف بها ومصنفة على أسس ومبادئ قياس واعتراف سابقة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي كان مطبقا من قبل.حيث يقسم هذا المعيار جميع الأصول المالية إلى قسمين من حيث طريقة القياس هما: [1]

- أصول مالية مقاسة بالتكلفة التاريخية؛
- أصول مالية مقاسة بالقيمة العادلة.

[1]-IFRS 09 , op-cit.

خلاصة :

الإفصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الشركات، ومن ثم اعتبر الإفصاح بأنه أحد أدوات الاتصال الرئيسية التي من دونها لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن أيضا من خلال التقارير المالية بكاملها. والإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية ليست عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة عليها كأي ممارسات ومعايير محاسبية أخرى.

الأهداف الرئيسية من وراء وضع معايير للمحاسبة والقيام بعملية الإفصاح في التقارير المالية في ظلها هي في النهاية ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المستفيدين عند اتخاذ مختلف قراراتهم. وتساعد في إجراء المقارنات بين الشركات المماثلة التي تقوم بنفس النشاط وحتى لنفس الشركة خلال فترات مالية مختلفة.

خلاصة :

الإفصاح المحاسبي يستخدم في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الشركات، ومن ثم اعتبر الإفصاح بأنه أحد أدوات الاتصال الرئيسية التي من دونها لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي، أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن أيضا من خلال التقارير المالية بكاملها. والإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية ليست عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من العوامل المؤثرة عليها كأي ممارسات ومعايير محاسبية أخرى.

الأهداف الرئيسية من وراء وضع معايير للمحاسبة والقيام بعملية الإفصاح في التقارير المالية في ظلها هي في النهاية ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها لتفي باحتياجات المستفيدين عند اتخاذ مختلف قراراتهم. وتساعد في إجراء المقارنات بين الشركات المماثلة التي تقوم بنفس النشاط وحتى لنفس الشركة خلال فترات مالية مختلفة.

الفصل الثالث

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات

تمهيد:

لوظيفة المحاسبة دور هام، باعتبارها نظام لإنتاج المعلومات من خلال الإفصاح عن تلك المعلومات لمختلف الأطراف التي يهمها أمر الشركة، مترجمة ما وقع فيها من أحداث بشكل قوائم وتقارير مالية تعكس ذلك، وتستخدم في اتخاذ القرارات المختلفة.

وانطلاقا من أهمية التقارير المالية التي يتوجب إعدادها على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح وأي تضليل في المعلومات التي تتضمنها من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

ولأن المعايير المحاسبية وحدها غير كافية زاد الاهتمام بحوكمة الشركات للحصول على الثقة في جودة وشفافية التقارير المالية، وهذه الجودة يمكن الوصول إليها من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، فهذه الأخيرة تساهم في مصداقية وموثوقية التقارير المالية بالإضافة إلى توافرها في الوقت المناسب، لما لها من أثر مباشر على سوق الأوراق المالية بصفة خاصة.

ويتم توضيح علاقة مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي؛
- المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية؛
- المبحث الثالث: إسهامات النظام المحاسبي المالي في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.

المبحث الأول: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

ارتبط الإفصاح المحاسبي ارتباطا وثيقا مع حوكمة الشركات، وذلك بسبب ظهور شركات المساهمة مما أدى طلب المستثمرين زيادة مستوى الإفصاح في التقارير المالية عن نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي، وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ينعكس على الإفصاح المحاسبي.

المطلب الأول: دور خصائص حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي

يمكن لخصائص حوكمة الشركات أن تؤثر على الإفصاح المحاسبي وسيتم التركيز في هذا المطلب على كل من الشفافية، المسؤولية والعدالة.

1- الشفافية:

تشكل الشفافية مصدرا أساسيا لتعزيز حوكمة الشركات وهي ما يحتاجه المستثمرون، وتعرف بأنها توفر المناخ الذي يتيح كافة المعلومات أو البيانات أو أساليب اتخاذ القرارات المختلفة،[1] وتعرف كذلك بأنها التدفق الحر للمعلومات مع مراعاة قدرة وصول المعنيين إليها بسهولة فضلا عن توفير تلك المعلومات بشكل كاف للمساعدة على فهمها ومراقبتها، ومن خلال ذلك يستنتج أن الشفافية هي الإفصاح العام عن المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب بما يمكن مستخدمي تلك المعلومات من وضع تقييمات عن أداء الشركة وموقفها المالي. ترتبط الشفافية بالبحث عن معايير وقيم النزاهة، العدالة، المصداقية، الوضوح والمساءلة في الأعمال والممارسات الإدارية، ولذلك تعد الشفافية المرادف للأخلاقيات الواجب أن يتمتع بها القائمون بعملية الإفصاح عن المعلومات في الشركة وتفي بغرض المستخدمين والتي يجب أن تقوم على ثلاث ركائز هي:[2]

- أن تكون المعلومة ميسرة ومتاحة لأصحاب المصالح؛
- أن تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع؛
- توخي الدقة والحداثة والشمول في تلك المعلومات؛
- أن ترتبط الشفافية بمبدأ المساءلة، فالشفافية في حد ذاتها ليست غاية، بل وسيلة لإظهار الحقائق والأخطاء ومحاسبة المقصرين.

والارتباط المهم في موضوع الشفافية هو عملية صناعة واتخاذ القرار، إذ تجيز الشفافية للأفراد الحصول على المعرفة والمعلومة المتعلقة بالحوكمة بحيث تمكنهم من اتخاذ قرارات ذات التأثير المشترك.

---

[1]- محمد طارق يوسف، مرجع سابق، ص: 22.

[2]- بوزيدة حميد، يحياوي أحمد، الحوكمة العامة و أثرها على الموازنة العامة للدولة، الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، 28_29 فيفري 2013، ص:05.

ولغياب الشفافية تأثير سلبي على نمو الشركات إذ أن تغيير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن المستثمرين سيدفع هؤلاء إلى توجيه استثماراتهم إلى شركات أخرى.[1]

شروط الشفافية:

هناك عدة شروط يجب توافرها في أي معلومة أو إجراء يتصف بالشفافية منها:[2]

- أن تكون الشفافية في الوقت المناسب، حيث أن الشفافية المتأخرة تكون عادة لا قيمة لها ويعلن عنها أحيانا فقط لاستيفاء الشكل ويستشهد على ذلك بميزانيات الشركات التي تنشر بعد شهور أو سنوات من صدورها؛
- أن تكون واضحة على النحو الذي يزيل غموض الألفاظ غير المفهومة أو التي تستخدم بعض عبارات المعايير المحاسبية مثل صافي الربح قبل الفوائد دون الإشارة إلى قيمة الفوائد أو صافي الربح قبل الضريبة دون الإشارة إلى الخضوع والإعفاء من الضريبة لصافي الربح .

الشفافية على مستوى الشركات: يجب الاهتمام بالشفافية في البيانات والمعلومات التي تقدمها الشركات المختلفة لكل من: [3]

- حملة الأسهم: ويقصد بذلك بصفة خاصة الشفافية الواجبة لضمان حقوق الأقلية من حملة الأسهم من حيث تمثيلهم بمجلس الإدارة وعدم تضارب المصالح أو تعارضها بين أعضاء مجلس الإدارة والشركة وكذا تضمين تقرير مراقب الحسابات كافة المعلومات الخاصة بالموقف الضريبي للشركة ومقدار الديون المشكوك في تحصيلها والمعاملات ذات العلاقة و إعادة تقييم المخزون بسعر واقعي.....؛
- المنافسين: على سبيل المثال من حيث استخدام أسلوبا للتسعير لا يؤدي إلى الاحتكار وكذا تفعيل مبادئ المنافسة الحرة؛
- هيئات الدولة الأخرى: وبصفة خاصة الضرائب ومراعاة القوانين السائدة والمنظمة لعمل الشركة.

[1]- بوزيدة حميد، يحياوي أحمد، مرجع سابق، ص:05.

[2]- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، آثار نماذج الإفصاح المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية، ورقة بحثية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2012، ص: 15.

[3]- محمد طارق يوسف، مرجع سابق، ص: 26.

العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والشفافية

يطالب المستثمرون بتقارير مالية شفافة تتيح لهم بيانات تعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة بما يمكنهم من تقرير المخاطر والمزايا التي تتضمنها استثماراتهم، وعندما يدرك السوق أن هناك نقصا في الشفافية، ينعكس ذلك سلبا على أسعار الأوراق المالية للشركة.

ومن الجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية، وبالتالي فإن الإفصاح بصورة مطلقة عن كافة الأحداث التي تتعرض لها الشركة في فترة معينة بالإضافة إلى تطبيق المعايير المحاسبية يؤدى إلى توفير الشفافية في التقارير المالية التي تعكس الأحداث الاقتصادية للشركة.[1]

الأبعاد الأساسية لضرورة الالتزام بالشفافية في الإفصاح المحاسبي

توجد العديد من الأبعاد الأساسية وراء ضرورة الالتزام بالشفافية في الإفصاح المحاسبي على مستوى السوق المالي منها:[2]

البعد الأول: أن الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر. ونظرا لضعف القدرات الفنية لهم، فإنهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم، في ظل سوق مالي تغيب فيها الشفافية والإفصاح. وبالتالي فإن توفير الشفافية وضمان الإفصاح يؤديان إلى تعزيز ثقة المتعاملين بالسوق، ويرفع من مستوى كفاءة السوق؛

البعد الثاني: أن هناك تغيرا هيكليا في طبيعة المتعاملين في سوق الأوراق المالية واستراتيجياتهم، بحيث انخفضت مدة الاحتفاظ بالسهم. ومن ثم فإنها في حاجة إلى توفر المعلومات بشفافية تضمن رفع درجة استقرار السوق لزيادة فترة الاحتفاظ بالأوراق المالية؛

البعد الثالث: حماية السوق من الممارسات غير القانونية مثل استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية. ومن ثم فإن الالتزام بقواعد شفافية الإفصاح ينبغي أن تكون شاملة من أجل الحفاظ على استقرار السوق المالي؛

[1]- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مرجع سابق، ص: 12.

[2]- نفس المرجع، ص ص: 16-18.

البعد الرابع: أن قواعد الالتزام بشفافية الإفصاح المحاسبي تضمن استقرار السوق، وتعمل على تقليل الحاجة إلى تدخل الدولة لضمان استقراره، في حالة حدوث انهيار في سوق الأوراق المالية وتراجع مستويات الثقة بها، وذلك حفاظا على مصالح المتعاملين فيها؛

البعد الخامس: أن قواعد الشفافية سوف تساهم في التعرف على اتجاهات أداء السوق المالي بشكل أدق، ومن ثم يسهل تحليل مسببات ما يدور فيها، وبالتالي يسهل تحديد استراتيجيات التعامل مع تداعيات عدم استقرارها، وأفضل وسيلة لمنع تسرب المعلومات الداخلية هو ضرورة إتاحتها على نحو متساو لجموع المتعاملين، بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحايدة وخالية من أي تحيز.[1]

2- المسؤولية:

يتضح مبدأ المسؤولية في مباشرة مجلس الإدارة لصلاحيته كونه المسؤول عن الإفصاح الكامل للمعلومات بحيث يضمن سلامة القواعد المطبقة لتلبية مصالح الشركة والمساهمين، كما أنه مسؤول عن تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين وغيرها من المسؤوليات، والإفصاح العام بعدالة عن التعاملات في الأسهم من قبل أعضاء مجلس الإدارة.[2]

3- العدالة:

تحقيق العدالة في حوكمة الشركات يعتبر ضروري بين الأطراف المختلفة ذات الصلة بالشركة وتوفيرها يعمل على إتاحة الفرصة لكافة الأطراف للحصول على المعلومات الصحيحة دون تحيز إلى فئة من الفئات أو طرف من الأطراف أو لتحقيق مصلحة لمجموعة دون المجموعات الأخرى،[3] بالإضافة إلى ذلك تساهم العدالة في تحقيق الإفصاح المحاسبي من حيث كمية ونوعية المعلومات لكافة المساهمين سواء كانوا أصحاب أغلبية أو أقلية والمستثمرين، وتوفير قنوات تمكنهم من الحصول عليها بسهولة، وحق كافة حملة الأسهم في الدعوة إلى الاجتماعات العامة وسهولة طرق الإدلاء بالأصوات وإعطاء الأولوية للعلاقات مع المستثمرين وعدم ارتفاع إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بنفس نسبة ارتفاع صافي الأرباح.[4]

---

[1]- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، مرجع سابق، ص: 18.

[2]- صفاء محمد سرور، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005، ص: 299.

[3]- نفس المرجع، ص: 298.

[4]- نعيم فهيم حنا، نحو حوكمة النظام الضريبي المصري، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، مرجع سابق، ص: 93.

المطلب الثاني: علاقة مبادئ الحوكمة بالإفصاح المحاسبي

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات. كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية.

وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات أصبح مطلبا ضرورياً، من أجل الإسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسؤولة عن الشركات بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عملها على وجه أفضل. وقوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخرى،كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية والإفصاح، وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري،كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل: الجوهرية وفرضية استمرار الشركة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت، وعرض المعلومات للمقارنة ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية، الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضا الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.[1]

كيفية عملية التضليل والإخفاء المحاسبي

الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيا إعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، إلا أنه عمليا هناك عدة طرق ووسائل يلجأ إليها معدوا وعارضوا التقارير المالية التي تسمح بالتلاعب بالبيانات وتغيير الحقائق بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين، كما أنه لكل شركة أسلوبها الخاص،[2]

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص ص: 51-52.

[2]- نفس المكان.

من بين تلك الطرق ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم08 : طرق إخفاء الحقائق

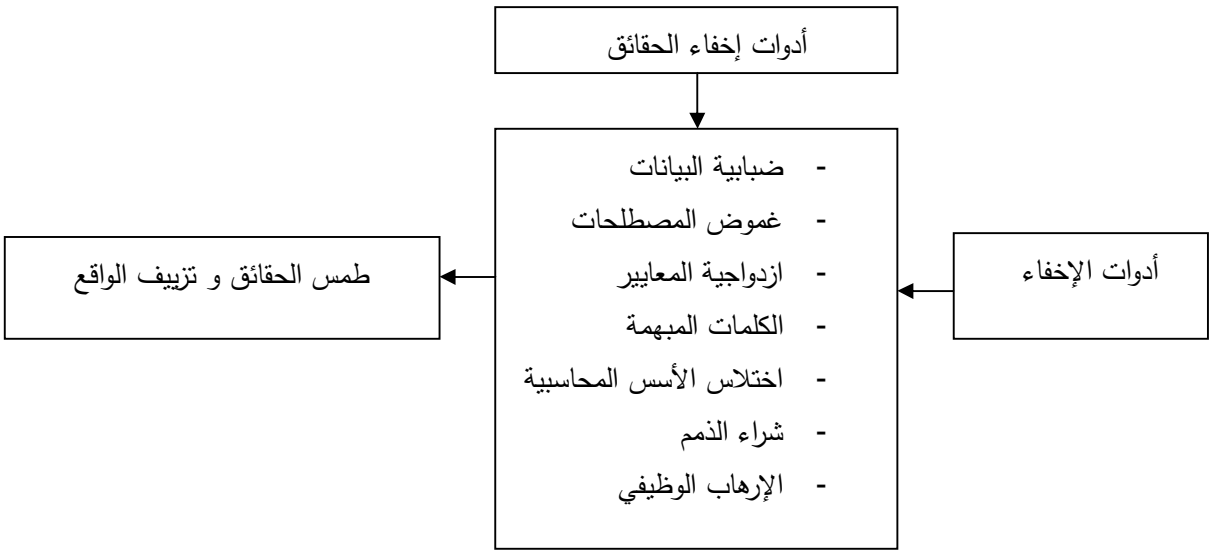

المصدر: ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص: 53.

كما حدث مع الشركة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح للرفع من قيمة أسهم الشركة على مستوى السوق واستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية عن وضع الشركة وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأغلى الأسعار في الوقت الذي كانت الشركة تغرق فيه ببطء.

النظام الجيد لحوكمة الشركات يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه وخاصة إمكانية التواطؤ مع مراجعي الحسابات الخارجيين. فالحوكمة تساوي الأخلاق وهي تدعوا لتحسين الصورة الذهنية للشركات وكذلك مصداقيتها وتدعوا لإدخال الاعتبارات الأخلاقية وتحسين درجة الإفصاح والشفافية.[1]

المطلب الثالث: جوانب تأثير مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي

يمكن أن يؤثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال ثلاث جوانب أساسية هي:[2]

- **الاهتمام بالمعلومات غير المالية**

المعلومات غير المالية تمثل كافة المعلومات بخلاف تلك الواردة بالقوائم المالية ومعظم الملاحظات المرفقة بها كما أنها تشير إلى كافة المعلومات التي يمكن صياغتها في صورة غير مالية سواء كانت كمية مثل :عدد العمال، الحصة التسويقية ، إحصائيات التشغيل،...الخ، أو وصفية مثل: مستوى المنافسة، الحالة الاقتصادية العامة، تقديم المنافسين لمنتجات جديدة ، الكفاءة الإدارية... الخ.

[1]-دبلة فاتح، بن عيشي عمار، مرجع سابق، ص ص:10-11.

[2]-أحمد رجب عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض، ص ص: 13-14.

وتحظى المعلومات غير المالية باهتمام كبير من قبل صانعي القرار وتتميز بأنها لا تتعرض لتأثير التحريفات الناتجة عن بعض الإجراءات المحاسبية كما أنها أكثر سهولة وقابلية للفهم حتى بواسطة غير المتخصصين في مجال المحاسبة وتعتبر المعلومات غير المالية مصدر ذو قيمة هائلة ليس فقط بالنسبة للمراجعين باعتبارها الأساس لتدعيم العديد من أحكام المراجعة بل أضحت تلعب دورا عظيم الأهمية في العديد من المجالات.

حيث أن انحصار الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية فقط قد ينتج عنه ضعف كفاءة سوق الأوراق المالية في مجال تسعير الأسهم. حيث أن المعلومات المالية ما هي إلا جزء من المعلومات التي تؤثر على سوق المال الكفء. وما يؤكد على أهمية المعلومات غير المالية التعليمات التي أصدرتها لجنة البورصة الأمريكية يختص أولها بالإفصاح عن المعلومات غير المالية.

- **التحول من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإلزامي:**

تشير إحدى الدراسات إلى أن الفكر المحاسبي والواقع العملي قد طرح مجموعة من الأفكار حول محتوى الإفصاح الاختياري ليشمل المعلومات الإستراتيجية والبيانات غير المالية بالإضافة إلى البيانات المالية الإضافية التي لا تشملها القوائم المالية القوائم المالية وحتى يمكن توسيع دائرة المعلومات المتاحة لجميع المستثمرين، ولكن يتم الحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين وبين المستثمرين أنفسهم، نتيجة اتصال بعضهم بإدارة الشركة وحتى يتم الوصول إلى سوق كفء لرأس المال، وحتى يمكن الوصول للسعر العادل للسهم لا بد وأن يتحول الإفصاح الاختياري إلى إفصاح إلزامي.

- **تدعيم الإفصاح الإلكتروني:**

يساعد الإفصاح الإلكتروني على نشر المعلومات المالية وغير المالية في التوقيت المناسب والمتزامن باستمرار. والإفصاح الإلكتروني يحقق العديد من المزايا ومنها:

- توفير معلومات في الوقت المناسب؛
- تحقيق التغذية العكسية؛
- تحقيق إمكانية التحديث الفوري؛
- تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات؛
- سهولة في الوصول للمعلومات المطلوبة.

المطلب الرابع: آليات جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة

تطالب مبادئ حوكمة الشركات بالإفصاح في الوقت المناسب عن كافة التطورات الأساسية التي تحدث فيما بين التقارير المنتظمة أو الدورية وتقديم المعلومات إلى كافة المساهمين بصورة متزامنة بهدف ضمان المعاملة المتكافئة، حيث يعد مبدأ الإفصاح والشفافية بمثابة إحدى المبادئ الأساسية في إطار حوكمة الشركات.

ويتعين مراعاة مجموعة من الآليات التي تكفل جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة، أهمها: [1]

1- يجب أن يشمل الإفصاح دون أن يقتصر على المعلومات المتصلة بالشركة ما يلي:

- **النتائج المالية والتشغيلية للشركة:** تعد التقارير المالية المعتمدة من مراقب الحسابات، والتي تبين الأداء المالي للشركة وحساب الأرباح والخسائر وقائمة التدفقات النقدية وملاحظات مراقب الحسابات على القوائم المالية، هي المصادر الأكثر استخداما لتقديم المعلومات المطلوبة عن الشركات. ولعل من الأهمية بمكان الإفصاح عن التعاملات الخاصة بكل من المجموعات المختلفة، فمن المفاهيم المؤكدة أن إخفاء أساليب ممارسة الحوكمة بالشركات غالبا ما يرتبط بالإخفاء في الإفصاح عن الصورة الكاملة، خاصة عندما تستخدم العناصر غير المدرجة بالميزانيات لتقديم الضمانات أو ما يشابهها من التزامات فيما بين الشركات التي ترتبط بعلاقات فيما بينها؛
- **أهداف الشركة:** تحث الشركات على الإفصاح عن سياساتها المتصلة بأخلاقيات المهنة والنشاط والبيئة، وما يمثلها من التزامات في نطاق السياسة العامة. وقد تنطوي مثل هذه المعلومات على أهمية بالنسبة للمستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات، بهدف تحسين عمليات تقييم العلاقات فيما بين الشركات والمجتمعات التي تعمل خلالها، وكذا تقييم الخطوات التي تتخذها الشركات للاضطلاع بتنفيذ أهدافها؛
- **ملكية الأغلبية وحقوق التصويت:** يتمثل أحد الحقوق الأساسية للمستثمرين في الحصول على المعلومات المتصلة بهيكل ملكية الشركة وحقوقهم، مقارنة بحقوق غيرهم من المساهمين. وغالبا ما تلزم الدول – مثل الولايات المتحدة الأمريكية- بالإفصاح عن بيانات الملكية في حالة تجاوز إجمالي حقوق الملكية حدا معينا. وقد يشتمل الإفصاح عن بيانات تتصل بكبار المساهمين وغيرهم ممن لديهم حق السيطرة على الشركة، وتتضمن المعلومات عن حقوق التصويت الخاصة واتفاقيات المساهمين وملكية حصة معينة من الأسهم التي تمكن من السيطرة على الشركة؛
- **أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين ومرتباتهم وحوافزهم:** يطلب المستثمرين معلومات عن أعضاء مجالس الإدارة كل على حدى، وأيضا عن كبار المديرين بهدف تقييم خبراتهم وكفاءتهم، وأية احتمالات لتعارض المصالح قد يكون من شأنها التأثير على أحكامهم. لذا فمن الضروري أن تفصح الشركات عن القدر الكافي من المعلومات المتصلة بمكافآت وحوافز أعضاء مجالس الإدارة وكبار المديرين، وأن تقدمها

[1]- لؤي علي زين العابدين، دراسة تحليلية تطبيقية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ص:265-266.

للمستثمرين والمساهمين ليتسنى لهم التقييم السليم لتكاليف ومنافع خطط المرتبات والحوافز ومدى فعالية الخطط الموضوعة؛

- **عوامل المخاطرة الملموسة في الأجل القريب:** تبدو الحاجة لدى مستخدمي المعلومات المالية والأطراف المشاركة في السوق للحصول على المعلومات المتصلة بالمخاطر الملموسة في المستقبل المنظور، والتي قد تشتمل على المخاطرة المرتبطة بصناعة أو منطقة معينة، والمخاطر المالية في أسواق متضمنة مخاطر أسعار الفائدة وأسعار العمولات، وكذا المخاطر المرتبطة بالمشتقات المالية وبالتعاملات المالية التي لا تظهر في الميزانية، وأخيرا المخاطر المرتبطة بالالتزامات البيئية. ويتسم الإفصاح عن المخاطر بأقصى درجات الفعالية حينما يتناول صناعة بعينها، كما أنه من المفيد الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بما إذا كانت الشركات لديها نظام لمتابعة المخاطر أم لا؛
- **المسائل الأساسية المتصلة بالعاملين وغيرها من أصحاب المصالح:** تحث الشركات على توفير المعلومات المتصلة بالمسائل الرئيسية ذات الصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، والتي قد تؤثر بصورة ملموسة على أداء الشركة. ولذا يجب أن يتم الإفصاح عن علاقات الإدارة والعاملين، وعلاقتهم مع باقي أصحاب المصالح مثل المقرضين والموردين وغيرهم. وقد تطالب الدول – مثل المملكة المتحدة – بقدر كبير من الإفصاح عن تلك المعلومات المرتبطة بالموارد البشرية مثل برامج تنمية الموارد البشرية أو خطط تمليك الأسهم للعاملين، والتي تتيح لأطراف السوق معلومات هامة عن نقاط القوة التنافسية لدى الشركات؛
- **هياكل وسياسات أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات:** يعد الإفصاح عن هياكل وسياسات أساليب ممارسة السلطة في الشركات، وبصفة خاصة ما يتعلق بتوزيع السلطة فيما بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والمساهمين، بمثابة عنصر هام لتقييم ممارسة حوكمة الشركات.

2- يجب إعداد المعلومات ومراجعتها والإفصاح عنها وفقا لأحدث إصدارات المعايير المحاسبية والمالية وغير المالية للإفصاح والمراجعة، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين قدرة المستثمرين والمساهمين على متابعة أداء الشركة، من خلال توافر معلومات ذات شفافية وجودة محكومة بمعايير محاسبة ومراجعة مقبولة ومتعارف عليها؛

3- يجب إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراقب حسابات مستقل بهدف إعطاء تأكيد خارجي وموضوعي بشأن الأسلوب المستخدم في إعداد القوائم المالية والإفصاح عنها؛

4- يجب أن تتيح قنوات نقل المعلومات إمكانية وصول مستخدمي تلك المعلومات إليها بصورة تتسم بعدالة وملائمة التوقيت وانخفاض التكاليف، حيث أن قنوات نقل المعلومات لها من الأهمية ما يوازي أهمية محتوى المعلومات ذاته. فإذا كان الإفصاح عن المعلومات يعد أمرا ملزما بمقتضى التشريعات، فإن تصنيف وحفظ المعلومات والوصول إليها يمكن أن يتصف بالمشقة وارتفاع التكلفة، ولهذا قامت بعض الدول – على سبيل المثال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة واليابان- بحفظ واسترجاع ملفات تقارير الشركات ومستنداتها الكترونيا على شبكة الانترنت وغيرها من صور تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية

أثارت الانهيارات المالية للعديد من الشركات مسألة نوعية وجودة المعلومات المنشورة في التقارير المالية، وكان لابد من البحث عن وسيلة لاستعادة ثقة المستثمرين من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتي تساهم في تحقيق الجودة في التقارير المالية.

المطلب الأول: دور الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح

تمارس إدارة الأرباح في الشركات من أجل تقديم تقارير مالية مخالفة لمركزها المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف مثلا تجنب الإعلان عن الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل العمولات والمكافآت.

1- إدارة الأرباح:

تظهر إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون الاجتهاد أو الحكم الشخصي في التقرير المالي وفى هيكلة العمليات للتلاعب بالتقارير المالية، إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الحقيقي للشركة، أو للتأثير على المخرجات المعتمدة على الأرقام المحاسبية المعلن عنها،[1]

تعنى إدارة الأرباح استخدام المديرين للاجتهاد في إعداد التقارير المالية بغرض، إما حجب القيمة الأساسية للشركة، أو التأثير على تخصيص الموارد له، يقصد بإدارة الأرباح أنها " التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب إستراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح".[2]

أساليب إدارة الأرباح:

توجد عدة أساليب لإدارة الأرباح وتماشيا مع موضوع الدراسة يمكن ذكر تلك المتعلقة بالتقارير المالية والمتمثلة في التلاعب بالدفاتر: [3]

بحيث تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة العديد من الأساليب، وذلك لتحقيق موازنة مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت وفيما يلي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها، وتوليد أرباح قد تكون وهمية أحيانا:

تعجيل الإيرادات: هناك طريقتان لتعجيل الإيراد هما: حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها

[1]- عماد محمد علي، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009، ص ص: 04-05.

[2]- عماد محمد علي، علام حمدان، مرجع سابق، ص: 04.

[3]- نفس المرجع، ص ص : 06-08.

تخص أكثر من سنة مالية حيث يرسل الصانع هنا شحنة كبيرة للموزع، أما الطريقة الأخرى فتعرف باسم نهاية الربع الأخير من السنة، ويقيدها في خانة المبيعات بالرغم من أنها ليست مبيعات فعلية؛

تأجيل المصروفات: حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من استنزالها من دخل السنة التي حدثت فيها؛

المصاريف غير المتكررة: حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة والذي يؤدى بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية؛

إيرادات أو مصروفات وهمية: تقوم بعض الشركات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو لتقليل الخسائر، وربما لأسباب ضريبية معينة؛

خطط التقاعد: يمكن للشركات التي تعمل داخل الأسواق التي ترتفع فيها الأسعار طريق خفض مصاريف التقاعد، وخاصة إذا كانت الاستثمارات في الخطة تنمو بسرعة أكبر من توقعات الشركة؛

بنود خارج جدول الميزانية: تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة، في حسابات بعض فروعها، وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة؛

الإيجارات المصطنعة: يمكن استخدام الإيجار المصطنع لحجب تكلفة مبنى جديد من الظهور ضمن بنود الميزانية، حيث يتم إبرام عقد إيجار طويل الأجل، تدفع بموجبه الشركة مصاريف إيجار ثابتة سنويا، وبالتالي تتخلص الشركة من المبلغ الضخم المتعلق بالمبنى، مستخدمة مصاريف الإيجار كبديل عنه؛

بالإضافة إلى أسلوب **تنظيف القوائم المالية** تظهر هذه الممارسة عندما تتوقع الشركة ظهور مصاريف كبيرة خلال فترة الانخراط في تغييرات هيكلية، والتي قد تمتد إلى عدة سنوات، بدلا عن الاعتراف بهذه المصاريف بمجرد ظهورها، حيث ينتج عن ذلك تخفيض للدخل والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات بإجمالي المصروفات المتوقعة في سنة واحدة وهو ما يسمى بتنظيف القوائم المالية والنتيجة من ذلك تعزيز دخل السنوات التالية أما بخصوص الدافع من وراء ممارسة هذا النوع من الأساليب فهو الاعتقاد بأن المستثمرين سوف يتسامحون مع الشركة التي أعلنت أرباحا سيئة في السنة الحالية في حال ما إذا تبعها تحسن فعلى في السنوات اللاحقة.

2- دور الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح:

نظرا لعدم قدرة المعايير المحاسبية وحدها على مواجهة ممارسات الإدارة في التلاعب بالأرباح كان لابد من البحث عن طرق يمكن من خلالها مواجهة إدارة الأرباح خاصة بعد ما تسببت به من سقوط وإفلاس العديد من الشركات، لذا تم تفعيل حوكمة الشركات.[1]

[1]- علي عبد الجابر إسماعيل، مرجع سابق، ص: 31.

ففي ظل تطبيق مبادئها والحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لحماية حقوقها مع وجود الضوابط المختلفة، فإن إدارة الأرباح تصبح لا وجود لها، لذا أشارت نتائج إحدى الدراسات والتي تناولت أثر متغير الحوكمة على ممارسة إدارة الشركات لسياسة إدارة الأرباح، بأن هناك علاقة عكسية بين عدد أعضاء لجنة المراجعة من خارج الوحدة، وكذلك خبرتهم المالية، وكذلك عدد الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وبين ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

وبذلك يمكن القول أن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة التقارير المالية.[1] لذا تم تفعيل حوكمة الشركات التي تعمل في تناسق وتكامل مع طرق اكتشاف إدارة الأرباح الأخرى للحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية على جودة أرباح الشركة من خلال تأثيرها على جودة التقارير المالية وبالتالي على أسعار أسهمها في البورصة والتي تجعل كذلك قدرة الشركة على الاستمرار مستقبلا محل شك دائم، فمفهموم حوكمة الشركات يشير إلى مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحكم العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، وتساعد أيضا على وجود سوق يتمتع بكفاءة عالية وذلك عن طريق تعزيز الشفافية والإفصاحات المناسبة بحيادية وموضوعية أكبر، ومن هنا جاء مفهوم السوق الكفء لتعطي عمقا أكبر لمفهوم حوكمة الشركات. السوق الكفء هو السوق الذي يعكس أسعار أسهم الشركات بحيادية، وموضوعية، بناء على المعلومات والبيانات الاقتصادية المتاحة بإفصاح عالي وتكلفة منخفضة، وتشمل هذه المعلومات والبيانات وصفا فعليا لأداء الشركات بشكل خاص والظروف الاقتصادية بشكل عام، بعيدا عن تركز سيطرة السوق في عدد قليل من المستثمرين.[2] ولكي تكون السوق ذات كفاءة يجب أن تتوفر عناصر أخرى لها علاقة بالكفاءة وهي: [3]

- الكفاءة الداخلية (كفاءة التشغيل): وتعني أن التعامل في الأسواق المالية يتم بتكلفة منخفضة وبفترة زمنية قصيرة وبموجب أنظمة معينة؛
- الكفاءة الخارجية (كفاءة التسعير): وتعني سرعة تحول الأسعار استجابة للمعلومات الجديدة المتوافرة وينتج عن ذلك عدم القدرة على التنبؤ بالأسعار التي ستسود مستقبلا.

[1] - إبراهيم السيد أحمد، مرجع سابق، ص: 196.

[2] - علي عبد الجابر إسماعيل، مرجع سابق، ص ص :31- 32.

[3] - زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية، (مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008)، ص ص: 197-198.

المطلب الثاني: مساهمة لجان مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية

يعتبر مجلس الإدارة من بين الأطراف الفاعلة في الحوكمة ويتكون من اللجان يمكنه من خلالها أن يساهم في كمية ونوعية المعلومات المنشورة من طرف الشركات.

1- مجلس الإدارة

يعرف مجلس الإدارة بأنه مجموعة من الأفراد المختارين من قبل المساهمين يضم أعضاء داخليين وخارجيين بنسب حسب القوانين الداخلية للشركة، وفي إطار حوكمة الشركات التوجه يسير نحو تغليب عدد الأعضاء الخارجيين من مجموع أعضاء المجلس الإجمالي، وذلك لاعتبارات تتعلق بأن هؤلاء قد يقدمون إسهامات هامة للمجلس والشركة ولاسيما أنهم موضوعيون في تقييمهم للأوضاع وتحررهم في إبداء آرائهم وتمتعهم بالاستقلالية، وتتحدد مسؤوليات أعضاء المجلس الأساسية بالعمل على حماية حقوق ومصالح المساهمين والمودعين على السواء، من خلال توجيه ورقابة ومساءلة المدراء التنفيذيين القائمين على إدارة العمليات الداخلية للشركة.

يتمتع مجلس الإدارة بسلطة توجيه وتسيير الشركة وفق برامج وإجراءات عمل محددة وملائمة، وسلطة إلزام الإدارة العليا بالتقيد بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والآمنة، بالإضافة إلى إلزامها بالقوانين والتشريعات والتعليمات الإشرافية، وسلطة الإشراف على مدى فاعلية ممارسات الحوكمة في الشركة.[1]

2- لجان مجلس الإدارة و دورها في مجال التقارير المالية

يتطلب التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات وجود لجان دائمة لمجلس الإدارة تعمل على تحقيق الرقابة والضبط لمختلف جوانب النشاط في الشركة، وتساعد على مراقبة وتنفيذ الخطط والأهداف الإستراتيجية بعمق أكبر، وتستمد هذه اللجان سلطتها من سلطة مجلس الإدارة وتتمثل هذه اللجان فيما يلي:

- **لجنة حوكمة الشركات:** تقوم هذه اللجنة بالعمل على مراقبة وتقييم مدى التزام الشركة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات والتي من بينها مبدأ الإفصاح والشفافية بحيث تعمل مثلا على توفير قنوات لنشر المعلومات وإمكانية الحصول عليها من طرف مستخدميها في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة وغيرها.[2]
- **لجنة المراجعة:** توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوين لجنة المراجعة نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها وكذلك في تدعيم استقلالية عملية المراجعة، وطرحت فكرة إنشائها بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين [3]

---

[1]- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، (الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011)، ص :113.

[2]- علي عبد الجابر إسماعيل، مرجع سابق، ص: 23.

[3]- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ص : 90-91.

والمستثمرين بالإضافة إلى مساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، ولتدعيم استقلالية المراجع الداخلي، وحماية حيادية المراجع الخارجي، فضلا عن تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يستتبعه من رفع كفاءة أداء عملية المراجعة، مما يؤثر بالإيجاب على جودة التقارير المالية.[1]

وهناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في لجنة المراجعة لكي تتمكن من القيام بمهامها بشكل موضوعي، دقيق، وبدون تحيز، للحصول على تقارير مالية ذات جودة عالية والتي تتمثل فيما يلي:[2]

- استقلالية أعضاء لجنة المراجعة بحيث أثبتت العديد من الدراسات أنه يوجد أثر إيجابي لاستقلالية لجنة المراجعة على جودة التقارير المالية؛
- خبرة أعضاء لجنة المراجعة تساهم في تقليل احتمالية حدوث تلاعب في التقارير المالية؛
- نشاط لجنة المراجعة والمتعلق بعدد اجتماعاتها حيث أن الشركات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة على الأقل مرتين سنويا تكون احتمالية تعرضها لحدوث تلاعبات في تقاريرها المالية أقل.

ويتمثل دور لجنة المراجعة في مجال جودة التقارير المالية في القيام بما يلي:[3]

- ضمان أن جميع الأمور التي تمت إثارتها بواسطة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية قد تم معالجتها بشكل سليم؛
- ضمان موافقة مجلس الإدارة على القوائم المالية؛
- النظر في السياسات المحاسبية المستخدمة وتقدير المجالات التي استخدمت فيها؛
- تقدير مدى توفير التقرير السنوي للمعلومات التي يحتاجها المساهمين؛
- النظر فيما إذا كان هناك مجال للتحريف في التقارير المالية.

- **لجنة المكافآت والتعيينات:** حيث تقوم هذه اللجنة بوضع السياسات الخاصة بالمكافآت والتعيينات في الشركة، وتقييم أداء رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الإدارة العليا، وتعمل أيضا على وضع المعايير الخاصة باختيار أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعمل على إعداد الخطط والبرامج لتطوير مديري المستقبل، ويجب أن تتوافر في أعضاء هذه اللجنة الاستقلالية الكاملة، حيث لا تقل درجة أهمية الاستقلالية في هذه اللجنة عن اللجنتين السابقتين، وذلك لكي تستطيع القيام بالمهمات الموكلة إليها بموضوعية، وحيادية.[4]

---

[1]- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، مرجع سابق، ص :91.

[2]- علي عبد الجابر إسماعيل، مرجع سابق، ص ص : 23-24.

[3]- أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، مرجع سابق، ص: 178.

[4]- علي عبد الجابر إسماعيل، مرجع سابق، ص: 24.

المطلب الثالث: مدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

من خلال التقارير المالية يتضح لمختلف الأطراف التي يهمها أمر الشركة العوامل المؤثرة عليها من الناحية المالية والاستثمارية والتمويلية وذلك من خلال الإفصاح والشفافية التي تعتبران من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الاهتمام بها.

1- علاقة حوكمة الشركات بالتقارير المالية

تتجلى العلاقة بين حوكمة الشركات والتقارير المالية في التطبيق السليم لمبادئها يساعد على تحقيق معدلات من الأرباح المناسبة بما يساعد الشركات على تدعيم رأسمالها وزيادة الاحتياطات وتراكمها بشكل مستمر وهو ما سوف يؤدي إلى نمو الشركات وتوسعها وازدياد حجمها كما أن القوائم المالية تعتبر من أهم المقومات اللازمة لاتخاذ مختلف القرارات من قبل أعضاء مجلس الإدارة حيث تتوقف نوعية هذه القرارات المتخذة ومدى فعاليتها على المعلومات الموجودة في التقارير والتي تساعد متخذي القرارات للوصول إلى أفضل النتائج من خلال تلك المعلومات حيث تستخدم في قرارات التمويل والاستثمار وتقدير العائد والمخاطرة من وراء الاستثمار أو التمويل.[1]

وتجسدت العلاقة بين التقارير المالية وحوكمة الشركات في تحليل أو تأصيل كلا منهما، حيث يمكن اعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وفي المقابل يحتاج هذا الأخير إلى مستوى جيد من الإفصاح والشفافية في عرض كل المعلومات الهامة والضرورية التي يحتاجها المستفيدون من التقارير والقوائم المالية، وهذا يرجع لأهمية التقارير المالية ودور الإفصاح فيها عن معلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للشركة عن تصرفاتهم وقراراتهم، ويعد الإفصاح أيضا واحدا من الأهداف الأساسية للتقارير المالية، إذ يعتمد الكثيرون عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية على علاقاتهم بالشركات ومعرفتهم بها ومن ثم فإنهم يركزون اهتماماتهم نحو المعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ويستخدم معلومات التقارير المالية أطراف عديدة تشمل كل من الملاك، المقرضين، الموردين، المستثمرين، العملاء، المحللين الاقتصاديين، السماسرة، الضرائب، الهيئات التنظيمية، المشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والنقابات والتجمعات التجارية.[2]

[1]- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2009- 2010، ص: 63.

[2]- زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2011- 2012، ص: 79.

2- أثر مبادئ حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية

يشكل التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات.

فتطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق مبادئ الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل : مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومعدل الفائدة ومخاطر الأعمال والإدارة وأسعار الصرف، فضلا عن دورها في عملية التنبؤ، وعن اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية الذي يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات المحاسبية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية، كما أن التقارير المالية تؤثر في قرارات المستمرين بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار.

من أهم دوافع تطبيق مبادئ الحوكمة بالنسبة للشركات والأسواق المالية هو إعادة ثقة المتعاملين من مستثمرين ومساهمين وإدارة الشركات في تلك الأسواق تجنبا لتعرضها إلى انهيارات أو حالات فشل بسبب عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية وقلة الشفافية وعدم المساءلة في التقارير المالية، لذلك فإن الدقة والموضوعية في التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة والجمعيات المهنية المتخصصة لها الأثر الواضح في تنشيط حركة سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم، فضلا عن أهمية التوقيت الملائم في الإفصاح عن كافة المعلومات اللازمة لذلك، الأمر الذي يؤثر في القدرة التنبؤية لكل المعلومات وعلى سلوك المستثمرين الحالين والمتوقعين.[1]

ومن جهة أخرى بذلت جهودا عالمية كثيرة في مجال جودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات بحيث ظهر الاهتمام بالتقارير المالية الإلكترونية للشركات و قد أخذت هذه الجهود اتجاهين رئيسيين هما:[2]

- **الاتجاه الأول:** حيث أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في نهاية عام 1999 مشروعا يتضمن تقارير الشركات على شبكة الأنترنت مع عرض للفرص التكنولوجية الحالية والمستقبلية المرتبطة باستخدام التقرير المالي الالكتروني؛

[1]- ماجد إسماعيل أبو حمام، مرجع سابق، ص ص: 61-62.

[2]- محمد محمود صابر، فرض الوحدة المحاسبية في ظل المتغيرات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، مرجع سابق، ص ص: 211-212.

- **الاتجاه الثاني:** حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة يتضمن التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الشركات مع عرض لأهم الممارسات لعمليات التوزيع في الوقت الراهن. الذي يشير إلى قيام بعض الشركات اختياريا بنشر معلومات متعددة من خلال موقعها الالكتروني كبيانات مالية وغير مالية لأغراض دعم علاقاتها بالمستثمرين والمقرضين وبالعملاء والموردين وحملة الأسهم وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم.

المطلب الرابع: أثر شفافية التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية

الأثر المباشر من تطبيق حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية وذلك نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لجودة هذه المعلومات والذي يقوم على مجموعة من المعايير، علاوة على ذلك فهناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على سوق الأوراق المالية.

1- أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية

يتفق الكثير من الكتاب والباحثين بأن هناك تأثير مباشر وصريح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة،

أو من جانب تأثير على أسعار أو العائد على الأسهم أم من جانب تأثيرها على حجم التداول وتنشيط حركة سوق الأوراق المالية أو غير ذلك كما أن المعلومات التي تحتويها التقارير المالية تعتبر من أهم المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة مثل مخاطر معدل الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر الإدارة، مخاطر الأعمال والتنبؤ بها. [1]

بالإضافة إلى ذلك، فإن مدخل التحليل الأساسي لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية يعتمد على فرض رئيسي مؤداه أن لكل ورقة مالية من الأوراق المتداولة في السوق، قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال دراسة المعلومات المحاسبية المتاحة عن الشركات مثل العائد المحاسبي ومعدل التوزيعات ومعدل النمو وبعض النسب المحاسبية. كما أن أثر المعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية له شقان: [2]

- **الدور التسييري:** وذلك عن طريق إمداد المستثمرين بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار؛
- **الدور التأثيري:** على وظيفة إدارة محفظة الأوراق المالية بشكل يحقق التوازن المطلوب بين الخواطر والعوائد، بما يحقق للمستثمرين الربحية المستهدفة ويحفظ لسوق الأوراق المالية التوازن بقدر الإمكان.

[1]- سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003، ص: 41.

[2]- صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، مرجع سابق، ص: 15.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات التالية: [1]

- بعض الدراسات السابقة اهتمت بمكونات المعلومات المحاسبية مثل الإعلان عن توزيعات الأرباح ومقاييس الربحية ومقاييس التدفقات النقدية ومقاييس السيولة والمخاطر المالية وعلاقتها بالمتغيرات المختلفة لسوق الأوراق المالية مثل حجم التداول أو العائد المتوقع على الأوراق المالية أو أسعار الأوراق المالية.
- وهناك دراسات أخرى اهتمت بنوعية السياسة المحاسبية المستخدمة وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، مشيرة إلي أن النظريات المثالية في المحاسبة والتي تعتمد على أن التقارير المالية هي المصدر الوحيد للمعلومات المتداولة في سوق الأوراق المالية بالإضافة إلي المرونة المعطاة لمديري الشركات في اختيار الطرق والسياسات المحاسبية البديلة، قد تؤدي إلي وجود معلومات محاسبية تعمل على تضليل سوق الأوراق المالية.
- أن دور المعلومات المحاسبية في التأثير على الأوراق المالية يعتمد على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق بالإضافة إلى نوعية هذه الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معا، كما أنه من أهم الأركان التي ترتكز عليها كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام فعال للمعلومات المحاسبية تتدفق من خلاله المعلومات المناسبة في الأوقات المناسبة وبالتكلفة المناسبة والتي تمكن المستثمرين من اختيار أفضل البدائل المتاحة للاستثمار.
- قد تؤدي عدم القدرة على تفسير التقارير المالية إلى عدم القدرة على إدراك العلاقة الحقيقية بين التقارير المالية وسوق الأوراق المالية.
- لذا فإن النقاط السابقة قد تحد من دور المعلومات المحاسبية وتأثيرها سواء المباشر أو غير المباشر على تنشيط سوق الأوراق المالية وزيادة حركة التداول وأسعار الأسهم به، ما لم تتوفر في هذه المعلومات مستوى الجودة المطلوبة، لذا هناك أهمية بالغة لخاصية التوقيت الملائم عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وأثرها على أسعار الاستثمارات المالية، كما أن تأخير نشر التقارير وعدم دقتها والتحيز في عرضها وعدم اعتمادها على مبادئ ومعايير محاسبية متفق عليها يحدث تأثير سلبي على سلوك المستثمر ويؤثر في درجة المخاطر التي يرغب في تحملها وفقا لظروفه. يضاف إلى ذلك إن القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية سواء السنوية أو المرحلية لها دور فعال في التأثير على سلوك المستثمر في سوق الأوراق المالية.

[1]- صديقي مسعود، دريس خالد، مرجع سابق، ص : 16.

2- حوكمة الشركات وسوق الأوراق المالية

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات هو إعادة ثقة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية وذلك نتيجة الانهيارات وحالات الفشل التي أصابت الكثير من الشركات العملاقة والتي ترجع في معظمها إلى عدم دقة البيانات والمعلومات المحاسبية بها وما تتضمنه من أخطاء لذا فإن أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها عملية حوكمة الشركات هو مبدأ الإفصاح والشفافية وما يحمله في طياته من إعداد ومراجعة المعلومات والإفصاح عنها بما يتفق والمعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت الملائم وبالتكلفة الملائمة. يضاف إلى ذلك أن أحد المعايير الأساسية لحوكمة الشركات هو دقة وموضوعية التقارير المالية بجانب الالتزام بالقوانين والتشريعات. وبذلك يمكن القول بأن هناك علاقة وارتباط بين حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية وسوق الأوراق المالية.[1]

3- حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية وسوق الأوراق المالية

اتضح من الأجزاء السابقة الأثر الواضح للمعلومات المحاسبية على سوق الأوراق المالية، كما اتضح أن توفر جودة المعلومات المحاسبية يساعد في القضاء على سلبية هذه المعلومات في القيام بدورها تجاه تنشيط حركة سوق الأوراق المالية، كما ظهر أن جودة المعلومات المحاسبية في غياب الحوكمة اقتصرت على توفير خصائص المعلومات المحاسبية، في حين أن الالتزام بتطبيق الحوكمة أدى إلى شمول مفهوم جودة هذه المعلومات بحيث أصبحت تتضمن مجموعة من المعايير المتعددة التي تسعى الحوكمة إلى توفيرها في هذه المعلومات، لذا فإن تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بمفهومها الشامل في ظل الحوكمة سوف ينعكس على الجوانب المختلفة لسوق الأوراق المالية وذلك كما يظهر بالشكل التالي :[2]

---

[1]- صديقي مسعود، دريس خالد، مرجع سابق، ص ص: 17-18.

[2]- محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، ورقة عمل، ندوة السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، 13-14 نوفمبر 2007، متاح على:
http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665، تم الإطلاع في: 17-04-2012.

الشكل رقم 09: علاقة مبادئ حوكمة الشركات بمعايير جودة التقارير المالية وانعكاساتها على السوق المالي

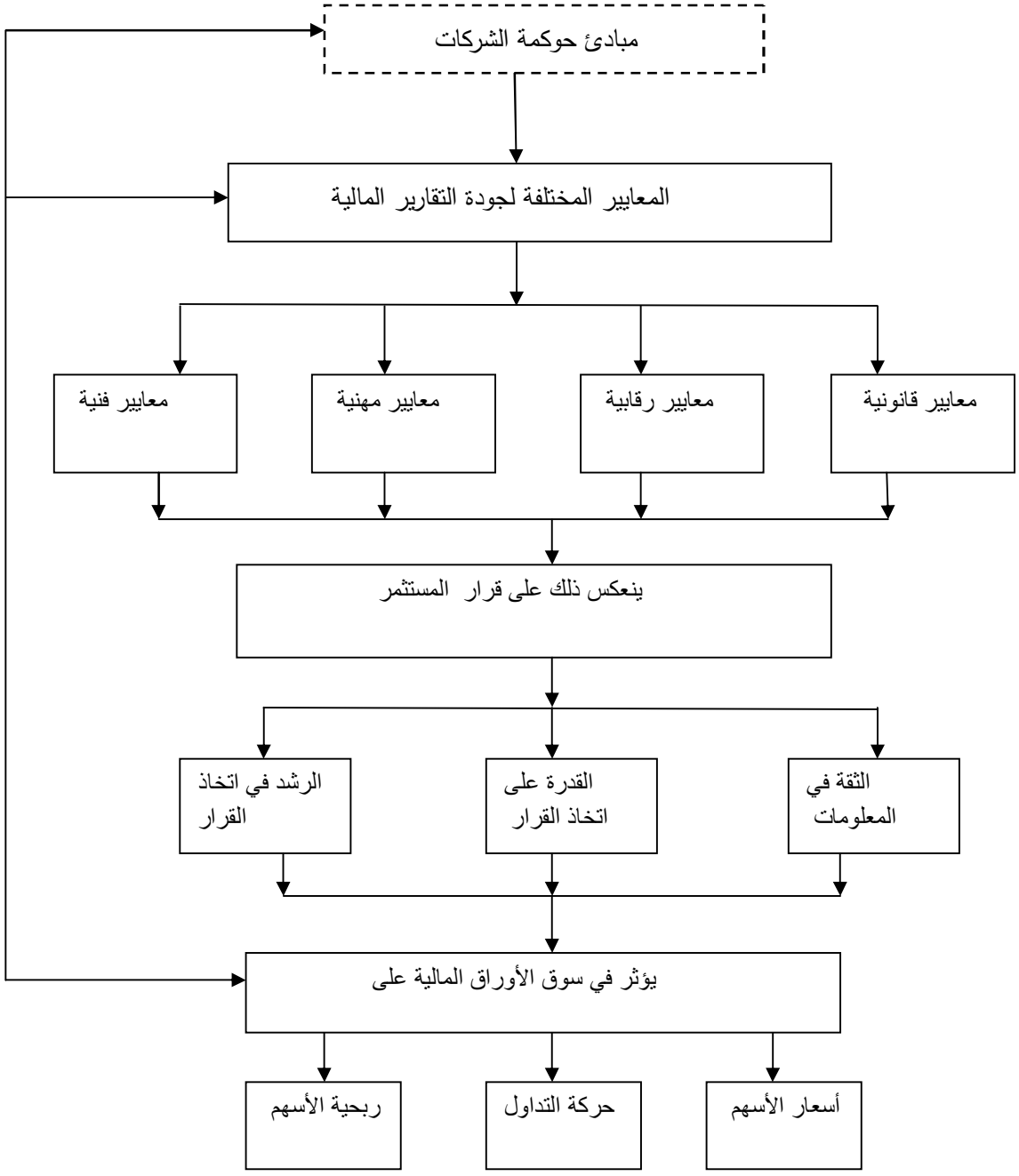

المصدر: محمد أحمد إبراهيم، مرجع سابق، ص: 17.

المبحث الثالث: إسهامات النظام المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

عملت الجزائر بانتهاجها العديد من الإصلاحات الاقتصادية بغية ولوج اقتصاد السوق، على تطبيق النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، وهو نظام يتوافق إلى حد بعيد مع المتطلبات التي فرضتها الساحة المالية والمحاسبية الدولية وحاولت الجزائر تطبيق هذا النظام أشهر فقط بعد إطلاق أول ميثاق لحوكمة الشركات تحت اسم (ميثاق الحكم الراشد للشركات في الجزائر) والذي أكد على ضرورة التكيف مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.

المطلب الأول: علاقة معايير المحاسبة بحوكمة الشركات ودورها في الحد من التضارب في المصالح

في إطار العلاقة التعاقدية للشركة، تعتمد آليات الحوكمة والمراقبة لأنشطة الشركة على التقرير المالي وإعداد القوائم المالية، ونظرا لأن الإدارة هي الطرف الخاضع للمراقبة وهي التي تعد القوائم المالية فإن هناك احتمال كبير بأن تغير الإدارة تلك القوائم المالية باستخدام معايير محاسبية غير ملائمة أو من خلال عدم الالتزام بالمعايير المقبولة، لهذه الأسباب فإن أهم اجراءات الحوكمة والمراقبة هي:[1]

- وجود معايير محاسبية مقبولة تحقق المصلحة العامة لكافة الأطراف المهتمة بالشركة؛
- وجود مراجعة مستقلة للقوائم المالية قبل تقديمها للمستفيدين منها.

شرط تحقيق المصلحة العامة يجعل عملية صناعة المعايير المحاسبية هي عملية منظمة بحكم النظم والقوانين السارية في أي دولة، لذا فهي ليست عملية بسيطة وسهلة بحيث يمكن لكل دولة أن تصنع لنفسها مجموعة متكاملة من المعايير تتصف بدرجة عالية من الجودة، فتحقيق ذلك يتوقف على حجم البنية الأساسية المحاسبية لدى الدولة، وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من مجموعة من المكونات الهامة هي:[2]

- وجود كيانات قوية ذات مصلحة في تنظيم المعايير كهيئات تداول الأوراق المالية والبنوك وغيرها؛
- وجود تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير، يتضمن بصفة أساسية مجلس مستقل لاتخاذ القرار، مجلس استشاري متخصص لتقديم المشورة والدعم، مركز للبحوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، ومجلس لاصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة؛
- وجود ممارسة مهنية قوية متمثلة في المحاسبين ومكاتب المحاسبة؛
- وجود مجتمع مهتم بالمحاسبة كالجامعات ومراكز البحث العلمي؛
- وجود موارد مالية وبشرية كافية.

[1]- زلاسي رياض، مرجع سابق، ص: 95.

[2]- نفس المرجع، ص ص: 95-96.

هذه المقومات لا تتوفر لكل الدول بنفس القدر، وخصوصا بالنسبة للدول النامية والمحدودة الموارد، فعملية صناعة المعايير هي عملية مكلفة جدا يلزمها موارد مالية ضخمة للإنفاق على مراحل صناعة المعيار التي تأخذ وقتا طويلا. لهذه الأسباب فإن الدول التي لا يتوفر لديها الموارد الكافية كانت تعتمد على المعايير المحاسبية للدول المتقدمة في هذا المجال كانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الاعتماد على المعايير الصادرة عن مثل هذه الدول هو في النهاية اعتماد على فكر دول أخرى قد لا يتفق مع طبيعة الدولة المستوردة للمعايير وسيادتها، ومع ظهور لجنة معايير المحاسبة الدولية، وباعتبارها هيئة غير محلية لدولة معينة، وجدت الدول التي لا تقوى على تحمل تكلفة صناعة المعايير فيها مصدرا جيدا للمعايير المحاسبية لا يربطها بدولة معينة ومن ثم جاء الانتشار الواسع لمعايير المحاسبة الدولية بين معظم الدول النامية بهدف ترشيد أو تجنب تكلفة صناعة المعايير.

والجزائر كغيرها من دول العالم لم تكن في منأى عن أثار العولمة التي استدعت تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلا أن هناك بعض الأسباب الخاصة التي نوردها بإيجاز:[1]

- أثناء عملية الخصخصة للشركات وجدت عدة صعوبات لتقييم الشركات حسب قيمة أصولها الحقيقية في السوق ، وهذا لانعدام شفافية ووضع الحسابات من جهة وفقدان الصرامة والانضباط المحاسبي من جهة أخرى، وهذا ما أثبتته الفضائح المالية لعدة شركات؛
- اعتماد المعايير الدولية كأداة لمرافقة عمليات الاصلاح الاقتصادي وتأهيل الشركات تشجيعا ورفعا لتنافسيتها؛
- التكيف مع التزامات الجزائر الأخيرة كالشراكة الأوروبية والانضمام إلى OMC، وهذا ما يبرر تمويل تبني المعايير من طرف البنك العالمي؛
- في ظل الاقتصاد المخطط بقي المخطط المحاسبي الوطني لم يعدل منذ بدأ تطبيقه في 1976، ما جعل المخطط المحاسبي الوطني غير قادر على معالجة بعض المعاملات الجديدة، كعمليات القرض الإيجاري، حقوق الإمتياز، العمليات بالعملة الصعبة، تغيرات الأسعار وغيرها.

ويمكن القول بأن المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS التي تم الاعتماد عليها في إعداد النظام المحاسبي المالي لها دور في تقليل حدة تضارب المصالح وهذا من خلال: [2]

- الحد من مشاكل الوكالة، حيث للمعايير المحاسبية الدولية دور مهم في تقليل عدم تماثل المعلومات الموجود بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة الناتجة عن السلوك النفعي للإدارة عند اعداد التقارير المالية؛

[1]- زلاسي رياض، مرجع سابق، ص : 96.

[2]- نفس المكان.

- تقييد الادارة في الاختيار بين البدائل المحاسبية لتحقيق أغراضها، وبالتالي تعزيز دور حوكمة الشركات في تحقيق الرقابة على الشركات مما يؤدي إلى سد الفجوة بين الادارة والمساهمين.

المطلب الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي وأهدافه في ظل معايير المحاسبة الدولية

إعادة الثقة في المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم والتقارير المالية يقوم على إتباع مجموعة من المعايير، وهو ما قامت به الجزائر من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي SCF الذي يعد خطوة هامة تدل على اقتناعها بضرورة تبني فلسفة الحوكمة التي تؤهلها إلى الدخول إلى اقتصاد السوق.

1- النظام المحاسبي ومجال تطبيقه

قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، معدل بالأمر رقم 08-02 المؤرخ في 24 جوان سنة 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008. بحيث يهدف هذا القانون على تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص " المحاسبة المالية ".[1]

ويعتبر النظام المحاسبي المالي على أنه نظام لتنظيم المعلومة المالية ويسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الهيئة ونجاعتها، ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.[2]

وتطبق أحكام هذا النظام على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها. ويستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية [3]

2- أهداف النظام المحاسبي المالي :من بين الأهداف المنتظر تحقيقها بعد تطبيق SCF ما يلي: [4]

-إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركات وأدائها المالي ومدى احترامها لتنظيمها وطبيعة نشاطاتها وأحجامها؛

-السماح بإجراء مقارنة للقوائم المالية للشركة نفسها عبر الزمن وبين الشركات سواء على المستوى الوطني أو الدولي؛

-المساهمة في التنمية وزيادة مردودية الشركات من خلال تقديم أفضل الميكانيزمات الاقتصادية والمحاسبية التي توفر جودة وفعالية تسييرها؛

-نشر معلومات صحيحة وموثوقة تسمح لمستعملي هذه المعلومات بمتابعة وضعية الشركات وبالتالي تساعد على فهم أفضل لهذه المعلومات وبالتالي تسهيل اتخاذ القرارات؛

[1]-Article 01, code comptable, (Algerie, berti editions, édition profitionnelle, 2010-2011), p :01.
[2]-Article 03, code comptable, op-cit, p :01.
[3]- Article 02, code comptable, p :01.
[4]- Samir Marouani, le projet du nouveau système comptable financier algérien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, magister en sciences de gestion, l'école supérieur du commerce, Alger, 2006, p: 87.

-العمل على ترسيخ أسس حوكمة الشركات؛

-إن تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها الشركات بطريقة شفافة يسهل عمل إدارة الضرائب في تحصيل مستحقاتها (TVA، ضرائب على الأرباح.....)

-ستستفيد الشركات متعددة الجنسيات من هذا النظام للقيام بممارستها المحاسبية في مختلف الدول على اعتبار أنSCF ما هو في الواقع إلا تبني للمعايير المحاسبية المطبقة على المستوى الدولي.

3- أهمية النظام المحاسبي المالي:

يستمد هذا النظام أهميته من خلال المزايا الكثيرة التي يقدمها والتي يمكن حصرها فيما يلي:[1]

- SCF مستمد من IAS/IFRS وبذلك فهو قريب من النظم المحاسبية الدولية التي تعتمد على نفس المرجعية، وهو ما يؤدي إلى إنتاج معلومة مالية ذات جودة وتقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية؛
- تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي من خلال تقديم معلومات عن الشركات ونشاطاتها تتميز بالوضوح والثقة؛
- تنشيط السوق المالية وزيادة دورها في تمويل الاقتصاد، حيث أنها تعتمد على موثوقية المعلومات وهو ما يحتاج إليه المستثمرون وبذلك يزداد الادخار والاستثمار وإنشاء مؤسسات جديدة تتخذ من السوق المالية مصدرا لتمويلها.

المطلب الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة في الجزائر

العلاقة بين الحوكمة والنظام المحاسبي المطبق في أي دولة متبادلة، فالنظام المحاسبي الجيد بمحتواه وتطبيقه الذي يخضع لجملة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها يدعم الحوكمة، وهذه الأخيرة ومن خلال مبادئها تعمل على تحسين فاعلية النظام المحاسبي وقدرته على إيضاح كل ما يحدث في الشركة وبالتالي زيادة عناصر الثقة بها.[2] في الجزائر هذه العلاقة بينهما تدعمها المادة العاشرة من القانون 07-11 المتضمن SCF والتي تنص على أنه: "يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصداقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها "،[3] أي أن SCF يفرض الاعتماد على الشفافية عند جمع المعلومات ومعالجتها وعرضها في القوائم المالية، وهو بالتحديد ما تنص عليه الحوكمة من خلال بعدها المحاسبي الذي يشكل فيه مبدأ الإفصاح والشفافية بإلحاح ركيزة أساسية تسمح بإضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية المعتمد عليها في اتخاذ القرارات.[4]

---

[1]- عبد القادر بكيحل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ، جامعة الشلف، 2007، ص: 60.

[2]- محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، (مصر، مجموعة النيل العربية، 2005)، ص:07.

[3]-Cod commerce, op-cit, p :04.

[4]- قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر، في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية واقع رهانات وافاق، مرجع سابق، ص:15.

كما يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي كخطوة مهمة نحو تفعيل بورصة الجزائر لما لها من دور تنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع الشركات على الدخول إليها والاعتماد عليها في عملية التمويل، وهذا هو الهدف من وراء اعتماد المعايير المحاسبية الدولية والتي جاءت كنتيجة لانفتاح البورصات وأسواق المال عالميا خاصة في ظل تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق وتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إضافة الى اقتراب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما أن هناك قصور في خدمة كل مستعملي المعلومات المالية والمحاسبية من مقرضين ومستثمرين وغيرهم من خلال المخطط المحاسبي الوطني. [1]

المطلب الرابع: واقع حوكمة الشركات في الجزائر ومراحل تطبيقها

1- إطار حوكمة الشركات في الجزائر

رغبة منها في التكامل مع الاقتصاد العالمي وضبط بيئة الأعمال فيها، قامت الجزائر بإجراءات كان الغرض منها بناء صرح الحوكمة، حيث انعقد في جويلية 2007 أول ملتقى دولي حول" الحكم الراشد للمؤسسات"، جمع كل الأطراف الفاعلة في مختلف الشركات من القطاع العام والخاص وانتهى بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات (GOAL 08) التي تعمل جنبا إلى جنب مع المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، كما تبلورت خلاله فكرة إعداد ميثاق جزائري للحكم الراشد للشركة . وفي 11-03-2009 خلال المؤتمر الوطني الذي عقد حول ذات الموضوع أعلنت كل من جمعية " CARE"، واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن اصدار قانون أو دليل حوكمة الشركات الذي تم اعداده بمساعدة كل من (GCGF) و (IFC) في الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى نوفمبر 2008. وفي هذا سياق الجهود المبذولة من أجل إرساء ثقافة الحوكمة فقد قامت (GOAL08) باطلاق مركز "حوكمة الشركات" في أكتوبر 2010 بالجزائر العاصمة، ليكون بمثابة منبر لمساعدة الشركات الجزائرية على الالتزام بمواد الدليل واعتماد أفضل ممارسات حوكمة الشركات الدولية، ورفع الوعي بحوكمة الشركات. [2]

ومفهوم حوكمة الشركات حسب ميثاق الحكم الراشد هو أنها فلسفة تسييرية ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة، في آن واحد، لضمانة استدامة وتنافسية الشركة من خلال تعريف حقوق وواجبات الأطراف الفاعلة في الشركة، وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك. [3]

[1]- زلاسي رياض، مرجع سابق، ص: 102.

[2]- مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، مرجع سابق، ص: 10.

[3]-ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، اصدار 2009، ص: 16.

ويضمن هذا الميثاق بابين هامين؛ الأول يتمثل في الدوافع التي أدت إلى أن تصبح حوكمة الشركات أمرا ضروريا في الجزائر كما أنه يربط الصلات مع إشكاليات الشركات الجزائرية لاسيما الشركة الصغيرة والمتوسطة الخاصة. أما الثاني فيتطرق إلى المقاييس الأساسية التي تبنى عليها حوكمة الشركات، فهو يعرض العلاقات بين الهيئات التنظيمية للشركة وعلاقات الشركة مع الأطراف المعنية كالبنوك والمؤسسات المالية والإدارة. كما تناول الميثاق جوانب مهمة تتعلق بمشاكل الشركات الجزائرية التي تسعى الحوكمة لحلها وأوجزها في كيفية تحسين علاقة الشركة بالبنك، وكيف يمكن جذب مستثمرين خارجيين إلى الشركة التي غالبا ما تكون عائلية، وكيفية إقامة الشركة علاقة ثقة مع الإدارة الجبائية، وكيفية توضيح العلاقة بين المساهمين والمسيرين غير المساهمين، بالاضافة إلى كيفية توضيح مسؤوليات الإدارة التنفيذية.[1]

2- مراحل تطبيق مبائ حوكمة الشركات في الجزائر

هناك عدة مراحل لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات ويمكن اسقاطها على الجزائر كما يلي:[2]

المرحلة الأولى: رفع مستوى الوعي السائد

البداية عادة تتم برفع مستو الوعي السائد عن مفاهيم حوكمة الشركات في الجزائر ومحاولات تطبيقها على المستوى المحلي حيث تركز الجهود الأولية على ترسيخ الإدراك حول الحوكمة ومثال ذلك رفع مستو الوعي بحوكمة الشركات بين المصارف مثلا والعمل على تثقيف القائمين عليها بكيفية تقييم ممارسات حوكمة الشركات عندما تتخذ القرارات بشأن القروض على اعتبار أن تلك الممارسات تؤثر بصورة مباشرة على مستوى المجازفة بالتسليف والإقراض ومن ثم على أرباح المصاريف ككل؛

المرحلة الثانية: وضع القوانين المحلية

ما إن يبرز الوعي في أوساط الشركات الجزائرية حتى يصبح بالإمكان البدء في عملية تحديد مبادئ السلوك المحلية التي يتعين الامتثال لها والانصياع لممارستها. وغالبا ما يبدأ وضع القوانين المحلية بالاعتماد على مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاقتصادية OCDE كقاعدة ومعيار يتم الانطلاق منها لوضع وتطوير الأطر القانونية اللازمة لتطبيق حوكمة الشركات في أي من الشركات العامة أو الخاصة سواء المتداولة أو غير المتداولة بأسواق المال. ومن خلال مبادئ OCDE تستطيع الجزائر تطوير مجموعة مبادئها وقوانينها الخاصة التي تعالج الواقع المحلي فيما يتعلق بالتعامل التجاري والالتزام بالمعايير الدولية؛

---

[1]- مليكة زغيب، سوسن زيرق، مرجع سابق، ص: 11-12.

[2]- إيمان أحمد عزمي، حوكمة الشركات في الاقتصاديات النامية، الملتقى العلمي الخامس حول حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص ص: 425-426.

المرحلة الثالثة: مراقبة ومتابعة عمليات التطبيق

عندما يتم رسميا تبني قانون محلي لحوكمة الشركات يكون من الضروري توضيح مدى تقيد والتزام الشركات به. وبما أن أسواق الأوراق المالية (البورصات) هي الضامن للتقيد والالتزام بممارسات حوكمة الشركات وبورصة الجزائر لا تحظى بأهمية كبيرة في النشاطات الاقتصادية، ولذا فإنه من الضروري إنشاء وتطوير شركات حكومية تعمل على مراقبة ومتابعة صناعة التعامل بالأوراق المالية. ويمكن لجمعيات الشركات التجارية أن تلعب دورا حيويا في مراقبة وضبط سلوك أعضائها، كما أن لمن هم خارج الوسط التجاري مصلحة أيضا وحصة في الفوائد المتأتية عن حوكمة الشركات، ولذا قد يكون من اللازم أن تنخرط مجموعات أخرى –كالصحافة والإعلام مثلا – في تحمل المسؤولية الرقابية؛

المرحلة الرابعة: التدريب على المسؤوليات الجديدة

بعد أن يتم وضع الإطار المناسب لحوكمة الشركات تقع مسؤوليات جديدة على عاتق المديرين التنفيذيين في الشركات وأعضاء مجالس الإدارة، حيث يتعين أن يقوم قطاع الشركات في هذا السياق بتعليم هؤلاء الأطراف الفاعلين في الحوكمة بكيفية أداء الأدوار المنسوبة إليهم كما يجب. ومثال ذلك تنظيم دورات تدريبية لكبار موظفي مختلف الشركات الجزائرية، وتوجد أمثلة أخرى عديدة في هذا السياق يمكن الاسترشاد بها على أن يكون الهدف ليس غرس المعلومات والتدريب المطلوب في عقول المتدربين فحسب، بل وأيضا غرس وتدعيم الإحساس بالمسؤولية تجاه قواعد السلوك المهنية الجديدة في نفوسهم؛

المرحلة الخامسة: إضفاء الطابع المؤسساتي على حوكمة الشركات

تأتي هذه المرحلة الأخيرة عندما يتقبل الوسط التجاري في اقتصاد البلد المعنية مبادئ حوكمة الشركات كجزء مفيد في القيام بالأعمال التجارية وتكون الشركات التي تدعم التطبيق والالتزام والامتثال لقواعد الحوكمة قد أضحت ثابتة في مكانها. وهنا تجدر الإشارة إلى بعض الحقائق الهامة التي تشير إلى أن المسؤولية مشتركة لا محالة وبشكل متلازم بين الشركات الفاعلة جيدة التصميم وجيدة الأداء وبين الإرشادات والقوانين المتاحة عن حوكمة الشركات، فالشركات الفاعلة يمكنها فقط أن تنفذ الإرشادات والقوانين الموجودة والمتاحة عن حوكمة الشركات فإن أخفقت هذه القوانين أو الإرشادات في مواجهة أي من قضايا حوكمة الشركات المحلية ستعجز حتى أفضل الشركات الفاعلة عن تقديم الحلول المطلوبة.

خلاصة:

من الدوافع الهامة والأساسية لظهور وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات هو إعادة الثقة في التقارير المالية وإحكام الرقابة عليها، للارتقاء بمفهوم جودة هذه التقارير وذلك باعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية وحدها غير كافية لتحقيق المفهوم الشامل لجودة المعلومات المحاسبية.

نظريا اعتماد مبادئ حوكمة الشركات من شأنها أن تحدث تغييرات في مجال العرض والإفصاح من خلال مساهمتها في التأكيد على ضرورة زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لما لهذه الأخيرة من القدرة على التأثير على حركة سوق الأوراق المالية سواء بالإيجاب أو بالسلب وذلك حسب جودتها.

وفي ظل المتغيرات الدولية الحديثة، قامت الجزائر بعدة إصلاحات من أهمها تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، ومن خلال الدور الذي يلعبه هذا النظام اعتبر كخطوة مهمة نحو تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

تمهيد:

بعد إتمام الدراسة النظرية التي أظهرت بأن هناك أثر ايجابي لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية كان لابد من تدعيمها بالجانب الميداني للإجابة على الإشكالية والتحقق من الفرضيات التي يقوم عليها البحث.

وتتمثل الدراسة الميدانية في قائمة استقصاء المتمثلة في الملحق رقم: (01)، وهي عبارة عن استبيان موجه للباحثين في الحوكمة بالدرجة الأولى والممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لمعرفة آرائهم حول أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

وعليه يتم في هذا الفصل معالجة المبحثين التاليين:

- المبحث الأول: المنهجية الدراسة؛
- المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

لقد كان لتحضير الاستبيان وتحديد مجتمع الدراسة أول ما تم القيام به في هذه الدراسة الميدانية، ويمكن إيضاحها في هذا المبحث.

المطلب الأول:أدوات ووسائل الدراسة

يمكن توضيح الأدوات التي تم الاعتماد عليها لجمع المعلومات والبيانات من أفراد العينة المدروسة والتي تخدم الدراسة، بحيث تمثلت في أسلوب المقابلة الشخصية والاستبيان.

1 - استمارة الاستبيان

تم الاعتماد على الاستبيان بصفة أساسية في جمع البيانات من أجل الادراك الجيد للعلاقة بين متغيرات الدراسة وتحقيق أهداف البحث، وتم الاعتماد على الاستبيان للحصول على أكبر قدر من المعلومات، ولأنه يعتبر من الأدوات واسعة الاستعمال من قبل الباحثين، لما لها من مزايا في قياس تطابق وجهات نظر أفراد العينة من خلال تحليل نتائجه والوصول إلى نتائج نهائية.

2 - المقابلة الشخصية

لقد تم انتهاج أسلوب المقابلة الشخصية مع أفراد العينة المدروسة وخاصة المهنيين، من أجل الحصول على المعلومات مباشرة وبغية شرح الأسئلة الغامضة وتفسيرها وإزالة الغموض إن وجد، بهدف الحصول على معلومات دقيقة، وتعتبر المقابلات الشخصية ذات أهمية بالغة في البحث الميداني من أجل التوسع أكثر في الدراسة الاستبيانية.

ولقد تم اجراء المقابلات الشخصية مع إطارات في المحاسبة والمالية على مستوى كل من مجمع صيدال وحدة وسط في الجزائر العاصمة وشركة سوناطراك فرع الاستكشاف بولاية بومرداس، ومجموعة من مكاتب الخبرة المحاسبية ومحافظي الحسابات في ولاية البويرة، بومرداس، والجزائر العاصمة.

ومن خلال هذه المقابلات تم جمع مجموعة من الملاحظات منها أن محاسبو الشركات التي تمت فيها الدراسة على إدراك وفهم جيد لموضوع حوكمة الشركات بينما معظم المحاسبين العاملين في المكاتب المتخصصة الذين تمت مقابلتهم ليسو على دراية حتى بمصطلح الحوكمة مبررين ذلك بأنه موضوع تسييري وأن ما يهمهم فقط هو إعداد الميزانيات.

المطلب الثاني: تحضير الاستبيان وتحليله

من خلال هذا المطلب يتم توضيح عملية تحضير الاستبيان ونشره وتحليله

1- تحضير الاستبيان:

في هذه المرحلة تمت صياغة الأسئلة انطلاقا من المعلومات المراد الحصول عليها والتي لها علاقة بالموضوع المدروس وتم تصميمها بطريقة بسيطة مع تفادي الأسئلة المركبة والغامضة وتجنب الأسئلة الطويلة التي تشتت ذهن المستجوبين وتكون قابلة للفهم من قبلهم والذين من المفروض أن يكونوا على دراية بالموضوع، ومن جهة أخرى تم تحديد عدد الأسئلة بمراعاة أن لا يكون عددها كبير بالنسبة للمستجوبين وفي نفس الوقت محاولة الحصول على أكبر قدر من المعلومات فلم تتجاوز 27 سؤالا.كما تمت الاستعانة بآراء بعض الأساتذة وكذا بالدراسات السابقة في هذا المجال والمشابهة إلى حد ما.

هذا وقد تم سبق قائمة الأسئلة بمقدمة تضمنت عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المحضرة، وذلك لتبرير القيام بهذه الإستبانة مع الرجاء لهم لتحفيزهم من أجل الإجابة بكل عناية وموضوعية، وإحاطتهم بأن المعلومات المتحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما تمت الإشارة كذلك إلى الجهة التي تنتمي إليها الطالبة، وذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة مع شكرهم في الأخير على تعاونهم ومساهمتهم في هذا البحث.

وتلى ذلك مرحلة التحكيم بحيث تم عرض قائمة الاستبيان على بعض الأساتذة لمعرفة آرائهم حول الأسئلة ومدى تعبيرها عن الموضوع والقيام بالتعديلات المعقولة التي قدمها المحكمين.

ومراعاة للغة الاستبيان التي لا بد أن تكون مفهومة من قبل المستجوبين تمت صياغته باللغتين العربية والفرنسية لضمان الحصول على أكبر قدر من الإجابات.

2- عرض الاستبيان:

شمل الاستبيان ولغاية تحقيق أهدافه المرجوة منه على جزئين:

الجزء الأول: بيانات عامة عن عينة الدراسة مكونة في خمسة فقرات وتفيد هذه البيانات في التأكد من كفاءة أفراد العينة وقدرتهم على فهم مختلف فقرات الاستبيان وتقديمهم للإجابات المناسبة والضرورية لإنجاز هذه الدراسة.

الجزء الثاني: محاور الاستبيان بحيث اشتمل على سبعة محاور فالمحور الأول عبارة عن إطار تمهيدي يتكون من سؤالين حول الحوكمة لمعرفة توجه المستجوبين في مجال مفهوم الحوكمة وربطها بالإفصاح المحاسبي والتقارير المالية، وتم تخصيص محور لكل مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات يشتمل من 4 إلى 5 أسئلة مع ربطها بالإفصاح المحاسبي وجودة التقارير

المالية، أما المحور الأخير فخصص لمحاولة معرفة أسباب عزوف الكثير من الشركات الجزائرية عن اعتماد مبادئ الحوكمة.

3- عملية نشر الاستبيان:

بعد إعداد الشكل النهائي للاستبيان الموضح بالملحق رقم (01) جاءت بعدها مرحلة توزيعه على العينة المقصودة من أكاديميين ومهنيين، ومن أجل الوصول إليها تم الاعتماد على الطرق التالية:

- انتهاز فرصة إقامة ملتقى حول الحوكمة بجامعة البويرة بتاريخ 28-29 فيفري 2013، بحيث حضره مجموعة من الأكاديميين الباحثين في الموضوع بالإضافة إلى المهنيين؛
- الاتصال المباشر بأفراد العينة؛
- إرسال استمارات الاستبيان عن طريق البريد الالكتروني؛
- زيارة الممارسين المهنيين في مكاتبهم؛
- الاستعانة ببعض الزملاء في توزيع الاستمارات.

تعددت طرق توزيع استمارات الاستبيان وبالتالي تعددت طرق استعادتها وهذا بعد ترك الوقت الكافي والمناسب للمستقصي للقيام بعملية الإجابة ويمكن حصرها في الآتي:

- الحصول على الإجابة بشكل مباشر من الفرد المستقصي؛
- الحصول على الإجابات عن طريق البريد الالكتروني من الذين تم مراسلتهم عن طريق هذا الأخير؛
- الاتصال بالزملاء الذين تمت الاستعانة بهم لاستلام الاستمارات.

4- التحليل الإحصائي للبيانات:

تم الاعتماد في تحليل البيانات إحصائيا على استخدام طريقة النسب المئوية والتكرارات، حيث تم تفريغ البيانات وجدولتها، وحساب التكرارات والنسب المئوية لإجابات المستقصين عن كل سؤال من عينة البحث، وتمت الاستعانة ببرنامج SPSS، في عملية تصنيف الإجابات على الأسئلة، وببرنامج EXEL في اعداد الجداول ورسم الأشكال البيانية.

وفي إعداد الاستبيان، تم استخدام مقياس ليكرت "LIKERT" الخماسي في معظم فقراته (من الفقرة 03 إلى الفقرة 26)، والذي يعتبر من أكثر المقاييس استخداما في هذا المجال، وهو يقوم بإعطاء مفردات العينة مجموعة من الفقرات ويطلب منهم إبداء رأيهم في التعبير عن درجة موافقتهم أو تأييدهم لها وفق سلم متدرج كالتالي: (01) لا

أتفق تماما، (02) لا أتفق، (03) أتفق لحد ما، (04) أتفق، (05) أتفق تماما، وعليه فمتوسط أداة هذا المقياس هو: 03 = (1+2+3+4+5)/ 5.

المطلب الثالث: مجتمع الدراسة

من خلال هذا العنصر يتم توضيح بعض العناصر المتعلقة بالعينة موضوع الدراسة، في إطار المجتمع وحدود الدراسة والعينة المقصودة بالاستبيان.

1- إطار مجتمع الدراسة:

تم اختيار مجتمع الدراسة بناء على توفر المعايير التالية:

- بالنسبة للأكاديميين: تم القبول ضمن مجتمع الدراسة الأساتذة الباحثين في مجال حوكمة الشركات؛
- بالنسبة لميدان ممارسة المهنة: تم القبول ضمن مجتمع الدراسة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين؛
- أما لغير هذين الصنفين ونعني بذلك إطارات الشركات فنعتمد على المنصب الذي يشغله في الإدارة، أي يجب أن يكون ينتمي إلى مصلحة المحاسبة والمالية.

وعليه يمكن حصر مجتمع الدراسة ضمن فئتين رئيسيتين هما:

- **الفئة الأولى:** أكاديميون متمثلون في أساتذة الجامعة الباحثين في مجال حوكمة الشركات،
- **الفئة الثانية:** مهنيون متمثلون في خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات ومحاسبو الشركات.

2- حدود الدراسة:

في هذا المجال يمكن توضيح الحدود المختلفة للدراسة التي تم إجراؤها والمتمثلة في:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت أفراد العينة على المناطق التالية: البويرة، الجزائر العاصمة، الجلفة، الشلف، المدية، المسيلة، الوادي، باتنة، بشار، بومرداس.
- **الحدود الزمانية:** استغرقت هذه الدراسة الميدانية شهرين ابتداء من منتصف شهر فيفري إلى منتصف شهر أفريل 2013، وذلك بدءا من إعداد وتحضير الاستبيان، مرورا بتوزيعه ثم جمع الاستمارات الموزعة.
- **الحدود الموضوعية:** اهتمت هذه الدراسة بالإجابة على إشكالية البحث والمرتبطة أساسا بمدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.

3- عينة الدراسة:

بالنسبة لعدد العينة في الدراسة فقد تم توزيع 90 استمارة شملت أفراد العينة المذكورة سابقا، وبعد عملية التوزيع بدأت عملية الاستلام بحيث تم استرجاع 77 استمارة وبعد عملية الفرز تقرر الإبقاء على 72 استمارة، أما الفرق المتمثل في 05 استمارات فقد تم استبعاده أو إقصاؤه وذلك لعدة أسباب مختلفة أهمها النقص في الإجابات ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): عدد ونسبة الاستمارات الموزعة والمعتمدة

البيان	العدد	النسبة المئوية
عدد الاستمارات الموزعة	90	%100
عدد الاستمارات الواردة	75	%83,33
عدد الاستمارات الملغاة	7	%7,77
عدد الاستمارات المعتمدة	68	% 75,55

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على استمارات الاستبيان

من خلال الجدول السابق نسبة الاستمارات المعتمدة 75,55 % وسيتم استخدامها في دراسة وتحليل نتائج الاستبيان الذي سيتناوله المبحث الموالي.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل نتائج الاستبيان

من خلال هذا المبحث سيتم دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، التي تم التوصل إليها باستخدام برنامج SPSS والموضحة في الملحق رقم (03).

المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة

1- الشهادة العلمية:

يمكن تصنيف الدرجة العلمية لأفراد العينة إلى ثلاث فئات :

الجدول رقم (03): المؤهلات العلمية لأفراد العينة

الفئات	الدرجة العلمية	التكرار	النسبة
الفئة الأولى	مؤهل أقل من جامعي	12	% 17,6
الفئة الثانية	مؤهل جامعي	23	% 32,4
الفئة الثالثة	مؤهل لما بعد التدرج	33	% 50

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال الرسم البياني التالي يتم توضيح التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب المؤهلات العلمية

الشكل رقم (10):

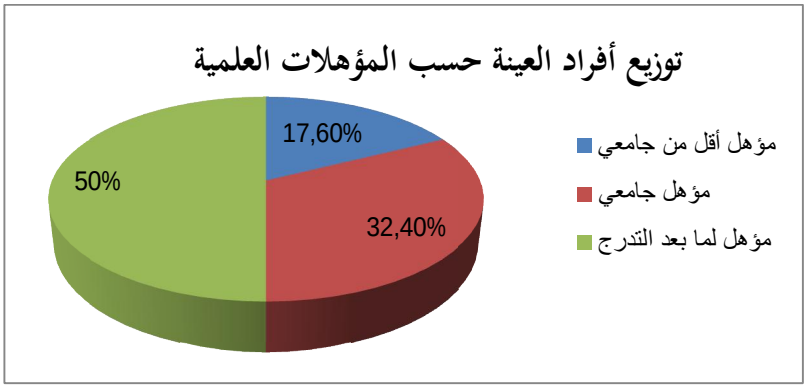

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن 32,40 % من أفراد العينة جامعيين متحصلين على شهادة ليسانس ومتمثلين في المهنيين من محاسبي الشركات وخبراء محاسبة ومحافظي حسابات، ونسبة 50% من أفراد العينة يمتلكون مؤهلات ما بعد التدرج ويتمثلون أساسا في الأكاديميين الذين تم استجوابهم وهم حائزين على ماجستير ودكتوراه، بينما 12% من أفراد العينة ليس لديهم مؤهل جامعي.

2- الشهادة المهنية:

تم تصنيف أفراد العينة حسب الشهادة المهنية إلى ثلاثة أصناف معتمدين في المحاسبة من خبراء محاسبين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين، وشهادات مهنية أخرى، وبدون شهادة مهنية والشكل الموالي يبين النسبة المئوية من أفراد العينة لكل صنف:

الشكل رقم (11):

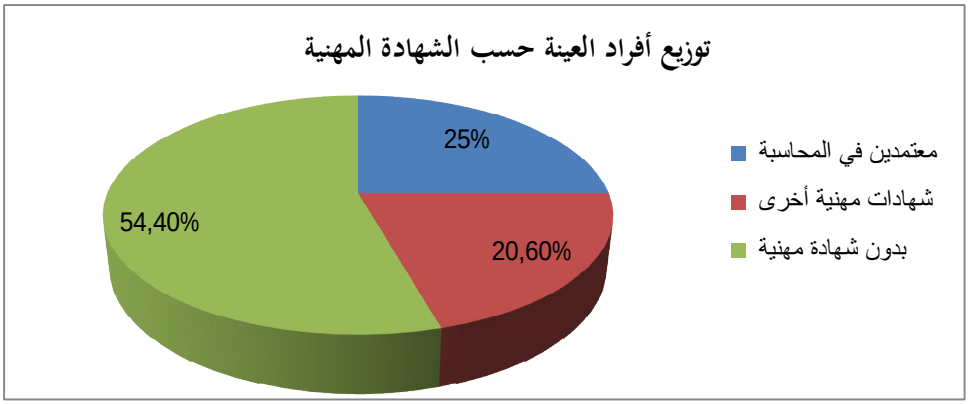

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الشكل يلاحظ أن نسبة 54,40 % من أفراد العينة لا يملكون أي شهادة مهنية ويتمثلون أساسا في محاسبو الشركات وأساتذة بالجامعات، أما المعتمدين في المحاسبة فيمثلون نسبة 25 %، ونسبة أفراد العينة الذين يمتلكون شهادات مهنية أخرى بلغت 20,60 %.

3- المهنة:

تم تصنيف أفراد العينة حسب المهنة التي يزاولونها إلى فئتين هما الأكاديميين والمهنيين والشكل الموالي يوضح نسبة كل فئة من أفراد العينة:

الشكل رقم (12):

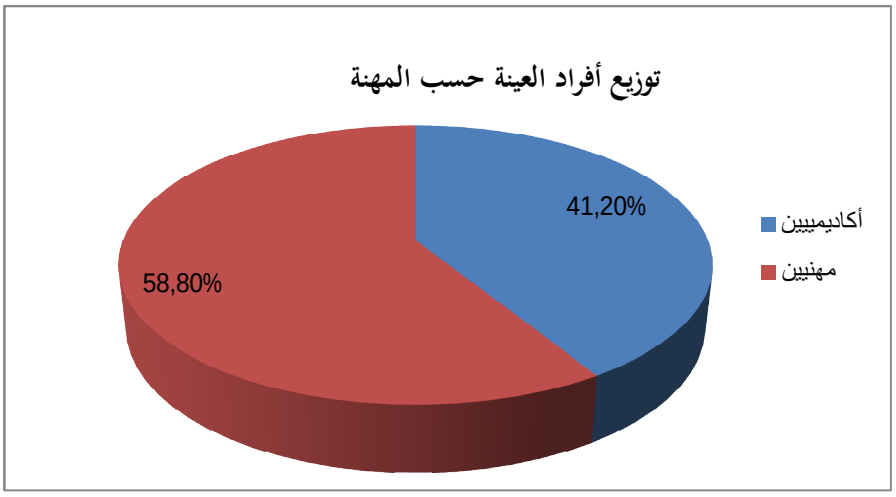

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

وحسب الشكل يتبين أن الأكاديميون يمثلون نسبة 41,20 % من أفراد العينة، أما المهنيون فيمثلون نسبة 58,80%، ما يوحي أن الطابع المهني يغلب على الطابع الأكاديمي.

4- الخبرة:

تم توزيع أفراد العينة حسب الخبرة التي يمتلكونها إلى أربعة فئات تتمثل فيما يلي:

- أقل من خمسة سنوات
- من ستة سنوات إلى 10 سنوات
- من 11 إلى 20 سنة
- أكثر من 20 سنة

والشكل التالي يبين التوزيع بالنسب:

الشكل رقم (13):

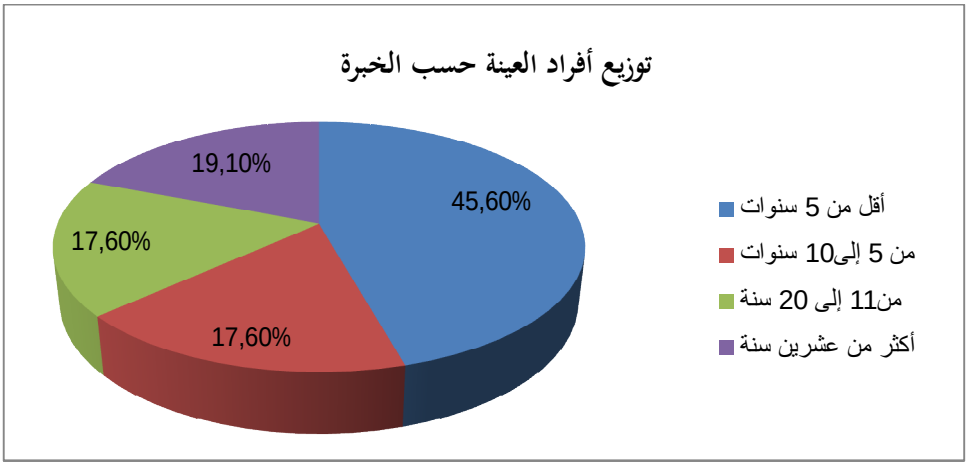

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

5- القطاع الذي تنتمي إليه أفراد العينة

من أجل تحديد القطاع الذي تنتمي إليه أفراد العينة تم تحديد ثلاثة أصناف تتمثل في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأعمال الحرة، والنسبة المئوية من أفراد العينة لكل قطاع موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (14):

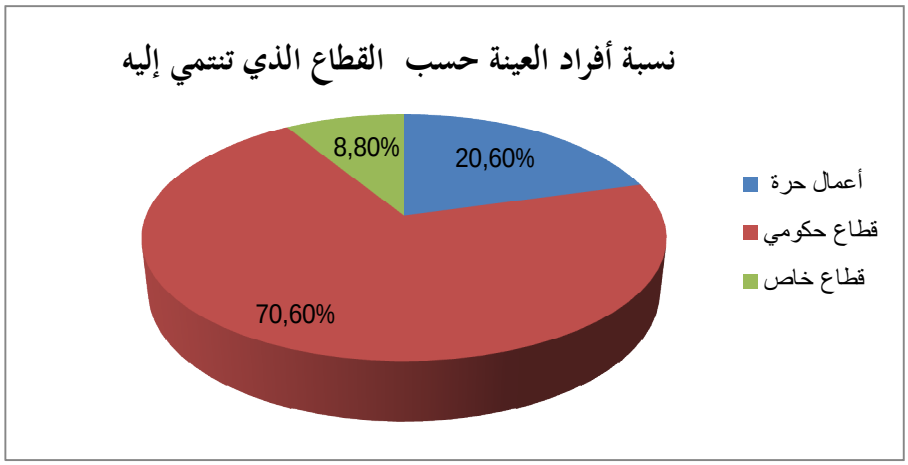

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الشكل يلاحظ أن النسبة الأكبر من أفراد العينة ينتمون إلى القطاع الحكومي، حيث بلغت نسبتهم 70,60 %، ويتمثلون أساسا في الأكاديميين المستقصين ومحاسبي الشركات، ثم تلي الأعمال الحرة بنسبة 20,60 % وتتمثل في المحاسبين المعتمدين ومحافظي الحسابات وخبراء في المحاسبة، ثم القطاع الخاص بنسبة 8,80 %.

6- التوزيع الجغرافي لأفراد العينة

تم توزيع أفراد العينة المدروسة حسب مناطقهم الجغرافية التي ينتمون إليها فتم التوصل إلى النتائج المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (15):

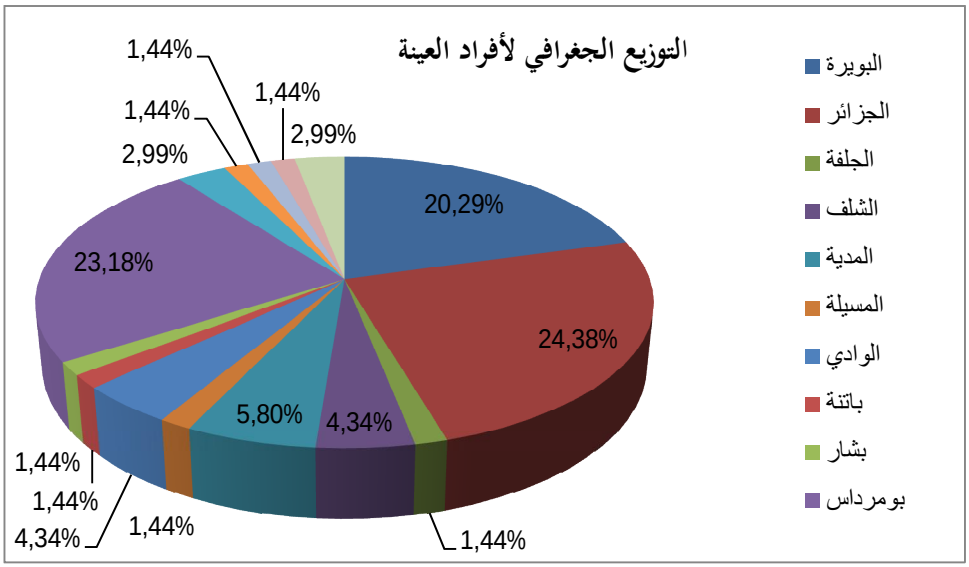

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان

المحور الأول: إطار تمهيدي

تضمن هذا المحور فقرتين :

الفقرة 01: تتلخص فيما إذا كانت حوكمة الشركات هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة، بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، والجزء الثاني من الفقرة يتلخص فيما إذا كانت الإجابة بنعم فهل مفهوم الحوكمة يتسع ليشمل إدارة الشركة لتعظيم أدائها كخيار أول، والخيار الثاني، تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش، أو أنظمة تستخدم للرقابة على الشركة ومجلس إدارتها وأعضائه كخيار ثالث، والخيار الرابع يتمثل في أن مفهوم الحوكمة يتسع ليشمل الأنظمة التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين، ويرسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات.

ومن خلال الاستبيان تم الحصول على الإجابات التالية:

الجدول رقم (04): مفهوم حوكمة الشركات حسب أفراد العينة:

البيان	الأكاديميين		المهنيين	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	20	% 71,4	18	% 45,0
لا	6	% 21,4	13	% 32,5
بدون جواب	02	% 7,1	09	% 22,5
المجموع	28	% 100	40	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ويمكن توضيح ذلك في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (16):

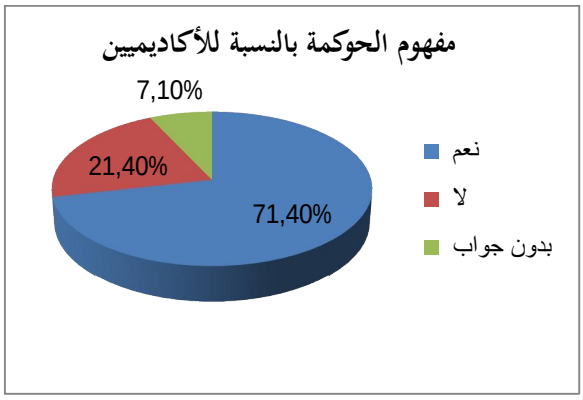

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (17):

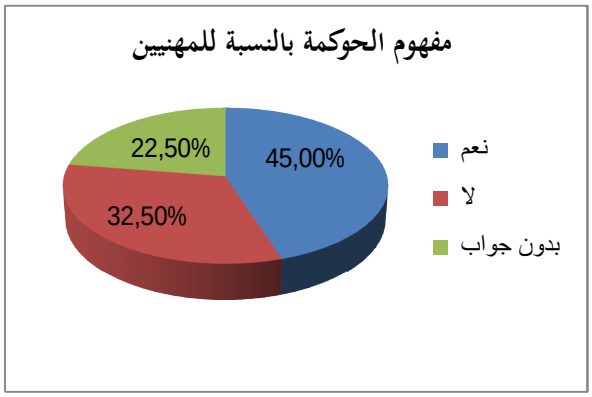

المصدر: من إعداد الطالبة.

وبالنسبة للخيارات حول اتساع مفهوم حوكمة الشركات فقد كانت إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (05): اتساع مفهوم حوكمة الشركات

البيان	الخيار الاول		الخيار الثاني		الخيار الثالث		الخيار الرابع	
	أكاديميين	مهنيين	أكاديميين	مهنيين	أكاديميين	مهنيين	أكاديميين	مهنيين
التكرار	07	06	11	07	07	06	12	08
النسبة المئوية	% 25	% 15	% 39,3	% 17,5	% 25	% 15	% 42,9	% 20

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (18):

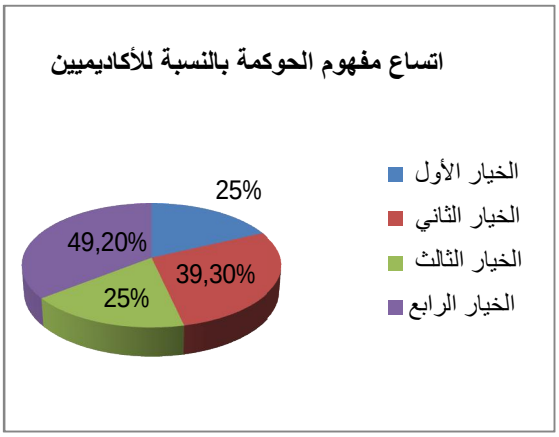

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (19):

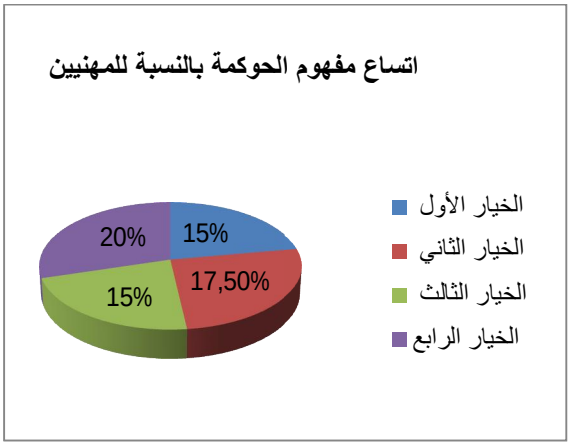

المصدر: من إعداد الطالبة

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يتضح أن أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين يتفقون على أن مفهوم الحوكمة يتسع ليشمل إدارة الشركة لتعظيم أدائها، والأنظمة التي تستخدم للرقابة وتوزيع الحقوق والمسؤوليات وتقليل الغش وتضارب المصالح، ورسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات.

الفقرة 02: يتمحور حول ما إذا كانت المعلومات المحاسبية تعد من بين أهم المحددات الرئيسية لحوكمة الشركات كجزء أول والجزء الثاني عبارة عن خيارات لتبرير أهمية المعلومات المحاسبية بالنسبة للحوكمة وتتمثل هذه الخيارات فيما يلي: تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية، أهمية المعلومات المحاسبية والمالية بالنسبة للمساهمين، تعتبر أداة اتصال بين الشركة ومختلف الشركاء.

وكانت الإجابة حسب المستجوبين كما يلي:

الجدول رقم (06): إجابات أفراد العينة حول علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة الشركات

البيان	الأكاديميين		المهنيين	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	24	% 85,7	28	% 70
لا	03	% 10,7	11	% 27,5
بدون جواب	01	% 3,6	1	% 2,5
المجموع	28	% 100	40	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

والتمثيل البياني كالآتي:

الشكل رقم(20):

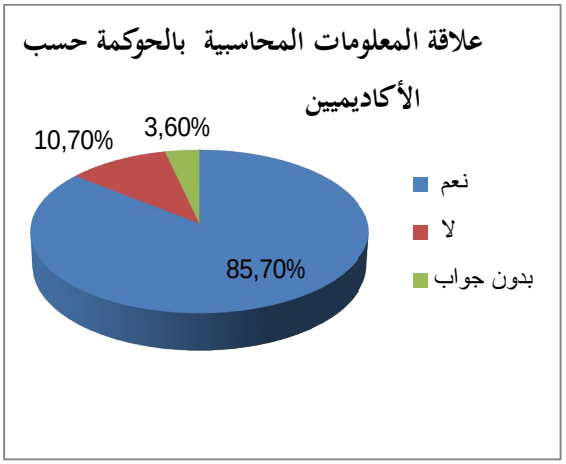

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (21):

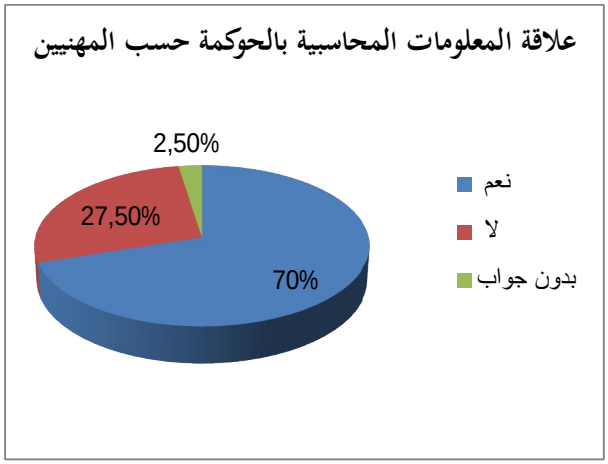

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومن خلال هذه النتائج يلاحظ أنه تمت الموافقة من قبل الأكاديميين على أن المعلومات المحاسبية تعتبر من بين أهم المحددات الرئيسية لحوكمة الشركات، وكذلك بالنسبة للمهنيين، إلا أن نسبة موافقة الأكاديميين 87,7 % أعلى من نسبة موافقة المهنيين التي بلغت 70 % ، وقد تم توضيح سبب اعتبار المعلومات من بين أهم محددات الحوكمة وذلك من خلال الخيارات، ويمكن تلخيص النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الجدول رقم (07): سبب اعتبار المعلومات المحاسبية من أهم محددات الحوكمة

البيان	الخيار الأول		الخيار الثاني		الخيار الثالث	
	الأكاديميين	المهنيين	الأكاديميين	المهنيين	الأكاديميين	المهنيين
التكرار	07	14	16	13	15	14
النسبة المئوية	% 25	% 35	% 57,1	%32,5	% 53,6	% 35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (22):

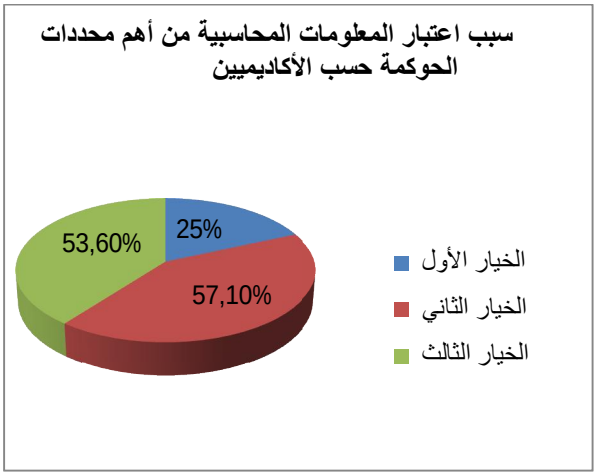

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (23):

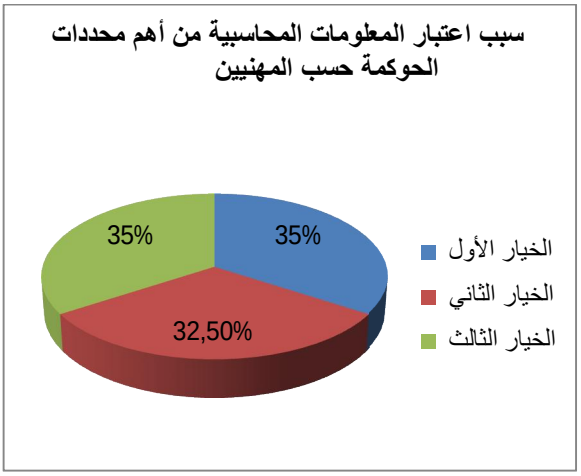

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن تبرير الأكاديميين على اعتبار المعلومات المحاسبية من أهم محددات الحوكمة كانت بنسبتين متقاربتين للخيار الثاني والثالث وبنسبة أقل للخيار الأول، أما بالنسبة للمهنيين فالنسب متقاربة للخيارات الثلاث، وعليه نستنتج أن جميع هذه الخيارات تعد من الأسباب التي أدت إلى اعتبار المعلومات المحاسبية من بين أهم محددات حوكمة الشركات.

ومن خلال هذا المحور يمكن ان نستنتج ان مفهوم الحوكمة حسب أفراد العينة المدروسة هو أنها الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة، بهدف تحقيق المصالح التي لها علاقة بالشركة ، وأن المعلومات المحاسبية تعتبر من بين أهم محددات حوكمة الشركات.

المحور الثاني: تأثير مبدأ "وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات" على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

في هذا الصدد تم ادراج أربع فقرات والمتمثلة في الفقرة رقم 03، 04، 05، 06، وقد كان اتجاه المستجوبين حول هذا المحور كما يلي:

الفقرة 03: النتائج المتوصل إليها من خلال استجواب أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (08): أثر مبدأ وجود أساس محكم للحوكمة على الشفافية والتقارير المالية

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.	الأكاديميين	01	3,6	02	7,1	03	10,7	05	17,9	17	60,7	4,25	1,14
	المهنيين	02	05	02	05	10	25	11	27,5	15	37,5	3,88	1,14

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين بلغ 4,25 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" بانحراف معياري 1,14، أما بالنسبة للمهنيين فقد بلغ المتوسط الحسابي 3,88 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس "03" بانحراف معياري 1,14، ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن معظم أفراد العينة يرون أن وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين تفوق درجة تأييد المهنيين.

والشكل التالي يلخص النسب المئوية:

الشكل رقم (24):

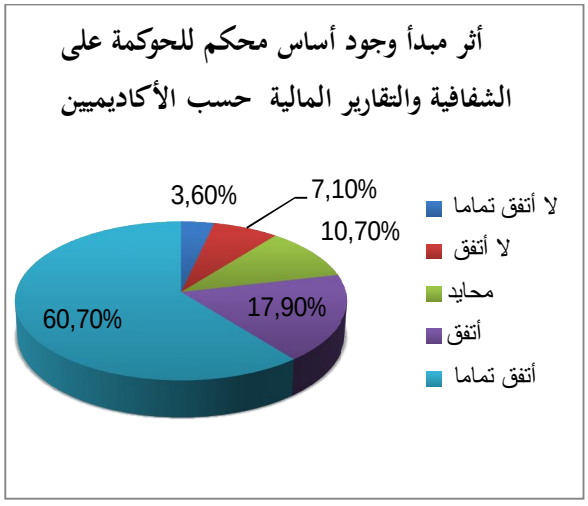

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (25):

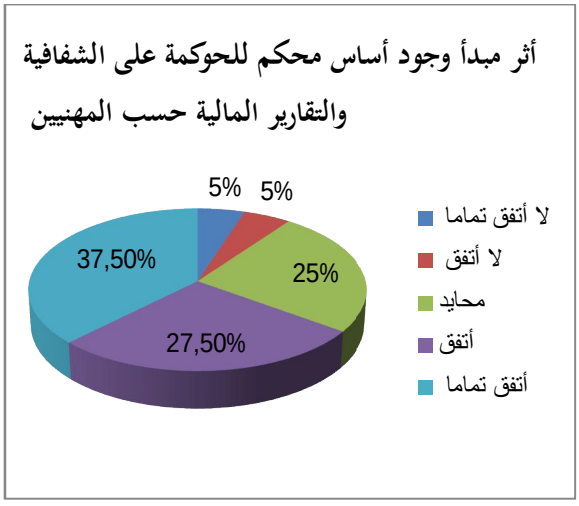

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 04: والتي تلخصت فيما إذا كان إطار حوكمة الشركات يكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير الجودة المحاسبية والمالية وكانت النتائج بالنسبة للأكاديميين والمهنيين كالتالي:

الجدول رقم (09): علاقة إطار الحوكمة بمعايير إعداد المعلومات والإفصاح عنها

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
يكفل إطار حوكمة الشركات إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية والمالية	الأكاديميين	00	00	01	3,6	05	17,9	07	25	15	53,6	4,28	0,89
	المهنيين	01	2,5	03	7,5	09	22,5	18	45	09	22,5	3,77	0,97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي إلى 4,28 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" بانحراف معياري 0,89 وهذا بالنسبة للأكاديميين ، في حين يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين إلى 3,77 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,97، ومنه نستنتج أنه درجة تأييد الأكاديميين على أن إطار حوكمة الشركات يكفل إعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية أعلى من درجة تأييد المهنيين.

ويتم توضيح ذلك بالشكلين التاليين:

الشكل رقم: (26)

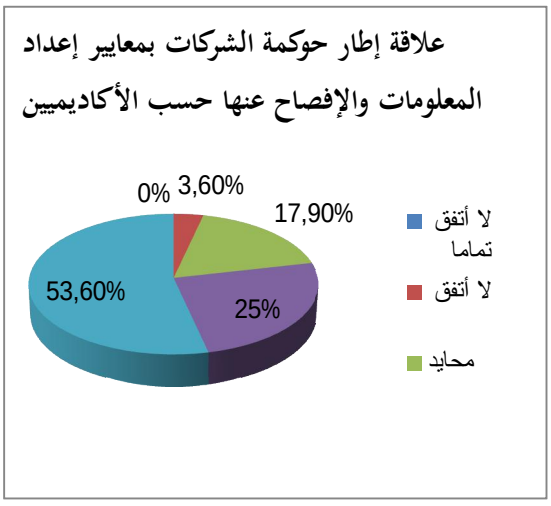

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم: (27)

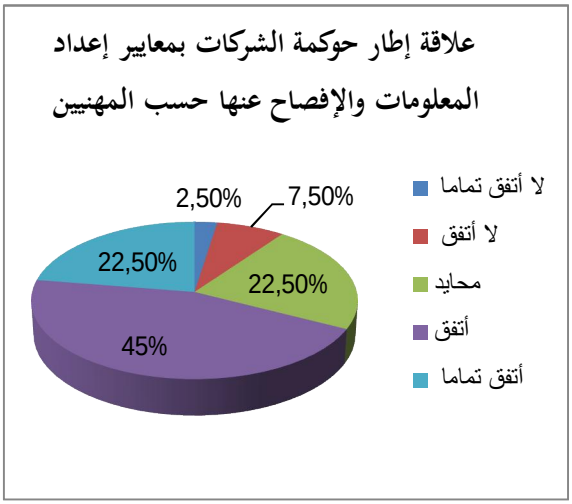

المصدر: من إعداد الطالبة

الفقرة 05: تمثلت في أن الإطار الفعال لحوكمة الشركات يساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي يساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي والنتائج المتوصل إليها ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تأثير وجود إطار فعال للحوكمة على الإفصاح المحاسبي

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يعزز الرقابة داخل الشركة و بالتالي يعزز الإفصاح المحاسبي	الأكاديميين	00	00	01	3,6	03	10,7	06	21,4	18	64,3	4,46	0,84
	المهنيين	01	2,5	02	05	09	22,5	16	40	12	30	3,77	0,97

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أن وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يعزز الرقابة داخل الشركة وبالتالي يعزز الإفصاح المحاسبي وذلك بالنسبة للأكاديميين والمهنيين إلا أن درجة التأييد بينهم تختلف حيث بلغ المتوسط الحسابي للأكاديميين 4,46 بانحراف معياري 0,84، بينما بالنسبة للمهنيين فقد بلغ المتوسط الحسابي 3,77 وبانحراف معياري 0,97.

وتمثيل النسب المئوية في الشكلين التاليين:

الشكل رقم: (28)

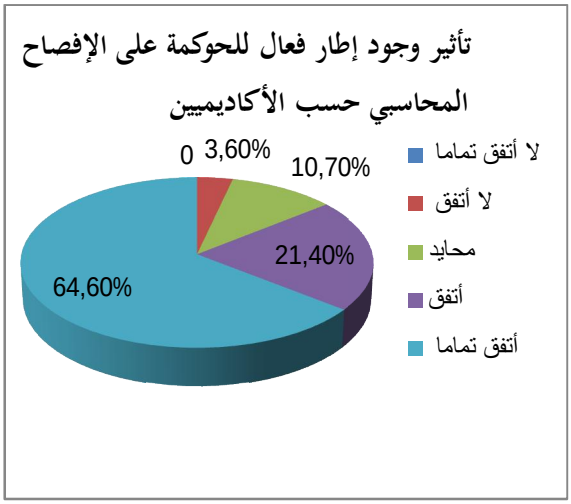

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم: (29)

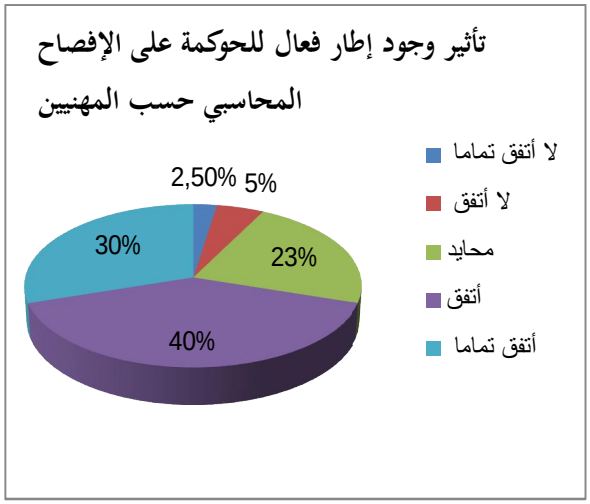

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 06: تتلخص فيما إذا كانت الشركة تتمتع بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها إذا ما طبقت مبادئ حوكمة الشركات وتم التوصل إلى ما يلي:

الجدول رقم (11): علاقة الحوكمة بتنافسية الشركة

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
تتمتع الشركة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها نتيجة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	الأكاديميين	02	7,1	01	3,6	07	25	09	32,1	09	32,1	3,79	1,17
	المهنيين	03	7,5	07	17,5	12	30	12	30	06	15	3,28	1,15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي إلى 3,79 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" بانحراف معياري 1,17 وهذا بالنسبة للأكاديميين ، وبالتالي الأكاديميون يؤيدون أن الشركة تتمتع بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها إذا ما طبقت مبادئ الحوكمة، في حين رأي المهنيون يميل للحياد حيث يشير المتوسط الحسابي إلى 3,28 وهو قريب من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 1,15.

وتتلخص نسب درجة التأييد في الشكلين التاليين:

الشكل رقم: (30)

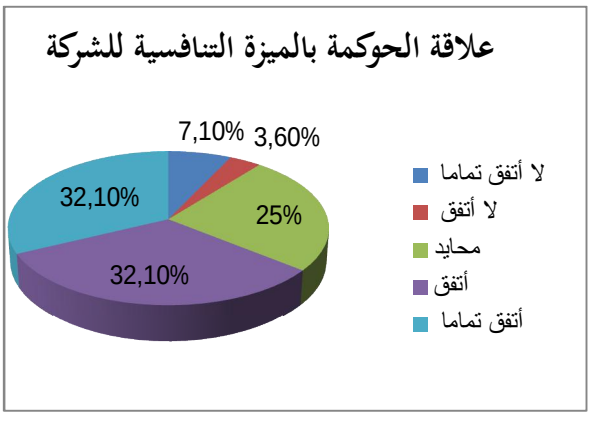

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم: (31)

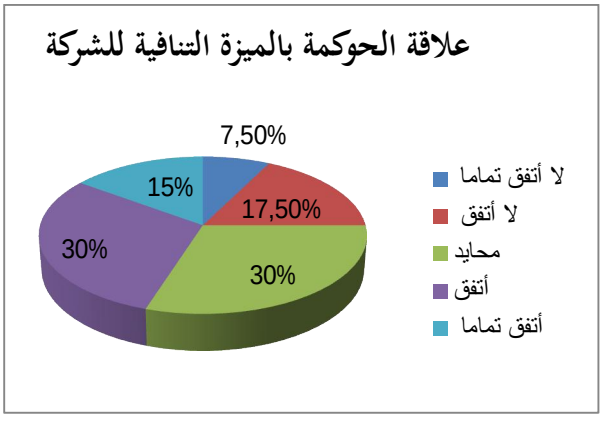

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومن خلال هذا المحور وحسب أراء أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين يمكن استنتاج أن وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل اعداد المعلومات والإفصاح عنها

بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى تمتع الشركة بميزة تنافسية ملموسة.

المحور الثاني: أثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح والتقارير المالية

اشتمل هذا المحور على خمسة فقرات وذلك من أجل التحقق فيما إذا كان مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية واتجاه آراء المستجوبين من أكاديميين ومهنيين حول جوانب تأثيره كما يلي:

الفقرة 07: النتائج المتوصل إليها ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): أثر نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين على ثقة مستعملي التقارير المالية

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية	الأكاديميين	02	7,1	09	32,1	04	14,3	06	21,4	07	25	3,25	1,35
	المهنيين	03	7,5	07	17,5	11	27,5	12	30	07	17,5	3,33	1,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

اتجاه رأي أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين يميل للحياد حول أن نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للأكاديميين 3,25، والمتوسط الحسابي للمهنيين 3,33 و هما قريبين من متوسط أداة القياس "03".

الشكل رقم(32):

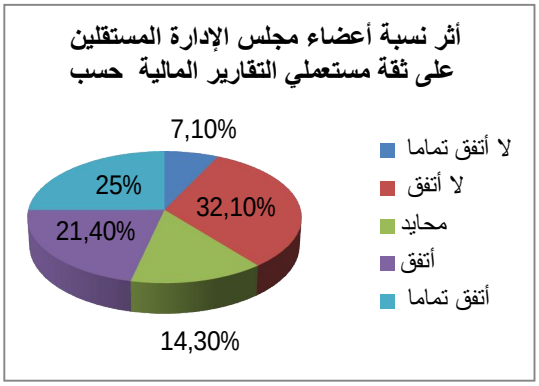

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (33):

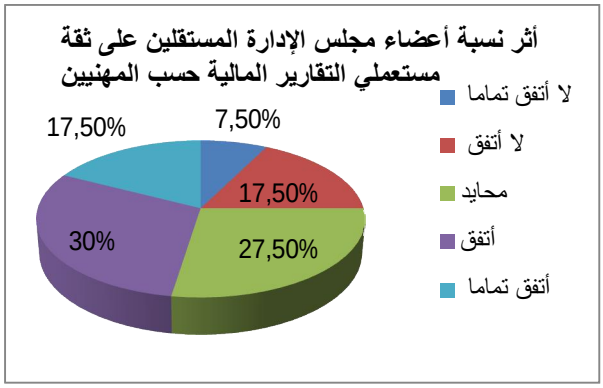

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 08:

الجدول رقم (13): أثر الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة على التقارير المالية

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الإفصاح و بالتالي يعزز جودة التقارير المالية	الأكاديميين	00	00	04	14,3	07	25	08	28,6	09	32,1	3,79	1,07
	المهنيين	00	00	03	7,5	05	12,5	12	30	20	50	4,22	0,95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يلاحظ أن المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين بلغ 3,79 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 1,07، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 4,22 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,95. الأكاديميون والمهنيون يوافقون على أن مستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الإفصاح وبالتالي يعزز جودة التقارير المالية، إلا أن درجة موافقة المهنيين أعلى من درجة موافقة الأكاديميين.

والنسب المئوية ممثلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (34):

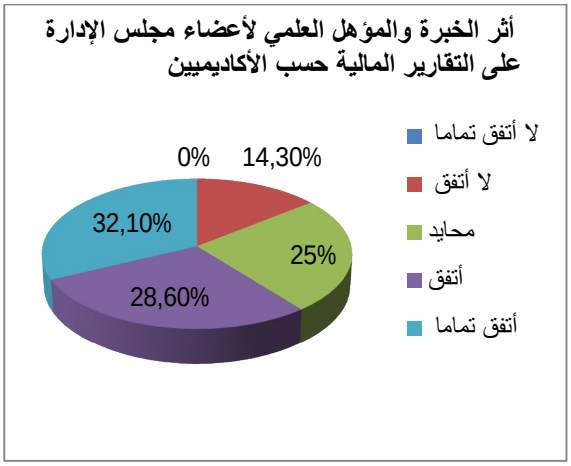

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (35):

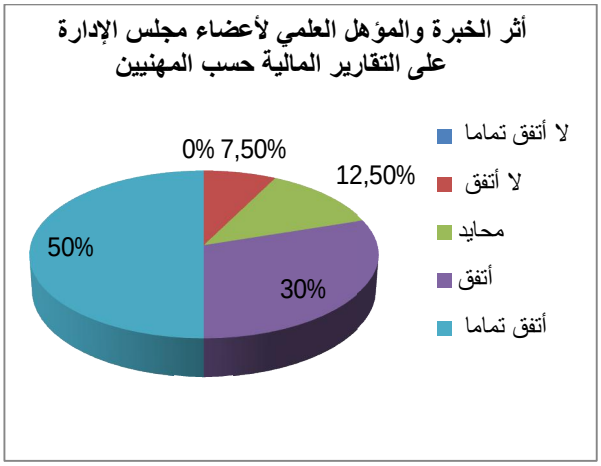

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة (09):

الجدول رقم (14): أثر مساءلة مجلس الإدارة على شفافية المعلومات

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمساءلة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح بها	الأكاديميين	00	00	01	3,6	02	7,1	10	35,7	15	53,6	4,39	0,79
	المهنيين	00	00	03	7,5	10	25	13	32,5	14	35	3,95	0,96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

بالنسبة للأكاديميين يشير المتوسط الحسابي إلى 4,39 وهو يزيد عن متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 0,79، بينما المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين فقد بلغ 3,95 وهو كذلك يزيد عن متوسط أداة القياس وانحراف معياري 0,96، وبالتالي يوجد تأييد من قبل الأكاديميين والمهنيين على أن مساءلة أعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح بها، غير أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والنسب المؤوية الموافقة لهذا الجدول يمكن تلخيصها في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (36):

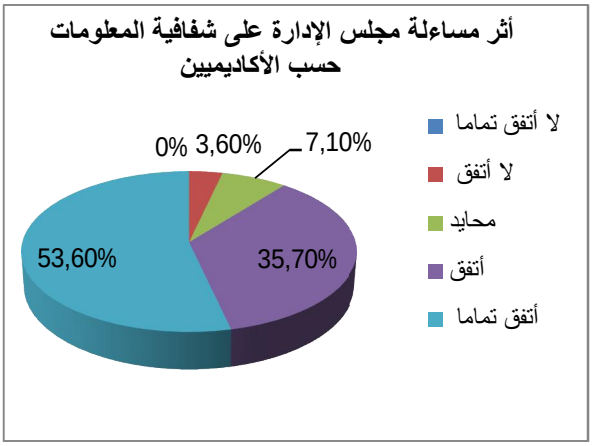

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (37):

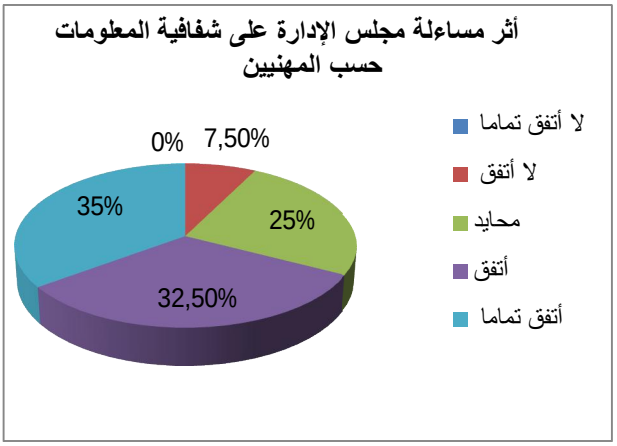

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة (10):

الجدول رقم (15): أثر مساءلة المديرين التنفيذيين على شفافية المعلومات

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
إخضاع المديرين التنفيذيين للمساءلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية	الأكاديميين	00	00	01	3,6	04	14,3	05	17,9	18	60,7	4,41	0,89
	المهنيين	01	2,5	04	10	07	17,5	13	32,5	15	37,5	3,93	1,10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى **4,41** وهو أعلى من متوسط أداة القياس " **03**" وبانحراف معياري **0,89**، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى **3,93** وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري **1,10**، وبالتالي كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أن مساءلة المديرين التنفيذيين من قبل مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والنسب المئوية الموافقة لهذا الجدول ملخصة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (38):

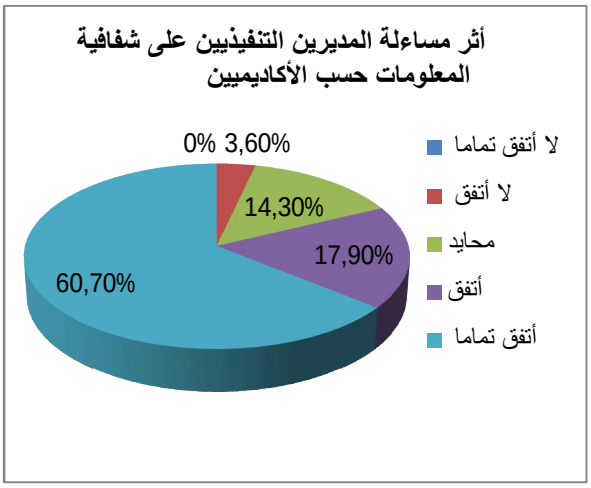

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (39):

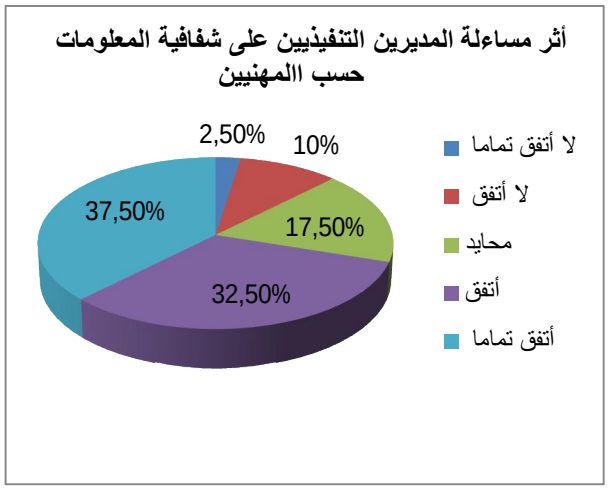

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة (11):

الجدول رقم (16): أثر عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على ثقة المستثمرين

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يعزز ثقة المستثمرين في أسهم هذه الشركة	الأكاديميين	02	7,1	08	28,6	09	32,1	05	17,9	04	14,3	3,04	1,17
	المهنيين	07	17,5	08	20	08	20	11	27,5	06	15	3,03	1,35

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن كل من الأكاديميين والمهنيين محايدين اتجاه مساهمة عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة في تعزيز ثقة المستثمرين في أسهم الشركة بحيث بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين 3,04 وهو قريب جدا من متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 1,17، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 3,03 وهو كذلك قريب جدا من متوسط أداة القياس وانحراف معياري 1,35.

والنسب المئوية الموافقة لهذا الجدول ملخصة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (40):

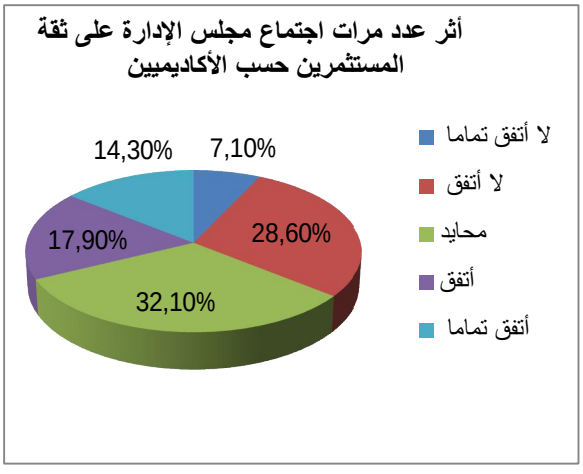

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (41):

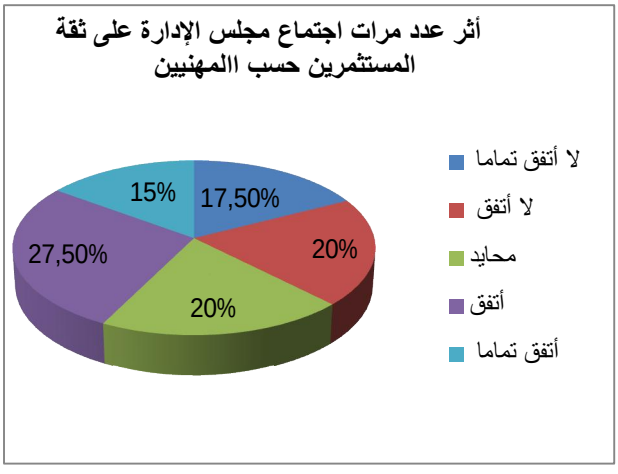

المصدر: من إعداد الطالبة.

الأكاديميون والمهنيون المستجوبون يؤيدون على أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال مستوى الخبرة والمؤهل العلمي للأعضاء ومساءلة مجلس الإدارة وقيام هذا

الأخير بمساءلة المديرين التنفيذيين، بينما أفراد العينة محايدون اتجاه تأثير هذا المبدأ على الإفصاح وجودة التقارير المالية من خلال نسبة الأعضاء غير التنفيذيين وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.

المحور الرابع: أثر مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين على الإفصاح وجودة التقارير المالية

اشتمل هذا المحور على خمس فقرات المتمثلة في الفقرة 12، 13، 14، 15، 16 والنتائج المتوصل إليها حسب آراء أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين متمثلة فيما يلي:

الفقرة 12:

الجدول رقم (17): علاقة حوكمة الشركات مع المساواة والعدالة بين المساهمين

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
حوكمة الشركات تعمل على المساواة والعدالة بين المساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة	الأكاديميين	01	3,6	01	3,6	4	14,7	6	21,4	16	57,1	4,25	1,08
	المهنيين	1	2,5	3	7,5	4	10	22	55	10	25	3,93	0,94

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

بالنسبة للأكاديميين يشير المتوسط الحسابي إلى 4,25 وهو يزيد عن متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 1,08، بينما المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين فقد بلغ 3,93 وهو كذلك يزيد عن متوسط أداة القياس وانحراف معياري 0,94، وبالتالي يوافق الأكاديميون والمهنيون على أن حوكمة الشركات تعمل على المساواة والعدالة بين المساهمين والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، غير أن درجة موافقة الأكاديميين أعلى من درجة موافقة المهنيين.

والنسب المئوية الموافقة لهذا الجدول ملخصة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (42):

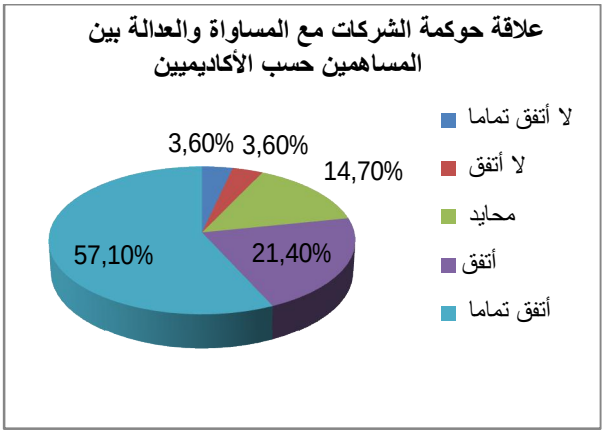

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (43):

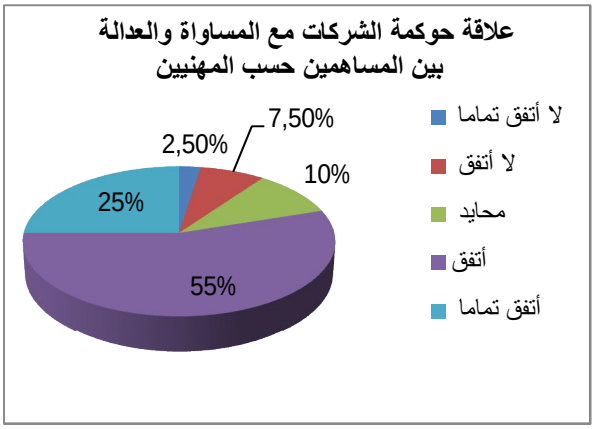

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 13:

الجدول رقم (18): أثر حقوق المساهمين على الإفصاح المحاسبي وجودة التقاريرالمالية

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية .	الأكاديميين	00	00	00	00	7	25,0	11	39,3	10	35,7	4,11	0,79
	المهنيين	00	00	2	5,0	10	25,0	16	40,0	12	30,0	3,95	0,88

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى 4,11 وهو أعلى من متوسط أداة القياس " 03" وبانحراف معياري 0,79، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى 3,95 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,88، وبالتالي كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أن حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والنسب المئوية الموافقة لهذا الجدول ملخصة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (44):

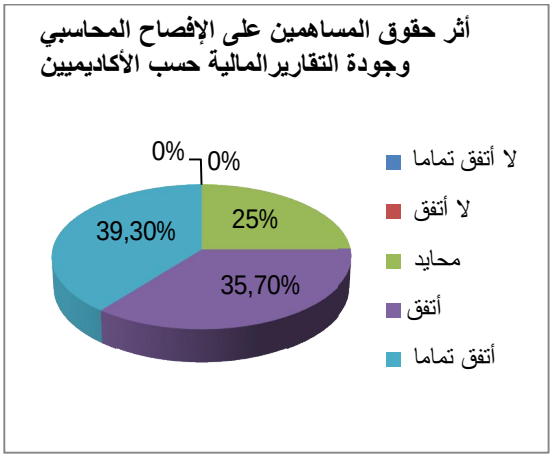

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (45):

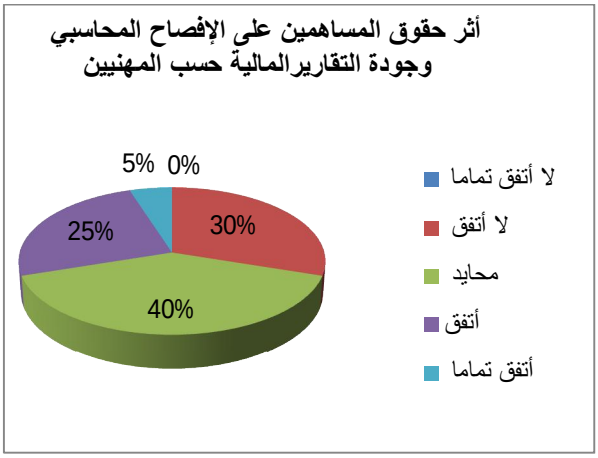

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة (14):

الجدول رقم (19): علاقة ثقة المساهمين بضمان حقوقهم والإفصاح

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
زيادة شعور المساهمين بالثقة و ضمان حقوقهم يتم بالإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة	الأكاديميين	3	10,7	5	17,9	4	14,3	10	35,7	6	21,4	3,39	1,31
	المهنيين	00	00	5	12,5	8	20,0	16	40	11	27,5	3,83	0,98

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يلاحظ أن رأي الأكاديميين يميل للحياد حول أن الإفصاح عن التعاملات الخاصة للمساهمين يزيد شعورهم بالثقة ويضمن حقوقهم حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,39 وانحراف معياري 1,31، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 3,83 وهو أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,98. فالمهنيون يوافقون على ذلك،

والنسب المئوية ممثلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (46):

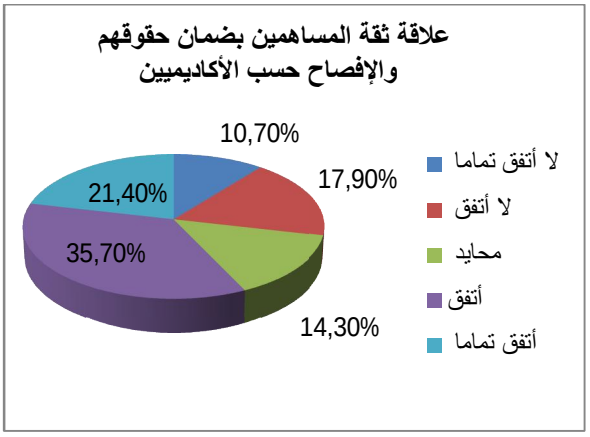

المصدر: من اعداد الطالبة.

الشكل رقم (47):

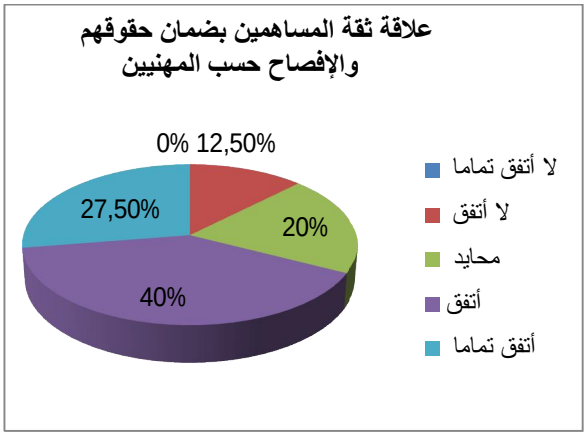

المصدر: من اعداد الطالبة.

الفقرة15:

الجدول رقم (20): علاقة حقوق أقلية المساهمين بجودة التقارير المالية

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
كلما زادت جودة التقارير المالية تزيد حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية		00	00	1	3,6	2	7,1	9	32,1	16	57,1	4,43	0,79
	المهنيين	00	00	3	7,5	8	20	13	32,5	15	37,5	4,03	0,96

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى **4,43** وهو أعلى من متوسط أداة القياس " **03**" وبانحراف معياري **0,79**، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى **4,03** وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري **0,96**، وبالتالي كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أنه كلما زادت جودة التقارير المالية تزيد حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والتمثيل البياني للنسب في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (48):

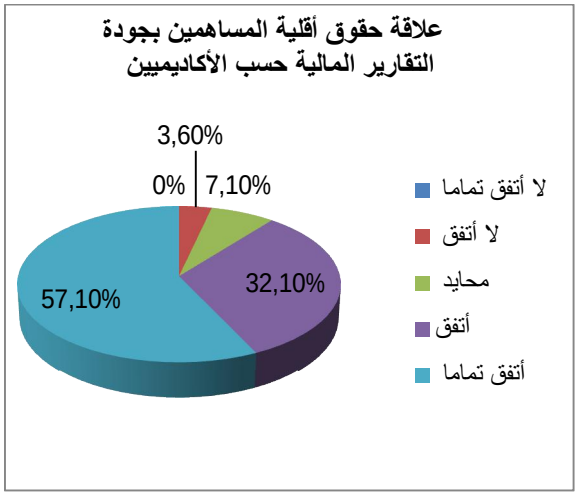

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (49):

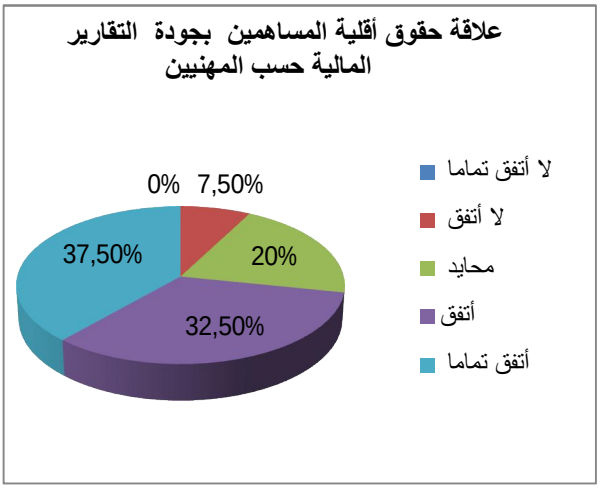

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 16:

الجدول رقم (21): حق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأسهم قبل شرائها

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	الأكاديميين	00	00	1	3,6	3	10,7	12	42,9	12	42,9	4,25	0,80
	المهنيين	00	00	3	7,5	9	22,5	19	47,5	9	22,5	3,85	0,86

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى 4,25 وهو أعلى من متوسط أداة القياس " 03" وبانحراف معياري 0,80، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى 3,85 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,86، وبالتالي كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أنه كلما زادت جودة التقارير المالية تزيد حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والتمثيل البياني للنسب في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (50):

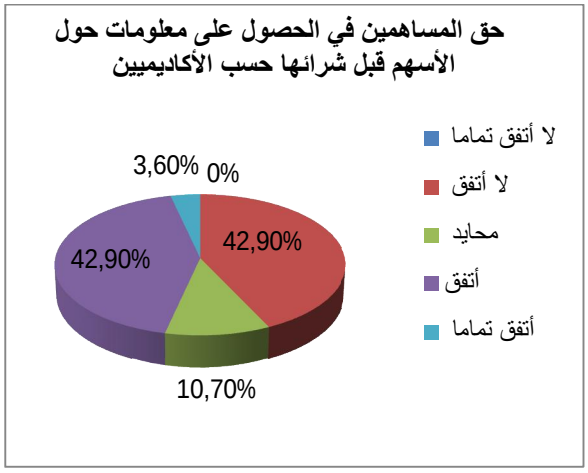

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (51):

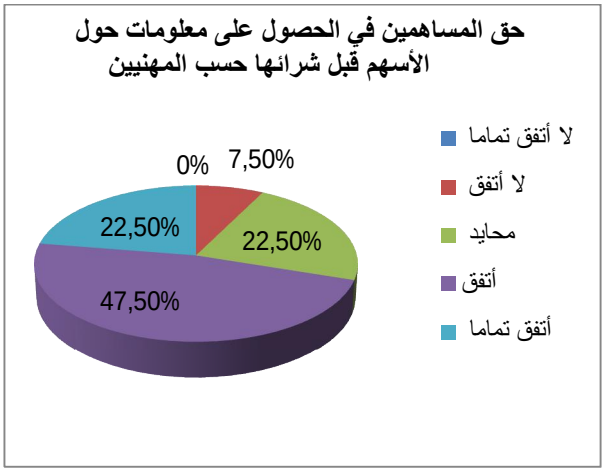

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال هذا المحور يتم ملاحظة أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن حوكمة الشركات تعمل على المساواة والعدالة بين المساهمين والحد من استغلال السلطة، وحق المساهمين في الحصول على المعلومات يساهم في التوسع في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وهناك علاقة طردية بين جودة التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين من الممارسات الاستغلالية، أما بالنسبة لمساهمة الإفصاح عن التعاملات الخاصة بالمساهمين في ضمان حقوقهم فيميل رأي الأكاديميين للحياد، بينما للمهنيين اتجاه إيجابي حيال ذلك.

المحور الخامس: تأثير مبدأ دور أصحاب المصالح على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

في هذا الصدد تم ادراج أربع فقرات وتمثلت في الفقرة 17، 18، 19، 20، والنتائج المتوصل إليها ملخصة في الجداول التالية حسب كل فقرة:

الفقرة 17:

الجدول رقم (22): مساهمة الإفصاح المحاسبي في إتاحة الفرصة للتعويض لأصحاب المصالح

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
يساهم الإفصاح المحاسبي في تحديد حقوق ذوي المصالح و بالتالي إتاحة الفرصة لتعويضهم عند انتهاك حقوقهم	الأكاديميين	00	00	00	00	05	17,9	12	42,9	11	39,3	4,21	0,74
	المهنيين	00	00	02	05	10	25	20	50	08	20	3,85	0, 80

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أنه بالنسبة للأكاديميين بلغ المتوسط الحسابي 4,21 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" بانحراف معياري 0,74، أما بالنسبة للمهنيين فقد بلغ المتوسط الحسابي 3,85 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس بانحراف معياري 0, 80 ، ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن معظم أفراد العينة يرون أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تحديد حقوق ذوي المصالح و بالتالي إتاحة الفرصة لتعويضهم عند انتهاك حقوقهم، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين تفوق درجة تأييد المهنيين.

والتمثيل البياني للنسب في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (52):

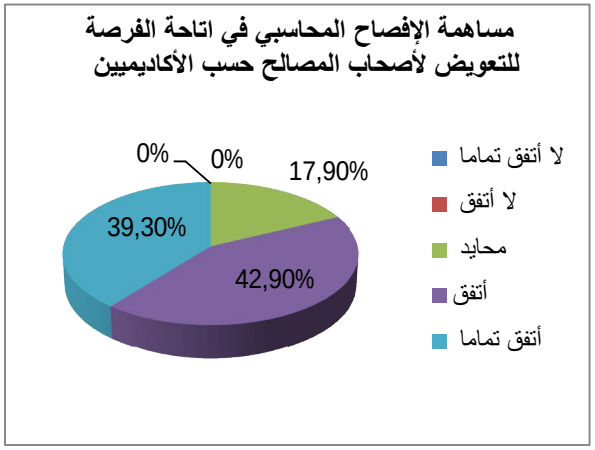

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (53):

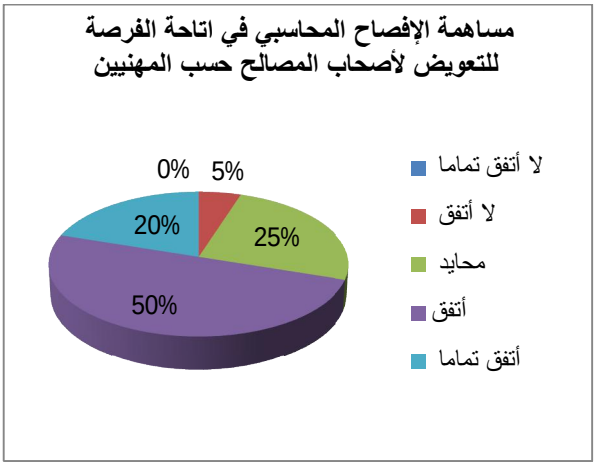

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 18:

الجدول رقم (23): مساهمة حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في زيادة درجة الإفصاح

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يكفل لهم الحصول على المعلومات المتصلة بهم و هذا ما يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية	الأكاديميين	00	00	03	10,7	04	14,3	11	39,3	10	35,7	4,00	0,98
	المهنيين	01	2,5	02	05	10	25	23	57,5	04	10	3,68	0,83

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى 4,00 وهو أعلى من متوسط أداة القياس " 03" وبانحراف معياري 0,98، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى 3,68 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,83، وبالتالي نستنتج أنه كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أن مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يكفل لهم الحصول على المعلومات المتصلة بهم و هذا ما يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

وتمثيل النسب المئوية الموافقة لهذا الجدول ممثلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (54):

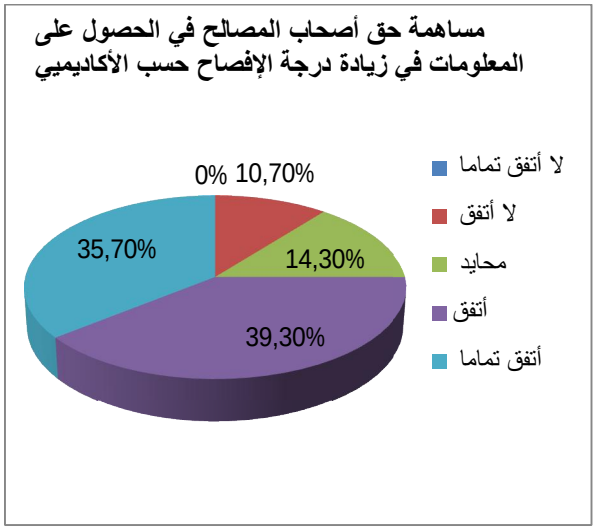

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (55):

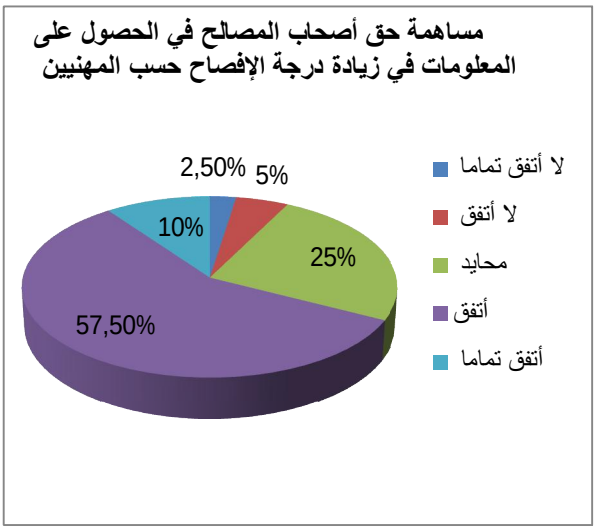

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 19:

الجدول رقم (24): مساهمة مشاركة أصحاب المصالح في تحسين أداء الشركة

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وتكفل لهم هذه الآليات تحسين مستويات الأداء.	الأكاديميين	00	00	01	3,6	05	17,9	09	32,1	13	46,4	4,21	0,88
	المهنيين	00	00	02	05	08	20	23	57,5	07	17,5	3,88	0,76

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى 4,21 وهو أعلى من متوسط أداة القياس " 03" وبانحراف معياري 0,88، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى 3,88 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,76، وبالتالي كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أن إطار حوكمة الشركات يسمح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وتكفل لهم هذه الآليات تحسين مستويات الأداء ، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والتمثيل البياني للنسب في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (56):

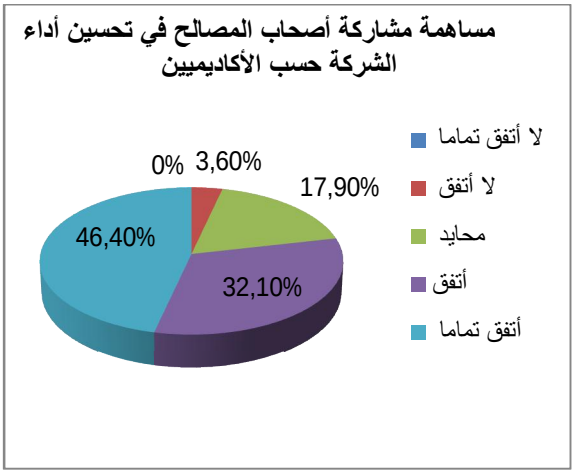

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (57):

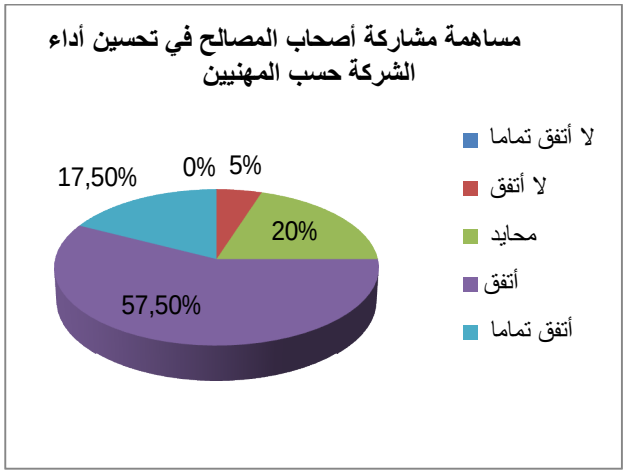

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 20:

الجدول رقم (25): علاقة إطار الحوكمة بحقوق أصحاب المصالح والإفصاح

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للشركة	الأكاديميين	02	7,1	00	00	07	25	11	39,3	08	28,6	3,82	1,09
	المهنيين	00	00	01	2,5	11	27,5	19	47,5	09	22,5	3,90	0,78

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

أفراد العينة من أكاديميين ومهنيين لهم اتجاه ايجابي حول أن إطار الحوكمة يعمل على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح وذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للشركة، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3,82 بالنسبة للأكاديميين بانحراف معياري 1,09، وبالنسبة للمهنيين المتوسط الحسابي 3,90 بانحراف معياري 0,78، حيث تفوق هذه المتوسطات متوسط أداة القياس " 3".

والتمثيل البياني للنسب المئوية ممثلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (58):

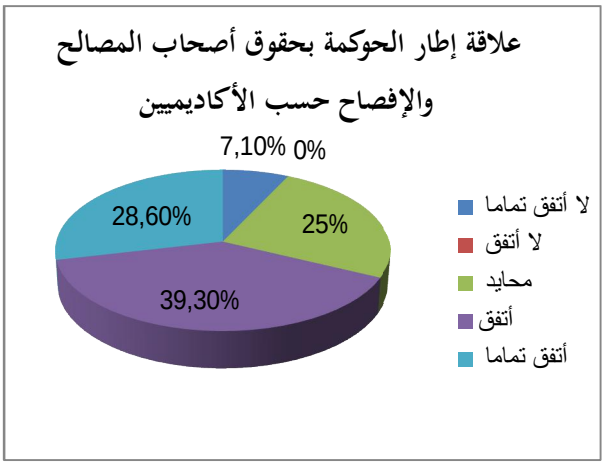

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (59):

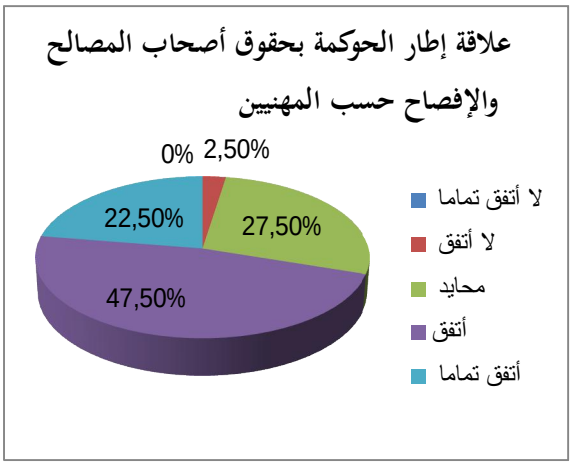

المصدر: من إعداد الطالبة.

معظم أفراد العينة سواء أكاديميين أو مهنيين يتفقون على أن الإفصاح المحاسبي يساهم في تحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلاله تتاح لهم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم، ومشاركة أصحاب المصالح في عملية الحوكمة توسع درجة الإفصاح، كما يتفقون على أن إطار الحوكمة يسمح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وبالتالي تحسين مستويات الأداء.

المحور السادس: تأثير مبدأ الإفصاح والشفافية على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية

اشتمل هذا المحور على أربع فقرات تتمثل في الفقرة 21، 22، 23، 24، والنتائج المتوصل إليها حسب الأكاديميين والمهنيين المستجوبين كما يلي:

الفقرة 21:

الجدول رقم (26): مساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
في ظل حوكمة الشركات المسؤولون يقومون بإدخال تحسينات مستمرة على أساليب الإفصاح لتحقيق جودة أعلى للمعلومات المحاسبية و المالية	الأكاديميين	00	00	03	10,7	05	17,9	07	25	13	46,4	4,07	1,05
	المهنيين	00	00	03	7,5	06	15	18	45	13	32,5	4,03	0,90

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يشير المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين إلى 4,07 وهو أعلى من متوسط أداة القياس " 03" وبانحراف معياري 1,05، أما بالنسبة للمهنيين فيشير المتوسط الحسابي إلى 4,03وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,90، وبالتالي نستنتج أنه كل من الأكاديميين والمهنيين لديهم اتجاه ايجابي حول أن في ظل حوكمة الشركات المسؤولون يقومون بإدخال تحسينات مستمرة على أساليب الإفصاح لتحقيق جودة أعلى للمعلومات المحاسبية و المالية. والنسب المئوية ممثلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (60):

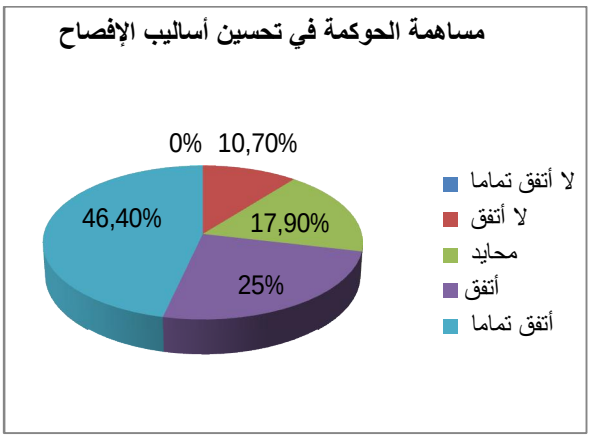

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (61):

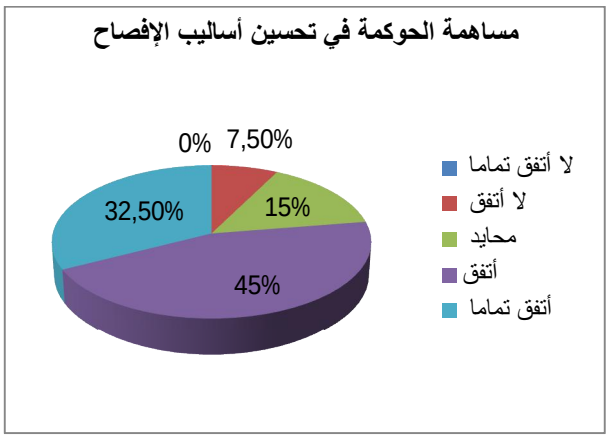

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 22:

الجدول رقم (27): مساهمة الحوكمة في توفير قنوات نشر المعلومات

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
توفر حوكمة الشركات قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب و بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	الأكاديميين	01	3,6	01	3,6	04	14,3	08	28,6	14	50	4,18	1,06
	المهنيين	00	00	04	10	06	15	14	35	16	45	4,05	0,99

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يلاحظ أن المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين بلغ 4,18 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 1,06، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 4,05 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 0,99. الأكاديميون والمهنيون يوافقون على أن حوكمة الشركات توفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة ، إلا أن درجة موافقة الأكاديميين أعلى من درجة موافقة المهنيين.

والتمثيل البياني للنسب المئوية كما يلي:

الشكل رقم (62):

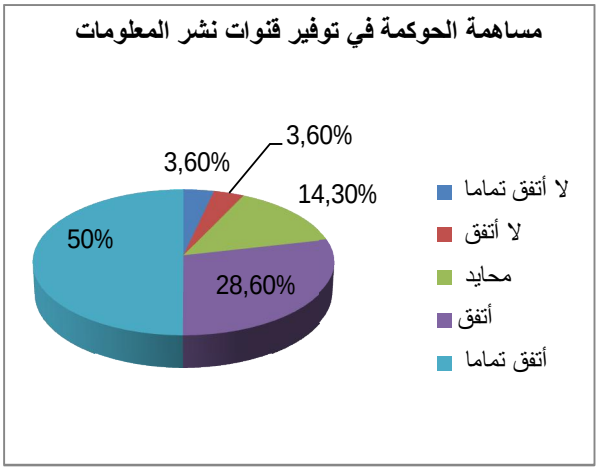

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (63):

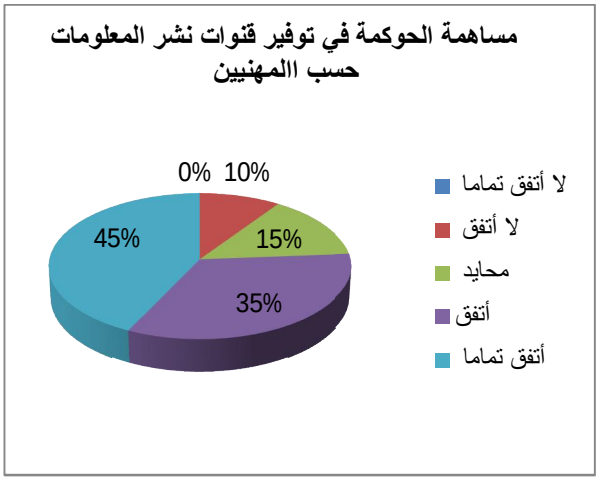

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 23:

الجدول رقم (28): مساهمة الحوكمة في تحفيز الإفصاح بصفة دورية ومستمرة

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
تحفز الحوكمة الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح ما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية و مستمرة	الأكاديميين	00	00	00	00	02	7,1	09	32,1	17	60,7	4,54	0,64
	المهنيين	00	00	00	00	10	25	13	32,5	17	42,5	4,18	0,81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

حسب الجدول الأكاديميون لهم اتجاه ايجابي للغاية حول مساهمة الحوكمة في تحفيز الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح بصفة دورية ومستمرة ، بحيث بلغ المتوسط الحسابي 4,54 بانحراف معياري 0,64 أما بالنسبة للمهنيين فلهم اتجاه ايجابي حول ذلك وبلغ المتوسط الحسابي 4,18 بانحراف معياري0,81.

والنسب المئوية ممثلة في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (64):

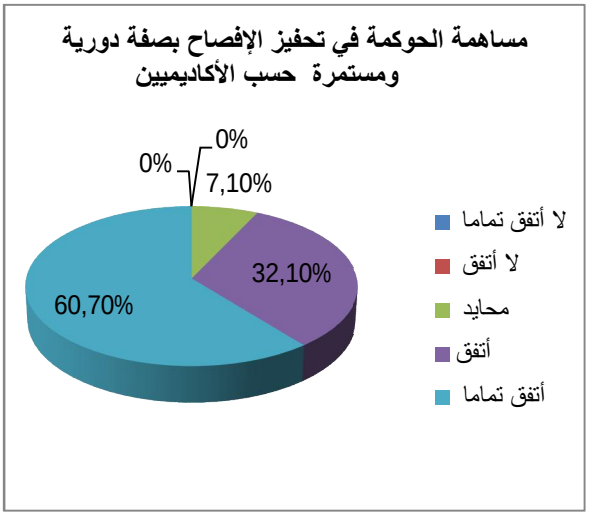

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (65):

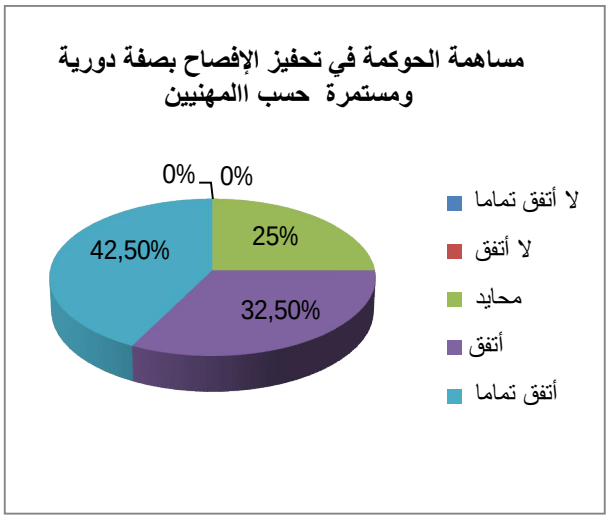

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 24:

الجدول رقم (29): مساهمة الحوكمة في إلزام اللإفصاح المحاسبي

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
تؤدي حوكمة الشركات للانتقال من الإفصاح الاختياري للإفصاح الإجباري	الأكاديميين	00	00	04	14,3	06	21,4	07	25	11	39,3	3,89	1,10
	المهنيين	2	05	07	17,5	07	17,5	17	42,5	07	17,5	3,50	1,13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يلاحظ أن المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين بلغ 3,89 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 1,10، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 3,50 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 1,13. معظم الأكاديميون والمهنيون الذين تم استجوابهم يوافقون على أن حوكمة الشركات تساهم في إلزامية الإفصاح المحاسبي، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة موافقة المهنيين.

والتمثيل البياني لنسب درجة التأييد في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (66):

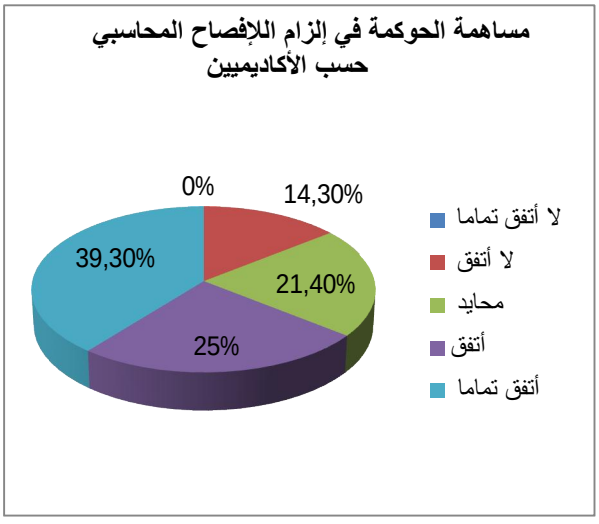

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (67):

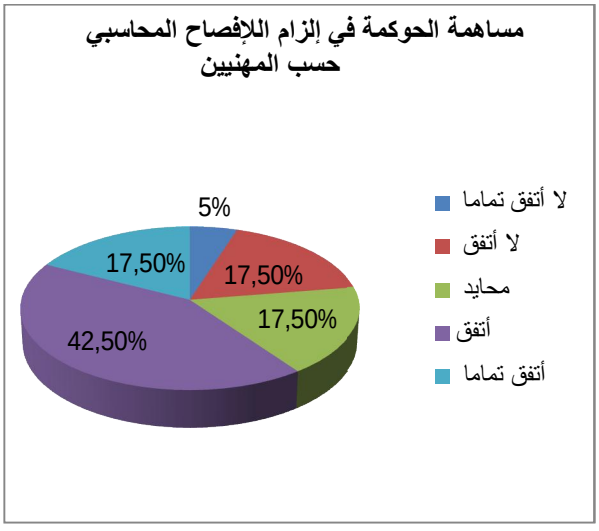

المصدر: من إعداد الطالبة.

ومن خلال هذا المحور نستنتج أن حوكمة الشركات تساهم في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، كما تعمل على توفير قنوات لنشر هذه التقارير بصفة دورية ،مستمرة وبعدالة ، كما

تساهم في تحقيق إلزامية الإفصاح المحاسبي. وهذا حسب رأي كل من الأكاديميين والمهنيين المستجوبين مع الاختلاف في درجة التأييد.

المحور السابع: معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر

تم إدراج هذا المحور في آخر الاستبانة لمحاولة استقصاء المستجوبين من أكاديميين ومهنيين عن الأسباب التي أدت إلى تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة من قبل الشركات الجزائرية والنتائج المتوصل إليها من خلاله تتمثل فيما يلي:

الفقرة 25:

الجدول رقم (30): ضعف الهياكل الإدارية تحد من تطبيق مبادئ الحوكمة

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركات الجزائرية يحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	الأكاديميين	00	00	00	00	02	7,1	09	32,1	17	60,7	4,54	0,64
	المهنيين	01	2,5	03	7,5	07	17,5	13	32,5	16	40	4,00	1,06

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يلاحظ أن المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين بلغ 4,54 وهو أعلى من متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 0,64، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 4,00 وهو كذلك أعلى من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 1,06. معظم الأكاديميون والمهنيون الذين تم استجوابهم يوافقون على أن ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركات الجزائرية يحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، إلا أن درجة تأييد الأكاديميين أعلى من درجة تأييد المهنيين.

والتمثيل البياني ممثل في الشكلين التاليين:

الشكل رقم (68):

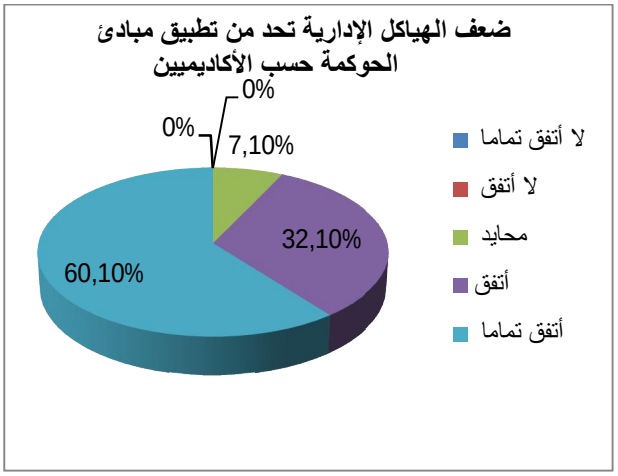

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (69):

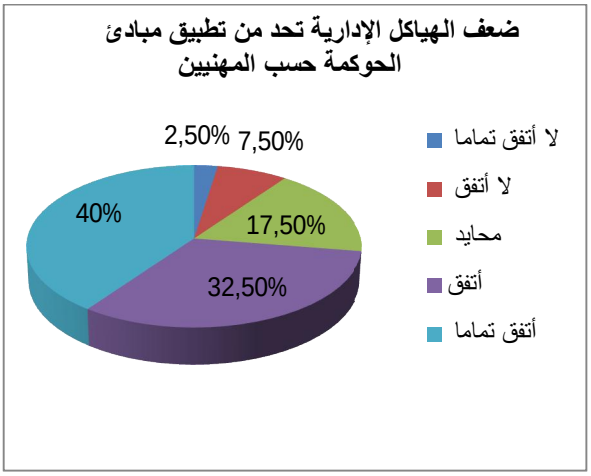

المصدر: من إعداد الطالبة.

الفقرة 26:

الجدول رقم (31): عدم الاهتمام بجودة التقارير المالية يحد من تطبيق الحوكمة

نص الفقرة		لا أتفق تماما		لا أتفق		محايد		أتفق		أتفق تماما		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
عدم اهتمام المساهمين بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركات الجزائرية أدى إلى إهمال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	الأكاديميين	03	10,7	08	28,6	03	10,7	04	14,3	10	35,7	3,36	1,50
	المهنيين	07	17,5	05	12,5	07	17,5	12	30	09	22,5	3,28	1,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن كل من الأكاديميين والمهنيين محايدون حول عدم اهتمام المساهمين بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركات الجزائرية أدى إلى إهمال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بحيث بلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للأكاديميين 3,36 وهو قريب من متوسط أداة القياس "03" وانحراف معياري 1,50، وبلغ المتوسط الحسابي بالنسبة للمهنيين 3,28 وهو كذلك قريب من متوسط أداة القياس وبانحراف معياري 1,41.

وتمثيل النسب كما يلي:

الشكل رقم (70):

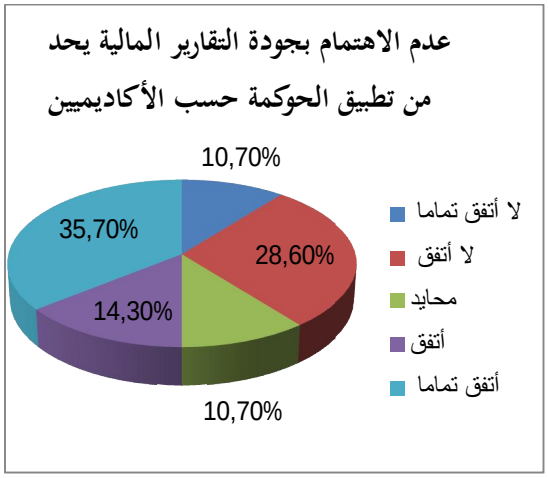

المصدر: من إعداد الطالبة

الشكل رقم (71):

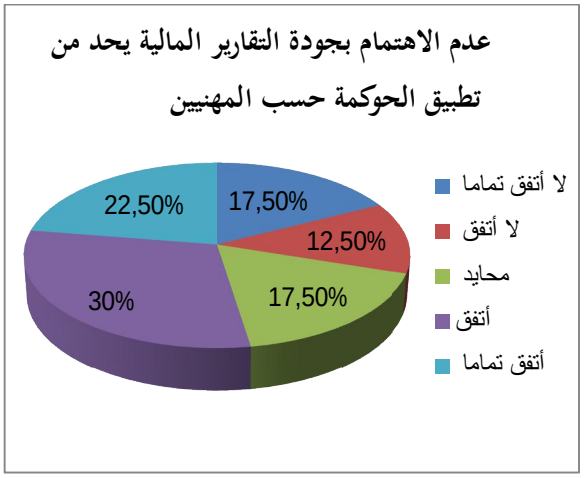

المصدر: من إعداد الطالبة

الفقرة 27:

الجدول رقم (32): أسباب تأخر اعتماد الشركات الجزائرية لمبادئ الحوكمة

البيان	الخيار الأول		الخيار الثاني		الخيار الثالث		الخيار الرابع	
	الأكاديميين	المهنيين	الأكاديميين	المهنيين	الأكاديميين	المهنيين	الأكاديميين	المهنيين
التكرار	15	16	18	20	17	23	13	18
النسبة المئوية	% 53,6	% 40	% 64,3	% 50	% 60,7	% 57,7	% 46,4	% 45

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

الشكل رقم (72):

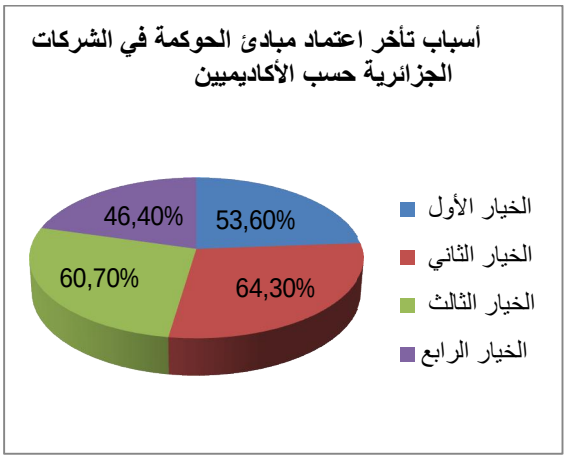

المصدر: من إعداد الطالبة.

الشكل رقم (73):

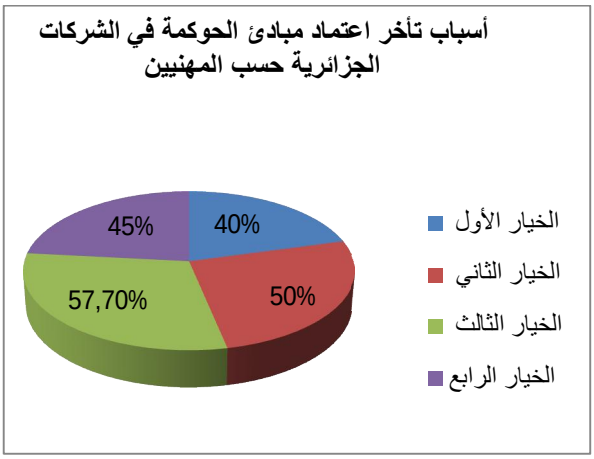

المصدر: من إعداد الطالبة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسب الخيارات متقاربة بالنسبة للأكاديميين والمهنيين ومنه نستنتج أن كل هذه الخيارات أدت إلى تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة من قبل الشركات الجزائرية.

أما بالنسبة للجزء الحر المخصص للمستجوبين فتلخصت إضافاتهم في انتشار الفساد المالي والإداري في الشركات الجزائرية وغياب المساءلة والشفافية، وعدم وجود إرادة حقيقية للنهوض بمبادئ الحوكمة، وأن هناك تراخي في تطبيق القوانين والتشريعات الموجودة.

من خلال هذا المحور نستخلص أن ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركات الجزائرية أدى إلى اهمال تطبيق الحوكمة بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات مثل عدم وجود لوائح وقوانين تلزم تطبيقها، وعدم كفاءة السوق المالية، ونقص الوعي والإلمام بمفاهيم الحوكمة ونقص الموارد البشرية المتخصصة.

المطلب الثالث: اختبار مدى وجود فروقات في رأي الأكاديميين والمهنيين

من أجل اختبار مدى وجود فروقات في آراء الأكاديميين والمهنيين حول فقرات الاستبيان يتم استعمال **Independent-simple T-test** عند مستوى دلالة 5%، وسيتم اختيار قيمة **t** ومستوى دلالتها **(sig)** بناءا على اختبار**F**، فإذا كانت الدلالة الاحصائية لقيمة **F** أكبر من 5% نختار اختبار **t** في حالة افتراض تساوي التباينات، وفي حالة العكس، أي الدلالة الإحصائية أقل من 5 % نختار اختبار **t** في حالة عدم تساوي التباينات.

المحور الأول: إطار تمهيدي

الفقرة 01:

الجدول رقم (33): اختبار مدى وجود فروقات بين الأكاديميين والمهنيين حول مفهوم الحوكمة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
مفهوم حوكمة الشركات	4,40	0,04	-2,42	0,01	-0,41

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص رأي الأكاديميين والمهنيين حول أن الحوكمة تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة، بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، حيث بلغت قيمة t 2,42-، بمستوى دلالة 0,01 وهي أقل من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,41- دال إحصائيا.

أما بالنسبة لخيارات اتساع مفهوم الحوكمة فتتمثل فيما يلي:

الخيار الأول: إدارة الشركة لتعظيم أدائها

الخيار الثاني: تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش،

الخيار الثالث: أنظمة تستخدم للرقابة على الشركة ومجلس إدارتها وأعضائه،

والخيار الرابع يتمثل في أن مفهوم الحوكمة يتسع ليشمل الأنظمة التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها، وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والمسؤوليات بين المشاركين، ويرسم القواعد والاجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات.

ونتيجة اختبار مدى وجود فروقات في رأي الأكاديميين والمهنيين حول هذا الجزء كما يلي:

الجدول رقم (34): اختبار مدى وجود فروقات بين الأكاديميين والمهنيين حول اتساع مفهوم الحوكمة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
الخيار الأول	4,10	0,04	-1,02	0,30	-0,10
الخيار الثاني	14,03	0,00	-1,94	0,057	-0,22
الخيار الثالث	0,90	0,34	-0,48	0,63	-5,00E02
الخيار الرابع	12,84	0,00	-1,54	0,12	-0,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص رأي الأكاديميين والمهنيين حول خيارات اتساع مفهوم الحوكمة، حيث بلغت مستويات دلالة t في كل الخيارات قيم أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات لكل خيار ذو دلالة إحصائية.

الفقرة 02:

الجدول رقم (35): اختبار مدى وجود فروقات بين الأكاديميين والمهنيين حول علاقة المعلومات المحاسبية بالحوكمة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
علاقة المعلومات المحاسبية بحوكمة الشركات	4,0 3	0,04	-1,19	0,23	-0,15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص رأي الأكاديميين والمهنيين حول أن الحوكمة تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة، بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، حيث بلغت قيمة t -1,19، بمستوى دلالة 0,23 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,41- غير دال إحصائيا.

والجزء الثاني من الفقرة يتمثل في خيارات لتبرير علاقة المعلومات المحاسبية بالحوكمة وتتمثل هذه الخيارات فيما يلي: تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية، أهمية المعلومات المحاسبية والمالية بالنسبة للمساهمين، تعتبر أداة اتصال بين الشركة ومختلف الشركاء.

الجدول رقم (36): اختبار مدى وجود فروقات بين الأكاديميين والمهنيين حول تبرير علاقة المعلومات المحاسبية بالحوكمة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
الخيار الأول	3,26	0,07	0,87	0,38	0,10
الخيار الثاني	2,33	0,13	-2,05	0,04	-0,25
الخيار الثالث	2,29	0,13	-2,05	0,13	-0,19

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص رأي الأكاديميين والمهنيين حول الخيار الأول والثاني لتبرير علاقة المعلومات المحاسبية بالحوكمة، حيث بلغت مستويات دلالة t في كل الخيارات قيم أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات للخيارين ذو دلالة إحصائية، أما بالنسبة للخيار الثاني توجد فروقات ذات دلالة احصائية بحيث بلغت قيمة 0,04 وهي أكبر من 0,05، ةالفرق بين المتوسطات البالغ 0, 19- دال احصائيا.

المحور الثاني: وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات

الفقرة 03:

الجدول رقم (37): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الحوكمة على شفافية التقارير المالية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية و الكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
	0,00	0,99	1,33	0,18	0,38

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الأساس المحكم والفعال لحوكمة الشركات في الرفع من مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية المنشورة حيث

بلغت قيمة t 1,33 بمستوى دلالة 0,18 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,38 غير دال احصائيا.

الفقرة 04:

الجدول رقم (38): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الحوكمة على معايير إعداد المعلومات

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
يكفل إطار حوكمة الشركات إعداد المعلومات و الإفصاح عنها بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
	0,00	0,93	2,23	0,02	0,51

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تظهر النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن إطار حوكمة الشركات يكفل اعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية حيث بلغت قيمة t 2,23، بمستوى دلالة 0,02 وهي أقل من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,51 دال احصائيا.

الفقرة 05:

الجدول رقم (39): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير إطار الحوكمة على الإفصاح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يعزز الرقابة داخل الشركة و بالتالي يعزز الإفصاح المحاسبي	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
	0,13	0,71	2,47	0,01	0,56

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الإطار الفعال للحوكمة في تعزيز الرقابة داخل الشركة وبالتالي تعزيز الإفصاح المحاسبي حيث بلغت قيمة t 2,47، بمستوى دلالة 0,01 وهي أقل من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,56 دال احصائيا.

الفقرة 06:

الجدول رقم (40): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الحوكمة على تنافسية الشركة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
تتمتع الشركة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها نتيجة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات	0,44	0,83	1,78	0,07	0,51

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الأساس المحكم والفعال لحوكمة الشركات في الرفع من مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية المنشورة حيث بلغت قيمة t 1,78بمستوى دلالة 0,07 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,38 غير دال احصائيا.

من خلال هذا المحور يمكن استنتاج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول أن وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يدعم تنافسية الشركة ويعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية، بينما توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص أن إطار الحوكمة يكفل اعداد المعلومات والإفصاح عنها وفق معايير الجودة المحاسبية والمالية ومساهمته في تعزيز الرقابة وبالتالي تعزيز الإفصاح المحاسبي.

المحور الثاني: مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

الفقرة 07:

الجدول رقم (41): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على ثقة مستعملي التقارير المالية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية	1,85	0,17	-0,24	0,80	-7,50E-02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية حيث بلغت قيمة t 0,24- بمستوى دلالة 0,80 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 7,50E-02- غير دال احصائيا.

الفقرة 08:

الجدول رقم (42): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير الخبرة والمؤهل العلمي على جودة التقارير المالية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الإفصاح و بالتالي يعزز جودة التقارير المالية.	0,94	0,33	-1,78	0,07	-0,49

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول تأثير مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح و بالتالي تعزيز جودة التقارير المالية. حيث بلغت قيمة t 1,78- بمستوى دلالة 0,07 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,49- غير دال احصائيا.

الفقرة 09:

الجدول رقم (43): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير مساءلة مجلس الإدارة على الشفافية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمساءلة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح بها	0,86	0,35	2,01	0,04	0,44

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الإطار الفعال للحوكمة في تعزيز الرقابة داخل الشركة وبالتالي تعزيز الإفصاح المحاسبي حيث بلغت قيمة t 2,01، بمستوى دلالة 0,04 وهي أقل من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,44 دال احصائيا.

الفقرة 10:

الجدول رقم (44): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير مساءلة المديرين التنفيذيين على الشفافية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
إخضاع المديرين التنفيذيين للمساءلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية	0,53	0,46	1,90	0,06	0,48

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يظهر الجدول بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول تأثير مساءلة المديرين التنفيذيين على مستوى الشفافية، حيث بلغت قيمة t 1,90 بمستوى دلالة 0,06وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,48 غير دال احصائيا.

الفقرة 11:

الجدول رقم (45): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة على ثقة المستثمرين

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يعزز ثقة المستثمرين في أسهم هذه الشركة	1,59	0,21	0,03	0,97	1,07E-02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال الجدول يلاحظ بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول تأثير مساءلة المديرين التنفيذيين على مستوى الشفافية، حيث بلغت قيمة t 0,03 بمستوى دلالة 0,97 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي فالفرق بين المتوسطات البالغ 1,07E-02 غير دال احصائيا.

تم التوصل من خلال هذا المحور بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال نسبة الأعضاء غير

التنفيذيين ومستوى الخبرة والمؤهل العلمي لأعضاء المجلس، ومساءلة المديرين التنفيذيينن وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة، بينما توجد فروقات ذات دلالة احصائية حول مساهمته من خلال مساءلة أعضاء مجلس الإدارة.

المحور الرابع: مبدأ حماية حقوق المساهمين والمستثمرين

الفقرة 12:

الجدول رقم (46): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة الحوكمة مع المساواة بين المساهمين

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
حوكمة الشركات تعمل على المساواة و العدالة بين المساهمين و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة	2,03	0,15	1,31	0,19	0,33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

يلاحظ بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول تأثير مساءلة المديرين التنفيذيين على مستوى الشفافية، حيث بلغت قيمة t 1,31 بمستوى دلالة 0,19 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,33 غير دال احصائيا.

الفقرة 13:

الجدول رقم (47): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لتأثير حقوق المساهمين على التقارير المالية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية .	0,06	0,79	0,75	0,45	0,16

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من

التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية .حيث بلغت قيمة t 0,75، بمستوى دلالة 0,45 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,16 غير دال احصائيا.

الفقرة 14:

الجدول رقم (48): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة ثقة المساهمين بالإفصاح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
زيادة شعور المساهمين بالثقة و ضمان حقوقهم يتم بالإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة	5,02	0,02	-1,47	0,14	-0,43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن الإفصاح عن التعاملات الخاصة بالمساهمين يشعرهم بالثقة ويضمن حقوقهم، حيث بلغت قيمة t 1,47-، بمستوى دلالة 0,14 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,43- غير دال احصائيا.

الفقرة 15:

الجدول رقم(49): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة حقوق أقلية المساهمين بجودة التقارير المالية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
كلما زادت جودة التقارير المالية تزيد حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية	0,54	0,46	1,82	0,07	0,40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية .حيث بلغت قيمة t 1,82، بمستوى دلالة 0,73 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,40 غير دال احصائيا.

الفقرة 16:

الجدول رقم (50): إختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لحق المساهمين في الحصول على معلومات حول الأسهم قبل شرائها

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
	0,01	0,89	1,93	0,057	0,40

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن حق المساهمين في الحصول على معلومات حول أسهم الشركة حيث بلغت قيمة t 1,93، بمستوى دلالة 0,05 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,40 غير دال احصائيا.

ومن خلال هذا المحور يمكن استنتاج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين على أن حوكمة الشركات تعمل على المساواة والعدالة بين المساهمين والحد من استغلال السلطة، وأن حق المساهمين في الحصول على المعلومات يساهم في التوسع في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وأن هناك علاقة طردية بين جودة التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين من الممارسات الاستغلالية.

المحور الخامس: مبدأ دور أصحاب المصالح

الفقرة 17:

الجدول رقم (51): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الإفصاح في اتاحة الفرصة للتعويض لأصحاب المصالح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
يساهم الإفصاح المحاسبي في تحديد حقوق ذوي المصالح و بالتالي إتاحة الفرصة لتعويضهم عند انتهاك حقوقهم	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
	0,00	0,94	1,90	0,06	0,36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الإفصاح في تحديد حقوق أصحاب المصالح وبالتالي إتاحة الفرصة لتعويضهم عند انتهاك حقوقهم حيث بلغت قيمة t 1,90، بمستوى دلالة 0,06 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,36 غير دال احصائيا.

الفقرة 18:

الجدول رقم (52): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة حق أصحاب المصالح في الحصول على المعلومات في زيادة درجة الإفصاح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يكفل لهم الحصول على المعلومات المتصلة بهم و هذا ما يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية.	0,28	0,59	1,47	0,14	0,33

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن مشاركة أصحاب المصالح في عملية الحوكمة يزيد من درجة الإفصاح، حيث بلغت قيمة t 1,47، بمستوى دلالة 0,14وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,33 غير دال احصائيا.

الفقرة 19:

الجدول رقم (53): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة مشاركة أصحاب المصالح في تحسين أداء الشركة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وتكفل لهم هذه الآليات تحسين مستويات الأداء.	2,41	0,12	1,70	0,09	0,34

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن مشاركة أصحاب المصالح في إطار الحوكمة تحسن مستوى الأداء حيث بلغت قيمة t 1,70، بمستوى دلالة 0,09 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,34 غير دال احصائيا.

الفقرة 20:

الجدول رقم (54): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لعلاقة حقوق أصحاب المصالح بالإفصاح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح و ذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للشركة.	2,34	0,13	-0,34	0,73	-7,86E-02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال هذه النتائج يظهر بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن الإفصاح يعمل على احترام حقوق أصحاب المصالح في إطار الحوكمة، حيث بلغت قيمة t -0,34، بمستوى دلالة 0,73 وهي أكبر من 0,05، وبالتالي الفرق بين المتوسطات البالغ -7,86E-02 غير دال احصائيا.

يتضح من خلال فقرات هذا المحور بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الإفصاح المحاسبي في تحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلاله تتاح لهم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم، ومشاركة أصحاب المصالح في عملية الحوكمة توسع درجة الإفصاح، كما ان إطار الحوكمة يسمح بوجود إليات لمشاركة أصحاب المصالح وبالتالي تحسين مستويات الأداء.

المحور السادس: مبدأ الإفصاح والشفافية

الفقرة 21:

الجدول رقم (55): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
في ظل حوكمة الشركات المسؤولون يقومون بإدخال تحسينات مستمرة على أساليب الإفصاح لتحقيق جودة أعلى للمعلومات المحاسبية و المالية.	2,03	0,15	0,19	0,84	4,58E-02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح وتحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، حيث بلغت قيمة t 0,19، بمستوى دلالة 0,84 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 4,58E-02 غير دال احصائيا.

الفقرة 22:

الجدول رقم (56): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في توفير قنوات نشر المعلومات

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
توفر حوكمة الشركات قنوات لنشر المعلومات الكافية و في التوقيت المناسب و بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	0,15	0,69	0,51	0,60	0,13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الحوكمة في توفير قنوات لنشر المعلومات في التوقيت المناسب وبعدالة، حيث بلغت قيمة t 0,75، بمستوى دلالة 0,45 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,16 غير دال احصائيا.

الفقرة 23:

الجدول رقم (57): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في تحفيز الإفصاح بصفة دورية ومستمرة

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
تحفز الحوكمة الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح ما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية و مستمرة	2,51	0,11	1,96	0,054	0,36

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تظهر النتائج أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن الحوكمة تحفز الشركات على الإفصاح بصفة دورية ومستمرة، حيث بلغت قيمة t 1,96، بمستوى دلالة 0,054 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,36 غير دال احصائيا.

الفقرة 24:

الجدول رقم (58): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لمساهمة الحوكمة في إلزام الإفصاح

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
تؤدي حوكمة الشركات للانتقال من الإفصاح الاختياري للإفصاح الإجباري	0,03	0,85	1,42	0,15	0,39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن الحوكمة تؤدي للانتقال من الإفصاح الاختياري للإفصاح الإجباري، حيث بلغت قيمة t 1,42، بمستوى دلالة 0,15 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0,39 غير دال احصائيا.

ومن خلال هذا المحور تبين بأنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين حول مساهمة الحوكمة في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، وفي توفير قنوات لنشر هذه التقارير بصفة دورية ومستمرة وبعدالة، وفي مساهمتها في الزامية الإفصاح.

المحور السابع:

الفقرة 25:

الجدول رقم (59): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين على أن ضعف الهياكل الإدارية تحد من تطبيق الحوكمة في الجزائر

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
ضعف الهياكل الإدارية و عدم تحديد المسؤوليات و الصلاحيات داخل الشركات الجزائرية يحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات	2,96	0,09	2,38	0,02	0,22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

من خلال هذا الجدول يظهر بأنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية .حيث بلغت قيمة t 2,38، بمستوى دلالة 0,02 وهي أقل من 0,05، وبالتالي الفرق بين المتوسطات البالغ 0,22 ذو دلالة احصائية.

الفقرة 26:

الجدول رقم (60): اختبار مدى وجود فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين على أن عدم الإهتمام بجودة التقارير يحد من تطبيق الحوكمة في الجزائر

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
عدم اهتمام المساهمين بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركات الجزائرية أدى إلى إهمال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.	0,82	0,36	0,23	0,81	8,21E-02

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأكاديميين والمهنيين حول أن مساهمي الشركات الجزائرية غير مهتمين بجودة التقارير المالية مما أدى إلى إهمال تطبيق مبادئ الحوكمة، حيث بلغت قيمة t 0,23، بمستوى دلالة 0,81 وهي أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ8,21E-02 غير دال احصائيا.

الفقرة 27: تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية

الجدول رقم (61): اختبار مدى وجود فروقات في رأي الأكاديميين والمهنيين حول أسباب تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية

	اختبار تساوي التباينات		اختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		
	قيمة F	sig	قيمة T	sig	فرق المتوسطات
الخيار الأول	0,78	0,37	-1,09	0,27	-0,14
الخيار الثاني	3,45	0,06	-1,16	0,24	-0,14
الخيار الثالث	0,28	0,59	-0,26	0,79	-3,2E-02
الخيار الرابع	1,29	0,25	0,99	0,32	0,31

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

تشير النتائج إلى أنه لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص رأي الأكاديميين والمهنيين حول خيارات تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية، حيث بلغت مستويات دلالة t في كل الخيارات قيم أكبر من 0,05، وعليه فالفرق بين المتوسطات لكل خيار ذو دلالة إحصائية.

تبين من خلال هذا المحور بأنه توجد فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين لضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات داخل الشركات الجزائرية أدى إلى اهمال تطبيق الحوكمة، بينما لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية حول أن عدم اهتمام مساهمي الشركات الجزائرية بجودة التقارير المالية ساهم في

اهمال اعتماد مبادئ الحوكمة، وكذلك لا توجد فروقات ذات دلالة احصائية فيما حول أن عدم وجود اوائح وقوانين تلزم تطبيق مبادئ الحوكمة، وعدم كفاءة السوق المالية، ونقص الوعي والإلمام بمفاهيم الحوكمة، ونقص الموارد البشرية المتخصصة أدى إلى تأخر اعتماد مبادئ الحوكمة في الشركات الجزائرية.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال إجابات أفراد العينة التي تم اختيارها من الأكاديميين والمهنيين، وفي التحليل قمنا بالتمييز بين آراء الأكاديميين والمهنيين من أجل معرفة مدى وجود اختلاف في آرائهم كما قمنا باختبار مدى وجود فروقات ذات دلالة احصائية في درجة تأييدهم لفقرات الاستبيان. وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلي:

معظم أفراد العينة يرون أن حوكمة الشركات تهدف إلى إدارة أصول الشركة وتحقيق مصالح الأطراف ذوي العلاقة .

أغلبية المستقصين من أكاديميين أو مهنيين يؤكدون على أن اعتماد مبادئ حوكمة الشركات له أثر إيجابي على مستوى الإفصاح ومستوى الجودة في التقارير المالية .

وحسب إجابة معظم المستقصين فإنه لا تزال مجموعة من المعوقات في الجزائر تحول دون التطبيق السليم والشامل لحوكمة الشركات.

توجد فروقات في درجة تأييد الأكاديميين والمهنيين، ويمكن إرجاع تلك الفروقات إلى كون الأكاديميين من حملة شهادات الدراسات العليا عكس المهنيين فالمؤهل العلمي لمعظمهم لم يتجاوز الليسانس، بالإضافة إلى اطلاع الأكاديميين على الإطار النظري لمفهوم حوكمة الشركات أكثر من المهنيين.

الخاتمة العامة

إن مفهوم حوكمة الشركات مفهوم جديد متعدد الجوانب يختلف من دولة إلى أخرى، وفقا لاختلاف القوانين والتشريعات، ولا يوجد نموذج معين يطبق في جميع دول العالم، بل يختلف وفقا للظروف الاقتصادية، السياسية، القانونية والاجتماعية لكل دولة، ظهر بشكل أساسي لمعالجة مشكلة الوكالة، وتزايد الاهتمام به على إثر الأزمات المالية المتكررة والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات، بسبب انتشار الفساد المحاسبي الراجع إلى نقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية للشركات، لذلك أصبحت الحوكمة أداة فعالة لتأكيد موضوعية التقارير المالية وهذا من خلال الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وخاصة مبدأ الافصاح والشفافية.

ومن خلال هذه الدراسة تمت المحاولة للإجابة على الإشكالية المتمثلة في ما مدى تأثير مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مع محاولة إسقاط ذلك على الواقع الجزائري من خلال الجمع بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية، وتناولت الدراسة النظرية ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الأساس النظري لحوكمة الشركات، والفصل الثاني تناول طبيعة الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، أما الفصل الثالث فقد تم توضيح من خلاله انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، واسهامات النظام المحاسبي المالي في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر، أما في الفصل الأخير – الدراسة الميدانية- فقد تم الاعتماد على الاستبيان لجمع المعلومات، وزع على أساتذة جامعيين ومحاسبو الشركات ومحافظي حسابات وخبراء محاسبون.

نتائج اختبار الفرضيات:

انطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية التي اعتمدت في هذا البحث تم التوصل أثناء اختبار الفروض إلى النتائج التالية:

بالنسبة **للفرض الأول:** والمتعلق بأن مفهوم حوكمة الشركات يتأسس على العلاقات التعاقدية بين الأطراف أصحاب المصلحة، فقد تم اثبات هذا الفرض من خلال الجانب النظري وأكده أغلبية المستجوبين من أكاديميين ومهنيين، حيث اتضح أن حوكمة الشركات هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة، وتعظيم أدائها ، والرقابة عليها، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات، ورسم القواعد والإجراءات المتعلقة باتخاذ القرارات بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة، بالإضافة إلى تقليل الغش وتضارب المصالح كما أنها تعتبر نظام متكامل للتوجيه والتحكم والرقابة المالية وغير المالية على نشاط الشركة ومبني على تنظيم عملية اتخاذ القرار في هذه الشركات والإشراف على إدارة المخاطر والمساهمة في رفع الأداء.

أما بخصوص **الفرض الثاني:** والمتعلق بأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية يعد من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات، فقد تم اثباته ذلك باعتبار أن الإفصاح المحاسبي يعد من أهم الوظائف الرئيسية للمحاسبة وهو الأداة التي يتم بموجبها توفير ما يحتاج إليه مستخدمو المعلومات سواء كانو من داخل الشركة أو من خارجها لاتخاذ القرارات ، كما يعتبر أداة اتصال بين الشركة ومختلف الأطراف المهتمة بأمرها، وكذلك تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية والمالية من حيث طبيعتها وكيفية إعدادها، وحوكمة الشركات تلزم الشركة بأن تقوم بتوفير الشفافية والإفصاح، وأن يتم تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية التقارير المالية المعروضة باستخدام معايير الإبلاغ المالي الدولية وتطبيق المبادئ الحاسبية المتعارف عليها.

أما بالنسبة **للفرضية الثالثة:** والمتعلقة بأنه توجد علاقة ارتباطية بين مبادئ حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية، من خلال الجانب النظري للدراسة تبين أن تطبيق مبادئ الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح ويعتبر مدخل فعال لتحقيق جودة التقارير المالية وذلك لمساهمتها في اعداد تقارير مالية دقيقة وشفافة وتعبر بمصداقية وموضوعية عن العمليات التي قامت بها الشركة.

وبالنسبة **للفرضية الأخيرة** والمتعلقة بأن الجزائر تتوفر على مقومات وتطبيق مبادئ الحوكمة، فلم يتم اثباته وذلك بالإعتماد على أجوبة أغلبية المستقصين، ويعزى ذلك إلى ضعف الهياكل الإدارية وعدم تحديد المسؤوليات والصلاحيات ونقص الشفافية والمساءلة في الشركات الجزائرية، وإلى عدم كفاءة السوق المالية، وعدم وجود لوائح وقوانين تلزم تطبيق مبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى نقص الوعي بثقافة الحوكمة وعدم توفر المؤهلات وخاصة الموارد البشرية المتخصصة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة لمختلف الجوانب المتعلقة بحوكمة الشركات والإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، أسفرت الدراسة النظرية والميدانية عن مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كما يلي:

- يساهم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحديد الصلاحيات والمسؤوليات في الشركات، ويحقق قدرا من الطمأنينة للمستثمرين والمساهمين للحفاظ على حقوقهم، كما تحقق مزايا مختلفة يمكن أن تحل المشاكل التي تواجه الشركات وبصفة خاصة المشاكل المالية وأهمها فقدان الثقة والمصداقية في التقارير المالية.
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية من أهم مرتكزات تطبيق حوكمة الشركات.
- وجود أساس محكم وفعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية والكفاءة في التقارير المالية ويكفل اعداد المعلومات والإفصاح عنها بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية ويساهم في تعزيز الرقابة وبالتالي المساهمة في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى تمتع الشركة بميزة تنافسية ملموسة.

- مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة يؤثر على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وذلك من خلال مستوى الخبرة والمؤهل العلمي للأعضاء ومساءلة مجلس الإدارة وقيام هذا الأخير بمساءلة المديرين التنفيذيين
- حوكمة الشركات تعمل على المساواة والعدالة بين المساهمين والحد من استغلال السلطة، وحق المساهمين في الحصول على المعلومات يساهم في التوسع في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وهناك علاقة طردية بين جودة التقارير المالية وحماية حقوق المساهمين من الممارسات الاستغلالية
- الإفصاح المحاسبي يساهم في تحديد حقوق ذوي المصالح ومن خلاله تتاح لهم فرصة التعويض عند انتهاك حقوقهم، ومشاركة أصحاب المصالح في عملية الحوكمة توسع درجة الإفصاح، كما أن إطار الحوكمة يسمح بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وبالتالي تحسين مستويات الأداء
- من خلال مبدأ الإفصاح والشفافية تساهم حوكمة الشركات في تحسين أساليب الإفصاح المحاسبي من أجل تحقيق جودة أعلى للتقارير المالية، كما تعمل على توفير قنوات لنشر هذه التقارير بصفة دورية، مستمرة، وبعدالة، كما تساهم في الانتقال من الإفصاح الاختياري إلى الإفصاح الإجباري.
- لا تتوفر الجزائر على مقومات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، ومفهوم الحوكمة يتميز بالحداثة.
- توجد فروقات في رأي الأكاديميين والمهنيين، ويمكن إرجاع تلك الفروقات إلى كون الأكاديميين من حملة شهادات الدراسات العليا عكس المهنيين فالمؤهل العلمي لمعظمهم لم يتجاوز الليسانس، بالإضافة إلى اطلاع الأكاديميين على الإطار النظري لمفهوم حوكمة الشركات أكثر من المهنيين.
- التطبيق السليم لحوكمة الشركات يتطلب ثلاثة عناصر مهمة على أرض الواقع الأول تشريعي يتعلق بإصدار لوائح وقوانين، والثاني يتعلق بتوفر مستوى كاف من الثقافة حول مفهوم الحوكمة ومتطلباتها وأهميتها، وهذا يمكن تحقيقه على أرض الواقع.أما العنصر الأخير والأهم فهو أخلاقي بحيث تطبيقه يعتبر أمر نسبي ولا يمكن قياسه.

التوصيات:

- ضرورة تعزيز السوق المالية الجزائرية من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه.
- محاولة الاستفادة من المزايا التي تحققها الحوكمة والتوسع في تطبيقها في الشركات الجزائرية.
- تفعيل دور المراجعة الداخلية والخارجية في الشركات الجزائرية وذلك من خلال التأكيد على ضرورة تمتعهم بالاستقلالية والنزاهة والكفاءة العلمية والخبرة المهنية.
- إعطاء أهمية أكبر للإفصاح المحاسبي، ذلك أن الإقبال على تبني مبادئ الحوكمة، يوجب في المقام الأول أن تكون هناك وسيلة تضمن الإعداد الجيد للقوائم المالية للشركة، وإظهار معلومات تتميز بالشفافية والمصداقية.
- تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بما يتناسب مع المتطلبات والتطورات الدولية، وبالشكل الذي يساهم في تفعيل حوكمة الشركات في الجزائر.

- ضرورة زيادة الوعي لمفهوم حوكمة الشركات وتعزيز ثقافة ممارستها، وذلك من خلال إدخال مفهوم الحوكمة في المقررات الدراسية في أقسام المحاسبة والإدارة في الجامعات الجزائرية، وعقد برامج تدريبية.
- الانضباط السلوكي والأخلاقي والموازنة بين مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركة.
- زرع ثقافة النزاهة، الالتزام والمساءلة بين مختلف مسؤولي الشركات والعاملين بها.
- العمل على إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات في هذا المجال خاصة.
- لا ينبغي للشركات الجزائرية أن تنتظر حتى يفرض عليها معايير للحوكمة حتى تتبعها. حيث يشير الدكتور **خليل جبارة** أستاذ مادة الاقتصاد بالجامعة الأمريكية أن " الحوكمة لا تفرض فرضا وليس من قانون يلزم الشركات بها، إنما هي عمل إيرادي".

آفاق البحث:

لقد تناول هذا البحث موضوع تأثير مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، ونظرا لاتساع الموضوع لا يمكن الإحاطة بكل جوانبه لذا يمكن إدراج بعض المواضيع في هذا الصدد والتي لها علاقة بالبحث

- الحوكمة المحاسبية في الجزائر في ظل معايير المحاسبة الدولية
- دور النظام المحاسبي المالي في تدعيم حوكمة الشركات
- دور حوكمة الشركات في تدعيم الإفصاح الالكتروني
- تناول موضوع حوكمة الشركات من جانبها السلوكي

تم بعون الله تعالى وحمده.

قائمة المراجع

المراجع بالعربية

الكتب:

1- إبراهيم السيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، (مصر، الدار الجامعية، 2010).

2- أحمد نور، المحاسبة المالية القياس والتقييم و الإفصاح المحاسبي، (مصر، الدار الجامعية، 2004).

3- السيد أحمد لطفي، المراجعة وحوكمة الشركات، (مصر، الدار الجامعية، 2010)

4- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، (الأردن، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2011).

5- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، (الأردن، إثراء للنشر و التوزيع، 2008).

6- خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظرية و التطبيق، (الأردن، الوراق للنشر و التوزيع ، 2006)

7- رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، (الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2004).

8- زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية، (مصر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008).

9- طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات– المفاهيم ، المبادئ ، التجارب، (مصر، الدار الجامعية،2005).

10- عبد المقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظام معلومات المحاسبي و تكنولوجيا المعلومات، (مصر، الدار الجامعية، 2004).

11- عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، المراجعة و حوكمة الشركات و مسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية، الجزء الثالث، (مصر، الدار الجامعية، 2009).

12- عبد الوهاب نصر الدين، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة، المراجعة و حوكمة الشركات و مسؤوليات مراقب الحسابات في مواجهة الأزمة العالمية، الجزء الرابع، (مصر، الدار الجامعية، 2009).

13- القاضي حسين، المحاسبة الدولية، (الأردن، الدار العلمية و دار الثقافة، الطبعة الأولى، 2000).

14- محسن أحمد الخضيري، حوكمة الشركات، (مصر، مجموعة النيل العربية، 2005).

15- محمد إبراهيم موسى، حوكمة الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، (مصر، دار الجامعة الجديدة، 2010).

16- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، (الأردن، دار وائل للنشر، 2008).

17- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية ، (مصر، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2005).

18- محمد مصطفى سليمان ، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي و الإداري، (مصر، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، 2009)

19- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة و المديرين التنفيذيين، (مصر، الدار الجامعية، 2008)

20- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المحاسبية، (الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008).

21- محمود إبراهيم تركي، تحليل التقارير المالية ، (السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، الطبعة الثانية، 1995).

22- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، (الأردن، دار المسيرة، الطبعة الثانية، 2009)

23- هيني ڤان جريوننج، معايير التقارير المالية الدولية، ترجمة طارق عبد العال، (مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2006).

24- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة: القياس و التقييم والإفصاح المحاسبي، (مصر، دار المعرفة الجامعية، 1999).

25- وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة: مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، (عمان، دار حنين، 1996).

رسائل جامعية:

26- حسايني عبد الحميد، أهمية الانتقال للمعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية كإطار لتفعيل حوكمة الشركات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر، 2009-2010.

27- حسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات و أثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الاقتصاد والإدارة، تخصص محاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

28- رولا كاسر لايقا، القياس و الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد، تخصص محاسبة مصرفية، جامعة تشرين، سوريا، 2007.

29- زلاسي رياض، اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة وجباية، جامعة ورقلة، 2012.

30- سفير محمد، الإفصاح في المؤسسات في ظل معايير المحاسبة الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة ومالية، المركز الجامعي بالمدية، 2008-2009.

31- صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الملك سعود، 2008.

32- عبد القادر بكيحل، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة الشلف، 2007.

33- علي جابر اسماعيل، العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية و جودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

34- عمر محمد مسلم الحواتمة، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المالية الصناعية المساهمة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

35- ماجد إسماعيل أبو حمام، أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية التجارة، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 2009.

36- معتز برهان جميل العكر، أثر الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2010.

37- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على اتخاذ القرار، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2008-2009.

38- نرمين نبيل أبو العطا، حوكمة الشركات و التمويل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الأعمال، تخصص محاسبة، جامعة القاهرة، 2006.

مجلات:

39- حسين علي خشارمة، مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك و الشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، (مجلة جامعة النجاح للأبحاث، الأردن، العدد:01، 2003).

40- خالد الخطيب، الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم(1)، (مجلة جامعة دمشق، سوريا، المجلد: 18، العدد: 2، 2002).

41- سفير محمد، حوكمة الشركات...سبيل لإعادة الثقة في الإفصاح المحاسبي، (مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد 11، 2011).

42- عبد العلاء الوهاب، التحكم المؤسسي وأثره على الرقابة والتوجيه على الشركات العمانية دراسة ميدانية قي الهيئة العامة لسوق مسقط، (مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 22 ، العدد 01، 2006).

43- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حكومة الشركات و أثارها على جودة القوائم المالية، (مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 46، العدد02، 2009).

44- محمد أحمد إبراهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية- دراسة نظرية تطبيقية -، (مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، السنة الخامسة و العشرين، العدد 01 ، 2005).

45- نعيم دهمش، ظاهر شاهر القشي، الحاكمية المؤسسية بعد مرور عامين على تحديثها، (المجلة العربية للإدارة، الأردن، المجلد 23، العدد 4، 2004).

ملتقيات،مؤتمرات، وأوراق بحثية:

46- أحمد رجب عبد الرحمان، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، جامعة الملك فيصل، الرياض.

47- أشرف حنا ميخائيل، أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.

48- أشرف حنا ميخائيل، تدقيق الحسابات و أطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، بحث مقدم في المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة ، مصر

49- بن الطاهر حسين، بوطلاعة محمد، دراسة أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري، 06- 07 ماي 2012، جامعة بسكرة.

50- بن عيشي عمار، عمري سامي، تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبيية للمؤسسة واقع ورهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 07-08 ديسمبر، 2010.

51- بوزيدة حميد، يحياوي أحمد، الحوكمة العامة و أثرها على الموازنة العامة للدولة، الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة البويرة، 28_29 فيفري 2013.

52-حسن يوسف، محددات الحوكمة ومعاييرها. بنك الاستثمار القومي، جوان 2007، متاح على: http://www.saaid.net/Doat/hasn/hawkama.doc

53- دبلة فاتح، بن عيشي بشير، حوكمة الشركات كضمان لصدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى الأسواق ، متاح على: http://islamfin.go-forum.net/t2069-topic.

54- رأفت حسين مطر، آليات تدعيم المراجعة الخارجية في تدعيم حوكمة الشركات، متاح على: http://site.iugaza.edu.ps.

55- سميحة فوزي، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم 82، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2003.

56- صديقي مسعود، دريس خالد، دور حوكمة الشركات في تحقيق شفافية المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010.

57- صفاء محمد سرور، دور المنهج الإسلامي في زيادة فاعلية حوكمة الشركات، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.

58- عدنان بن حيدر بن درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، 2007، متاح على http://iefpedia.com

59- عماد حرش جاسم التميمي، الإفصاح في القوائم المالية، العراق، 2009، متاح على: http://world-acc.net/vb/showthread.php?t=8375

60- عماد محمد علي، علام حمدان، أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح، الملتقى العلمي حول الأزمة المالية الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.

61- عمر شريف، بن زروق زكية، علاقة الحوكمة بالإفصاح والشفافية في المعايير الدولية للمحاسبة، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 07-08 ديسمبر 2010.

62- فؤاد شاكر، الحكم الجيد في المصارف والمؤسسات المالية العربية حسب المعايير العالمية، المؤتمر المصرفي العربي تحت عنوان الشراكة بين العمل المصرفي والاستثمار من أجل التنمية،2005.

63- قاسم إبراهيم الحبيتي، زياد يحيى السقا، نظم المعلومات المحاسبي، (العراق، وحدة الحدباء للنشر، 2003)، متاح على: www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php

64- قورين حاج قويدر، الحوكمة المحاسبية في الجزائر، في ظل نظام المحاسبة المالية الجديد ودورها في النهوض بالسوق المالي، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية واقع رهانات وآفاق، جامعة أم البواقي، 7-8 ديسمبر2010.

65- لؤي علي زين العابدين، دراسة تحليلية تطبيقية لأثر تطبيق آليات حوكمة إدارة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.

66- مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.

67- محمد أحمد إبراهيم، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية، ورقة عمل، ندوة السوق المالية السعودية: نظرة مستقبلية، جامعة الملك خالد، 13-14 نوفمبر 2007، متاح على: http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=4665

68- محمد طارق يوسف، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات ومدى ارتباطهما بالمعايير المحاسبية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية، مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ماي، 2007.

69- محمد محمود صابر، فرض الوحدة المحاسبية في ظل المتغيرات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.

70- المعيار المحاسبي الدولي (1)، الفقرة 57، متاح على:
www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336

71- المعيار المحاسبي الدولي (24)، الفقرة 6، متاح على:
www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=336

72- مليكة زغيب، سوسن زيرق، دور النظام المحاسبي في دعم الحوكمة في الجزائر، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.

73- موسي سهام، خالدي فراح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الإداري، 06-07 ماي 2012، جامعة محمد خيضر بسكرة.

74- ناصر دادي عدون، معراج هواري، دور الإفصاح في التقارير المالية في ظل المعايير الدولية و أثره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ورقة بحثية، متاح على: www.kantakji.com/fiqh/files/manage/917.doc

75- نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، أثار نماذج الإفصاح المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية، ورقة بحثية، المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، 2012.

76- نعيم فهيم حنا، نحو حوكمة النظام الضريبي المصري، المؤتمر العلمي الخامس حول حوكمة الشركات و أبعادها المحاسبية و الإدارية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر 2005.

77- وليد ناجي الحيالي، معايير المحاسبة الدولية "الأدوات المالية"، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك.

78- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، اصدار 2009.

المراجع باللغة الأجنبية

79- Anne le Manh, Catherine Maillet, le meilleur des normes comptables internationales IAS/IFRS, (paris, Édition Foucher, 4e Édition, 2010)

80- quality of accountant information, Arab Britich Academy for Higher Education, available at: www.abahe.co.uk.

81- Ciril L, l'information comptable et financière, 2011, disponible sur : http://www.becompta.be/modules/newbb/sujet-3631.html.

82- E. Ebobdo, W. mandzila, la gouvernance de l'entreprise une approche par l'audite et contrôle interne, (paris, edition Harmattan, 2005).

83- Hermansson, Dana R, and Rettenberg, Internal Audit and organizational governance, the institute of internal Auditors, research foundation,2003.

84- Jaques renard, théorie et pratiques de l'audite interne, (paris, edition d'organisation, 6eme edition, 2007)
85- Michael Jensen and Clifford Smith, Stockholder, Manager, And Creditor Interests:

Applications Of Agency Theory , Harvard University Press, December 2000, available at

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=173461

86- OCDE, Principes de la gouvernement d'entreprise, 2004, sur le site d'Internet :
87- Samir Marouani, le projet du nouveau système comptable financier algérien anticiper et préparer le passage du PCN 1975 aux normes IFRS, magister en sciences de gestion, l'école supérieur du commerce, Alger, 2006

قوانين:

88- code comptable, (Algerie, berti editions, édition profitionnelle, 2010-2011)
Article 01,02 , 03,

مواقع الكترونية:

89- www.focusifrs.com
90- www.hawkama.net
91- www.iasplus.com/en / standards /standards49
92- http://www.iasb.org
93- http://www.oecd.org

الملاحق

الملحق رقم: (01)

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

تقوم الطالبة بإعداد بحث بعنوان " **أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية** " و الذي يندرج ضمن متطلبات الحصول على درجة الماستر في علوم التسيير تخصص محاسبة و تدقيق، و بغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الأسئلة الموجودة بهذه الاستمارة و هذا من أجل التعرف على أرائكم ، و حتى يتم التوصل إلى نتائج موضوعية يلتمس من سيادتكم الإجابة على جميع الأسئلة بكل عناية و وضوح. كما أحيطكم علما أن إجابتكم لن تستخدم إلا لأغراض علمية، كما تتشرف الطالبة بتزويدكم بنسخة من هذا البحث أو نتائجه في حالة اهتمامكم بها.

و أخيرا أشكر لكم حسن تعاونكم و مساهماتكم في هذا البحث.

الطالبة: قاضي فاطمة الزهراء.

Kdz.8957@ymail.com

أولا: البيانات العامة

1- عنوان البريد الالكتروني .....

2- الشهادة العلمية: ..... الشهادة المهنية: .....

3- المهنة: ..... الخبرة: .....

4- المؤسسة: ..... مكان تواجدها: .....

5- القطاع الذي تنتمي إليه: أعمال حرة ☐ قطاع حكومي ☐ قطاع خاص ☐

ثانيا: محاور الاستبيان

المحور الأول: إطار تمهيدي

1-هل ترى أن حوكمة الشركات هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول و موارد الشركة، بهدف تحقيق مصالح الأطراف التي لها علاقة بالشركة؟

نعم ☐ لا ☐ بدون جواب ☐

إذا كانت الإجابة على السؤال السابق بنعم فهل تعتقد سيادتكم أن مفهوم حوكمة الشركات يتسع ليشمل:

☐ إدارة الشركة لتعظيم أدائها ؛

☐ تنفيذ الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش، و تضارب المصالح، و التصرف غير المقبول؛

☐ أنظمة تستخدم للرقابة على المؤسسة، و مجلس إدارتها و أعضائه؛

☐ أنظمة يتم بموجبها إدارة الشركة و الرقابة عليها، وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق و المسؤوليات بين المشاركين، ويرسم القواعد و لإجراءات متعلقة باتخاذ القرارات.

2-هل ترى أن المعلومات المحاسبية هي من بين أهم المحددات الرئيسية لحوكمة الشركات؟

☐ نعم ☐ لا ☐ بدون جواب

إذا كانت الإجابة على السؤال السابق (بنعم) ، في رأيك لماذا:

☐ تحكم الإدارة في المعلومات المحاسبية و المالية؛

☐ أهمية المعلومات المحاسبية و المالية بالنسبة للمساهمين (المالكين) ؛

☐ تعتبر أداة اتصال بين المؤسسة و مختلف الشركاء ؛

☐ أمور أخرى، حدد.....

الرقم	البيان	أتفق تماما	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
المحور الثاني: و جود أساس محكم و فعال لحوكمة الشركات						
03	وجود أساس محكم و فعال لقواعد الحوكمة يعمل على رفع مستوى الشفافية و الكفاءة في التقارير المالية التي تنشرها الشركات.					
04	يكفل إطار حوكمة الشركات إعداد المعلومات و الإفصاح عنها بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية					
05	وجود إطار فعال لحوكمة الشركات يعزز الرقابة داخل الشركة و بالتالي يعزز الإفصاح المحاسبي					
06	تتمتع الشركة بميزة تنافسية ملموسة عن منافسيها نتيجة لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات					
المحور الثالث: مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة						
07	نسبة الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين في مجلس الإدارة تعزز ثقة مستعملي التقارير المالية					

		أتفق تماما	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
08	مستوى الخبرة و المؤهل العلمي لأعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الإفصاح و بالتالي يعزز جودة التقارير المالية					
09	إخضاع أعضاء مجلس الإدارة للمساءلة يزيد من مستوى الشفافية في المعلومات المفصح بها					
10	إخضاع المديرين التنفيذيين للمساءلة من قبل أعضاء مجلس الإدارة يزيد من مستوى الشفافية					
11	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة يعزز ثقة المستثمرين في أسهم هذه الشركة					
المحور الرابع: مبدأ حماية حقوق المساهمين و المستثمرين						
12	حوكمة الشركات تعمل على المساواة و العدالة بين المساهمين و الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة					
13	حق المساهمين في الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة يزيد من التوسع في الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية .					
14	زيادة شعور المساهمين بالثقة و ضمان حقوقهم يتم بالإفصاح عن تعاملاتهم الخاصة					
15	كلما زادت جودة التقارير المالية تزيد حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية					
16	يحق للمساهمين الحصول على معلومات حول حقوق التصويت المرتبطة بكافة فئات الأسهم قبل شراء الأسهم					
المحور الخامس: مبدأ دور أصحاب المصالح						
17	يساهم الإفصاح المحاسبي في تحديد حقوق ذوي المصالح و بالتالي إتاحة الفرصة لتعويضهم عند انتهاك حقوقهم					
18	مشاركة أصحاب المصالح في عملية حوكمة الشركات يكفل لهم الحصول على المعلومات المتصلة بهم و هذا ما يزيد من درجة الإفصاح في القوائم المالية					
19	يسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وتكفل لهم هذه الآليات تحسين مستويات الأداء					

		أتفق تماما	أتفق	أتفق لحد ما	لا أتفق	لا أتفق تماما
20	يعمل إطار حوكمة الشركات على تأكيد احترام حقوق أصحاب المصالح و ذلك من خلال الإفصاح عن القانون التأسيسي للشركة					
المحور السادس: مبدأ الإفصاح و الشفافية						
21	في ظل حوكمة الشركات المسؤولون يقومون بإدخال تحسينات مستمرة على أساليب الإفصاح لتحقيق جودة أعلى للمعلومات المحاسبية و المالية					
22	توفر حوكمة الشركات قنوات لنشر المعلومات الكافية و في التوقيت المناسب و بطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة					
23	تحفز الحوكمة الشركات المدرجة في البورصة بالإفصاح ما يمكن من الحصول على معلومات بصفة دورية و مستمرة					
24	تؤدي حوكمة الشركات للانتقال من الإفصاح الاختياري للإفصاح الإجباري					
المحور السابع: معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر						
25	ضعف الهياكل الإدارية و عدم تحديد المسؤوليات و الصلاحيات داخل الشركات الجزائرية يحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات					
26	عدم اهتمام المساهمين بجودة المعلومات المحاسبية التي تقدمها إدارة الشركات الجزائرية أدى إلى إهمال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات					

27- تأخر اعتماد الشركات الجزائرية لمبادئ الحوكمة راجع إلى :

☐ عدم وجود لوائح و قوانين تلزم ذلك ؛

☐ عدم كفاءة السوق المالية الجزائرية ؛

☐ نقص الوعي و الإلمام بمفاهيم حوكمة الشركات؛

☐ عدم امتلاكها لمؤهلات و خاصة الموارد البشرية المتخصصة؛

جواب آخر .....

الملحق رقم (02)

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université de bouira

Faculté des sciences économique,

et commercial et de gestions

Pour la réalisation d'un projet de master sur **:**

****l'influence de gouvernance des sociétés sur la divulgation comptable et la qualité des rapports financiers****

Je me permets de solliciter votre concours dans le cadre d'une enquête sur les avis des académiciens et professionnels sur un ensemble de questions dans le domaine de la comptabilité en Algérie.

Compte tenu de l'importance que revêt cette étude pour moi, et aussi de son intérêt potentiel pour la profession, j'espère que vous acceptez de me fournir les réponses au questionnaire ci-joint.

Je me tiens à votre disposition pour tous renseignement complémentaire, et je vous remercie d'avance pour votre collaboration à cette étude.

Veuillez agréer mes meilleures salutations.

Informations générales :

1- Diplôme universitaire: …….. diplôme professionnel: …….
2- Profession :……..... Expérience :…….……ans
3- D'entreprise : …… Wilaya/lieu ……
4- Secteur : travaux libérales ☐ public ☐ privé ☐

Les axes de questionnaire:

Axe 01 : cadre préliminaire

1 – pensez-vous que la gouvernance des sociétés est la méthode utilisée par l'autorité pour gerer les actifs et les ressources de la société, afin de réaliser les intérêts des actionnaires et les autre parties liées à la société ?

Oui ☐ Non ☐ ☐ sans réponse

Si votre réponse est oui, pensez-vous qu'on peut étendre la gouvernance au :

☐ Gérer la société pour maximiser sa performance ;
☐ L'exécution des règlements dignes de l'évitement ou la diminution de la fraude, les conflits d'intérêts, le comportement inacceptable;
☐ Des Systèmes utilisés pour contrôler l'entreprise, son conseil d'administration et ses membres;

☐ des systèmes sur lesquels la gestion et le contrôle de l'entreprise sont basés, conformément à une structure qui Détermine la répartition des droits et des responsabilités entre les participants, et qui détermine les règles et les procédures de prise de décision;

autre réponse…….

2- est ce vous voyez que les informations comptables et financières sont parmi les déterminants principales pour la gouvernance des sociétés ?

☐ Oui ☐ Non ☐ Sans réponse

Si votre repense est oui, pourquoi ?

☐ L'autorité de l'administration sur les informations comptables et financières;
☐ l'importance des information comptable et financières pour les actionnaires
☐ L'information est un outil de communication entre l'entreprise et les différents partenaires ;

autre réponse…….

N°		entièrement d'accord	d'accord	d'accord dans une certaine mesure	pas d'accordd	pas d'accord complètement
Axe 2 : l'existence des principes efficace de gouvernance des sociétés						
03	l'existence de principe de gouvernance conduit à une hausse du niveau de transparence et la qualité des rapports financiers publiés par la société					
04	l'existence de principe de gouvernance renforce le contrôle à l'intérieur de la société, et ensuite renforcer la divulgation					
05	l'existence de principe de gouvernance engendre la présentation des information selon les critères de la qualité comptable et financière					
06	La société qui applique les principes de la gouvernance se distingue par performance de compétitivité					
Axe 03 : principe de responsabilités du conseil d'administration						
07	Le nombre de membre indépendants en conseil d'administration amplifier la fiabilité chez les utilisateurs du rapports financiers					

08	l'expérience et le niveau scientifique des membres de conseil d'administration conduit au niveau de divulgation plus haut, par conséquent la qualité des rapports financiers					
09	La soumission du conseil d'administration à contrôler induit une haut niveau de transparence dans les informations présentées par les sociétés					
10	Le contrôle des dirigent par le conseil d'administrassions engendre un niveau de transparence plus important					
11	Nombre de réunions du conseil d'administration renforce le confiance des investisseurs dans les actions de la société					
Axe 04 : principe de la protection des droits des actionnaires et les investisseurs						
12	La gouvernance des sociétés fait que l'égalité et la justice entre les actionnaires et limite l'influence des responsabilités					
13	Le droit d'accès des actionnaires à l'ensemble des informations liées à des principaux changements dans l'entreprise, contribue à la qualité des états financiers.					
14	l'augmentation de la confiance chez les actionnaires et la garantie de leur droits il demande la divulgation de leurs propre opération					
15	La qualité des rapports financiers protège les droits des petits actionnaires					

16	le droit des actionnaires éventuelles à l'information relative au droit de vote des actionnaires avant l'acquisition des actions					
Axe 05 : principe de rôle des parties prenantes						
17	Divulgation comptable contribue à déterminer les droits des parties des parties prenantes Et c'est ainsi que la possibilité d'être indemnisé Lorsque leurs droits sont violés					
18	participation des personnes ayant des intérêts avec l'entreprise à la gouvernance de cette dernière, permet à ces derniers l'accès aux informations relatives à leurs intérêts, ceci améliore la sincérité des états financiers.					
19	dans le contexte de gouvernance des sociétés, les Parties prenantes a impliqués dans l'amélioration des niveaux de performance					
20	le contexte de gouvernance des entreprises garantie les droits des ayants des intérêts avec l'entreprise à travers la publication des statuts de l'entreprise					
Axe 06 : principe de divulgation et transparence						
21	dans le cadre de la gouvernance,les responsables introduisent des améliorations permanentes en matière de méthodes de sincérités des états financiers pour assurer la qualité des informations communiquées.					
22	la gouvernance des entreprises garantie les canaux de publication des informations en temps approprié et d'une manière équitable pour toutes les parties concernées.					

23	la gouvernance des sociétés cotée en bourse motive le principe de publication des informations d'une manière périodique.					
24	la gouvernance conduit à la publication obligatoire des information au lieu de la publication facultative.					
25	L'affaiblissement des structures administratives et l'omission de déterminationsdes responsabilités et des pouvoirs au sein des entreprises algériennes limitent l'application des principes de gouvernance des sociétés					
26	le manque d'intérêt des actionnaire à la qualité de l'information comptable qui se présente par les société algérienne entrainé la non-application des principes de la gouvernance					

27- Le retard observé par les sociétés Algériennes dans l'application des principes de la gouvernance relève de :

- ☐ Absence des lois obligeant les sociétés
- ☐ Absence d'un marché financier actif
- ☐ Manque de sensibilisation aux principes de la gouvernance
- ☐ Manque de compétence surtout les ressources humaine spécialisé.

Autre réponse……

Frequencies

Statistics

		V1	V2	V3	V4	V5
N	Valid	68	68	68	68	68
	Missing	0	0	0	0	0

Frequency Table

Diplôme universitaire

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	Déplome études sesecondaires	12	17,6	17,6	17,6
	universitaire	22	32,4	32,4	50,0
	poste graduation	34	50,0	50,0	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

diplôme professionnel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	agrées en comptabilité	17	25,0	25,0	25,0
	autre diplome professionel	14	20,6	20,6	45,6
	sans diplome professinnel	37	54,4	54,4	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Profession

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	académiciens	28	41,2	41,2	41,2
	professionnels	40	58,8	58,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Expérience

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	inf à 5 ans	31	45,6	45,6	45,6
	entre 5 et 10 ans	12	17,6	17,6	63,2
	entre 11 et 20 ans	12	17,6	17,6	80,9
	sup à 20 ans	13	19,1	19,1	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

Secteur de travail

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	travaus libérales	14	20,6	20,6	20,6
	public	48	70,6	70,6	91,2
	privé	6	8,8	8,8	100,0
	Total	68	100,0	100,0	

AXE 01
Frequencies

Statistics

V3			V6	V7	V8	V9	V10	V11	V12
académiciens	N	Valid	28	7	11	7	12	28	7
		Missing	0	21	17	21	16	0	21
professionnels	N	Valid	40	6	7	6	8	40	14
		Missing	0	34	33	34	32	0	26

Frequency Table

v6: pensez-vous que la gouvernance des sociétés est la méthode utilisée par l'autorité pour gérer les actifs et les ressources de la société, afin de réaliser les intérêts des actionnaires et les autre parties liées à la société ?

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	OUI	20	71,4	71,4	71,4
		NON	6	21,4	21,4	92,9
		SANS REPONCE	2	7,1	7,1	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	OUI	18	45,0	45,0	45,0
		NON	13	32,5	32,5	77,5
		SANS REPONCE	9	22,5	22,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V7: CHOIX 01: Gérer la société pour maximiser sa performance

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	7	25,0	100,0	100,0
	Missing	System	21	75,0		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	6	15,0	100,0	100,0
	Missing	System	34	85,0		
	Total		40	100,0		

V8 : CHOIX 02: L'exécution des règlements dignes de l'évitement ou la diminution de la fraude, les conflits d'intérêts, le comportement inacceptable

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	11	39,3	100,0	100,0
	Missing	System	17	60,7		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	7	17,5	100,0	100,0
	Missing	System	33	82,5		
	Total		40	100,0		

V9 : CHOIX 03: Des Systèmes utilisés pour contrôler l'entreprise, son conseil d'administration et ses membres

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	7	25,0	100,0	100,0
	Missing	System	21	75,0		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	6	15,0	100,0	100,0
	Missing	System	34	85,0		
	Total		40	100,0		

V10 : CHOIX 04 : des systèmes sur lesquels la gestion et le contrôle de l'entreprise sont basés, conformément à une structure qui Détermine la répartition des droits et des responsabilités entre les participants, et qui détermine les règles et les procédures de prise de décision

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	12	42,9	100,0	100,0
	Missing	System	16	57,1		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	8	20,0	100,0	100,0
	Missing	System	32	80,0		
	Total		40	100,0		

V11: est ce vous voyez que les informations comptables et financières sont parmi les déterminants principales pour la gouvernance des sociétés ?

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	24	85,7	85,7	85,7
		non	3	10,7	10,7	96,4
		sans reponse	1	3,6	3,6	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	oui	28	70,0	70,0	70,0
		non	11	27,5	27,5	97,5
		sans reponse	1	2,5	2,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V12: CHOIX 01: L'autorité de l'administration sur les informations comptables et financières

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	7	25,0	100,0	100,0
	Missing	System	21	75,0		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	14	35,0	100,0	100,0
	Missing	System	26	65,0		
	Total		40	100,0		

V13: CHOIX 02: l'importance des information comptable et financières pour les actionnaires

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	16	57,1	100,0	100,0
	Missing	System	12	42,9		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	13	32,5	100,0	100,0
	Missing	System	27	67,5		
	Total		40	100,0		

V14: CHOIX 03: L'information est un outil de communication entre l'entreprise et les différents partenaires

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	15	53,6	100,0	100,0
	Missing	System	13	46,4		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	oui	14	35,0	100,0	100,0
	Missing	System	26	65,0		
	Total		40	100,0		

AXE 02:
Frequencies

Statistics

V3			V15	V16	V17	V18
académiciens	N	Valid	28	28	28	28
		Missing	0	0	0	0
	Mean		4,25	4,2857	4,46	3,79
	Std. Deviation		1,14	,8968	,84	1,17
professionnels	N	Valid	40	40	40	40
		Missing	0	0	0	0
	Mean		3,88	3,7750	3,90	3,23
	Std. Deviation		1,14	,9737	,98	1,15

Frequency Table

V15 : l'existence de principe de gouvernance conduit à une hausse du niveau de transparence et la qualité des rapports financiers publiés par la société

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	1	3,6	3,6	3,6
		pas d'accord	2	7,1	7,1	10,7
		d'accord dans une certaine mesure	3	10,7	10,7	21,4
		d'accord	5	17,9	17,9	39,3
		entièrement d'accord	17	60,7	60,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	2	5,0	5,0	5,0
		pas d'accord	2	5,0	5,0	10,0
		d'accord dans une certaine mesure	10	25,0	25,0	35,0
		d'accord	11	27,5	27,5	62,5
		entièrement d'accord	15	37,5	37,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V16 : l'existence de principe de gouvernance renforce le contrôle à l'intérieur de la société, et ensuite renforcer la divulgation

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,6	3,6
		d'accord dans une certaine mesure	5	17,9	17,9	21,4
		d'accord	7	25,0	25,0	46,4
		entièrement d'accord	15	53,6	53,6	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	1	2,5	2,5	2,5
		pas d'accord	3	7,5	7,5	10,0
		d'accord dans une certaine mesure	9	22,5	22,5	32,5
		d'accord	18	45,0	45,0	77,5
		entièrement d'accord	9	22,5	22,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V17 : l'existence de principe de gouvernance engendre la présentation des information selon les critères de la qualité comptable et financière

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,6	3,6
		d'accord dans une certaine mesure	3	10,7	10,7	14,3
		d'accord	6	21,4	21,4	35,7
		entièrement d'accord	18	64,3	64,3	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	1	2,5	2,5	2,5
		pas d'accord	2	5,0	5,0	7,5
		d'accord dans une certaine mesure	9	22,5	22,5	30,0
		d'accord	16	40,0	40,0	70,0
		entièrement d'accord	12	30,0	30,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V18 : La société qui applique les principes de la gouvernance se distingue par performance de compétitivité

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord cmplètement	2	7,1	7,1	7,1
		pas d'accord	1	3,6	3,6	10,7
		d'accord dans une certaine mesure	7	25,0	25,0	35,7
		d'accord	9	32,1	32,1	67,9
		enièrement d'accord	9	32,1	32,1	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord cmplètement	3	7,5	7,5	7,5
		pas d'accord	7	17,5	17,5	25,0
		d'accord dans une certaine mesure	12	30,0	30,0	55,0
		d'accord	12	30,0	30,0	85,0
		enièrement d'accord	6	15,0	15,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

AXE 03 :
Frequencies

Statistics

V3			V19	V20	V21	V22	V23
académiciens	N	Valid	28	28	28	27	28
		Missing	0	0	0	1	0
	Mean		3,25	3,79	4,39	4,41	3,04
	Std. Deviation		1,35	1,07	,79	,89	1,17
professionnels	N	Valid	40	40	40	40	40
		Missing	0	0	0	0	0
	Mean		3,33	4,22	3,95	3,93	3,03
	Std. Deviation		1,19	,95	,96	1,10	1,35

Frequency Table

V19 : Le nombre de membre indépendants en conseil d'administration amplifier la fiabilité chez les utilisateurs du rapports financiers

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	2	7,1	7,1	7,1
		pas d'accord	9	32,1	32,1	39,3
		d'accord dans une certaine mesure	4	14,3	14,3	53,6
		d'accord	6	21,4	21,4	75,0
		entièrement d'accord	7	25,0	25,0	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	3	7,5	7,5	7,5
		pas d'accord	7	17,5	17,5	25,0
		d'accord dans une certaine mesure	11	27,5	27,5	52,5
		d'accord	12	30,0	30,0	82,5
		entièrement d'accord	7	17,5	17,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V20 : l'expérience et le niveau scientifique des membres de conseil d'administration conduit au niveau de divulgation plus haut, par conséquent la qualité des rapports financiers

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	4	14,3	14,3	14,3
		d'accors dans une certaine mesure	7	25,0	25,0	39,3
		d'accord	8	28,6	28,6	67,9
		entièrement d'accord	9	32,1	32,1	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	3	7,5	7,5	7,5
		d'accors dans une certaine mesure	5	12,5	12,5	20,0
		d'accord	12	30,0	30,0	50,0
		entièrement d'accord	20	50,0	50,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V21 : La soumission du conseil d'administration à contrôler induit une haut niveau de transparence dans les informations présentées par les sociétés

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,6	3,6
		d'accord dans une certaine mesure	2	7,1	7,1	10,7
		d'accord	10	35,7	35,7	46,4
		entièrement d'accord	15	53,6	53,6	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	3	7,5	7,5	7,5
		d'accord dans une certaine mesure	10	25,0	25,0	32,5
		d'accord	13	32,5	32,5	65,0
		entièrement d'accord	14	35,0	35,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V22 : Le contrôle des dirigent par le conseil d'administrassions engendre un niveau de transparence plus important

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,7	3,7
		d'accord dans une certaine mesure	4	14,3	14,8	18,5
		d'accord	5	17,9	18,5	37,0
		entièrement d'accord	17	60,7	63,0	100,0
		Total	27	96,4	100,0	
	Missing	System	1	3,6		
	Total		28	100,0		
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	1	2,5	2,5	2,5
		pas d'accord	4	10,0	10,0	12,5
		d'accord dans une certaine mesure	7	17,5	17,5	30,0
		d'accord	13	32,5	32,5	62,5
		entièrement d'accord	15	37,5	37,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V23 : Nombre de réunions du conseil d'administration renforce le confiance des investisseurs dans les actions de la société

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	2	7,1	7,1	7,1
		pas d'accord	8	28,6	28,6	35,7
		d'accors dans une certaine mesure	9	32,1	32,1	67,9
		d'accord	5	17,9	17,9	85,7
		entièrement d'accord	4	14,3	14,3	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	7	17,5	17,5	17,5
		pas d'accord	8	20,0	20,0	37,5
		d'accors dans une certaine mesure	8	20,0	20,0	57,5
		d'accord	11	27,5	27,5	85,0
		entièrement d'accord	6	15,0	15,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

AXE 04:
Frequencies

Statistics

V3			V24	V25	V26	V27	V28
académiciens	N	Valid	28	28	28	28	28
		Missing	0	0	0	0	0
	Mean		4,25	4,11	3,39	4,43	4,25
	Std. Deviation		1,08	,79	1,31	,79	,80
professionnels	N	Valid	40	40	40	39	40
		Missing	0	0	0	1	0
	Mean		3,93	3,95	3,83	4,03	3,85
	Std. Deviation		,94	,88	,98	,96	,86

Frequency Table

V24 : La gouvernance des sociétés fait que l'égalité et la justice entre les actionnaires et limite l'influence des responsabilités

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accors complètement	1	3,6	3,6	3,6
		pas daccord	1	3,6	3,6	7,1
		d'accord dans certaine mesure	4	14,3	14,3	21,4
		d'accord	6	21,4	21,4	42,9
		entièrement d'accord	16	57,1	57,1	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accors complètement	1	2,5	2,5	2,5
		pas daccord	3	7,5	7,5	10,0
		d'accord dans certaine mesure	4	10,0	10,0	20,0
		d'accord	22	55,0	55,0	75,0
		entièrement d'accord	10	25,0	25,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V25 : Le droit d'accès des actionnaires à l'ensemble des informations liées à des principaux changements dans l'entreprise, contribue à la qualité des états financiers.

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	d'accord dans une certaine mesure	7	25,0	25,0	25,0
		d'accord	11	39,3	39,3	64,3
		entièrement daccord	10	35,7	35,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	2	5,0	5,0	5,0
		d'accord dans une certaine mesure	10	25,0	25,0	30,0
		d'accord	16	40,0	40,0	70,0
		entièrement daccord	12	30,0	30,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V26 : l'augmentation de la confiance chez les actionnaires et la garantie de leur droits il demande la divulgation de leurs propre opération

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	3	10,7	10,7	10,7
		pas d'accord	5	17,9	17,9	28,6
		d'accord dans une certaine mesure	4	14,3	14,3	42,9
		d'accord	10	35,7	35,7	78,6
		entièrement d'accord	6	21,4	21,4	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	5	12,5	12,5	12,5
		d'accord dans une certaine mesure	8	20,0	20,0	32,5
		d'accord	16	40,0	40,0	72,5
		entièrement d'accord	11	27,5	27,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V27 : La qualité des rapports financiers protège les droits des petits actionnaires

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,6	3,6
		d'accord dans une certaine mesure	2	7,1	7,1	10,7
		d'accord	9	32,1	32,1	42,9
		entièrement d'accord	16	57,1	57,1	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	3	7,5	7,7	7,7
		d'accord dans une certaine mesure	8	20,0	20,5	28,2
		d'accord	13	32,5	33,3	61,5
		entièrement d'accord	15	37,5	38,5	100,0
		Total	39	97,5	100,0	
	Missing	System	1	2,5		
	Total		40	100,0		

V28 : le droit des actionnaires éventuelles à l'information relative au droit de vote des actionnaires avant l'acquisition des actions

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,6	3,6
		d'accord dans une certaine mesure	3	10,7	10,7	14,3
		d'accord	12	42,9	42,9	57,1
		entièrement d'accord	12	42,9	42,9	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	3	7,5	7,5	7,5
		d'accord dans une certaine mesure	9	22,5	22,5	30,0
		d'accord	19	47,5	47,5	77,5
		entièrement d'accord	9	22,5	22,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

AXE 05 :
Frequencies

Statistics

V3			V29	V30	V31	V32
académiciens	N	Valid	28	28	28	28
		Missing	0	0	0	0
	Mean		4,21	4,00	4,21	3,82
	Std. Deviation		,74	,98	,88	1,09
professionnels	N	Valid	40	40	40	40
		Missing	0	0	0	0
	Mean		3,85	3,68	3,88	3,90
	Std. Deviation		,80	,83	,76	,73

Frequency Table

V29 : Divulgation comptable contribue à déterminer les droits des parties des parties prenantes Et c'est ainsi que la possibilité d'être indemnisé Lorsque leurs droits sont violés

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	d'accord dans une certaine mesure	5	17,9	17,9	17,9
		d'accord	12	42,9	42,9	60,7
		entièrement d'accord	11	39,3	39,3	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	2	5,0	5,0	5,0
		d'accord dans une certaine mesure	10	25,0	25,0	30,0
		d'accord	20	50,0	50,0	80,0
		entièrement d'accord	8	20,0	20,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V30 : participation des personnes ayant des intérêts avec l'entreprise à la gouvernance de cette dernière, permet à ces derniers l'accès aux informations relatives à leurs intérêts, ceci améliore la sincérité des états financiers

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	3	10,7	10,7	10,7
		d'accord dans une certaine mesure	4	14,3	14,3	25,0
		d'accord	11	39,3	39,3	64,3
		entièrement d'accord	10	35,7	35,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	1	2,5	2,5	2,5
		pas d'accord	2	5,0	5,0	7,5
		d'accord dans une certaine mesure	10	25,0	25,0	32,5
		d'accord	23	57,5	57,5	90,0
		entièrement d'accord	4	10,0	10,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V31 : dans le contexte de gouvernance des sociétés, les Parties prenantes a impliqués dans l'amélioration des niveaux de performance

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	1	3,6	3,6	3,6
		d'accord dans une certaine mesure	5	17,9	17,9	21,4
		d'accord	9	32,1	32,1	53,6
		entièrement d'accord	13	46,4	46,4	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	2	5,0	5,0	5,0
		d'accord dans une certaine mesure	8	20,0	20,0	25,0
		d'accord	23	57,5	57,5	82,5
		entièrement d'accord	7	17,5	17,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V32 : le contexte de gouvernance des entreprises garantie les droits des ayants des intérêts avec l'entreprise à travers la publication des statuts de l'entreprise

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	2	7,1	7,1	7,1
		d'accord dans une certaine mesure	7	25,0	25,0	32,1
		d'accord	11	39,3	39,3	71,4
		entièrement d'accord	8	28,6	28,6	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	1	2,5	2,5	2,5
		d'accord dans une certaine mesure	11	27,5	27,5	30,0
		d'accord	19	47,5	47,5	77,5
		entièrement d'accord	9	22,5	22,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

AXE 06:
Frequencies

Statistics

V3			V33	V34	V35	V36
académiciens	N	Valid	28	28	28	28
		Missing	0	0	0	0
	Mean		4,07	4,18	4,54	3,89
	Std. Deviation		1,05	1,06	,64	1,10
professionnels	N	Valid	39	40	40	40
		Missing	1	0	0	0
	Mean		4,03	4,05	4,18	3,50
	Std. Deviation		,90	,99	,81	1,13

V33 : dans le cadre de la gouvernance,les responsables introduisent des améliorations permanentes en matière de méthodes de sincérités des états financiers pour assurer la qualité des informations communiquées

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	3	10,7	10,7	10,7
		d'accord dans une certaine mesure	5	17,9	17,9	28,6
		d'accord	7	25,0	25,0	53,6
		entièrement d'accord	13	46,4	46,4	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	3	7,5	7,7	7,7
		d'accord dans une certaine mesure	6	15,0	15,4	23,1
		d'accord	17	42,5	43,6	66,7
		entièrement d'accord	13	32,5	33,3	100,0
		Total	39	97,5	100,0	
	Missing	System	1	2,5		
	Total		40	100,0		

V34 : la gouvernance des entreprises garantie les canaux de publication des informations en temps approprié et d'une manière équitable pour toutes les parties concernées

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	1	3,6	3,6	3,6
		pas d'accord	1	3,6	3,6	7,1
		d'accord dans une certaine mesure	4	14,3	14,3	21,4
		d'accord	8	28,6	28,6	50,0
		entièrement d'accord	14	50,0	50,0	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord	4	10,0	10,0	10,0
		d'accord dans une certaine mesure	6	15,0	15,0	25,0
		d'accord	14	35,0	35,0	60,0
		entièrement d'accord	16	40,0	40,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V35 : la gouvernance des sociétés cotée en bourse motive le principe de publication des informations d'une manière périodique

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	d'accord dans une certaine mesure	2	7,1	7,1	7,1
		d'accord	9	32,1	32,1	39,3
		entièrement d'accord	17	60,7	60,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	d'accord dans une certaine mesure	10	25,0	25,0	25,0
		d'accord	13	32,5	32,5	57,5
		entièrement d'accord	17	42,5	42,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V36 : la gouvernance conduit à la publication obligatoire des information au lieu de la publication facultative

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord	4	14,3	14,3	14,3
		d'accord dans une certaine mesure	6	21,4	21,4	35,7
		d'accord	7	25,0	25,0	60,7
		entièrement d'accord	11	39,3	39,3	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	2	5,0	5,0	5,0
		pas d'accord	7	17,5	17,5	22,5
		d'accord dans une certaine mesure	7	17,5	17,5	40,0
		d'accord	17	42,5	42,5	82,5
		entièrement d'accord	7	17,5	17,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

AXE 07:
Frequencies

Statistics

V3			V37	V38
académiciens	N	Valid	28	28
		Missing	0	0
	Mean		4,54	3,36
	Std. Deviation		,64	1,50
professionnels	N	Valid	40	40
		Missing	0	0
	Mean		4,00	3,28
	Std. Deviation		1,06	1,41

V37 : L'affaiblissement des structures administratives et l'omission de déterminationsdes responsabilités et des pouvoirs au sein des entreprises algériennes limitent l'application des principes de gouvernance des sociétés

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	d'accord dans une certaine mesure	2	7,1	7,1	7,1
		d'accord	9	32,1	32,1	39,3
		entièrement d'accord	17	60,7	60,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	1	2,5	2,5	2,5
		pas d'accord	3	7,5	7,5	10,0
		d'accord dans une certaine mesure	7	17,5	17,5	27,5
		d'accord	13	32,5	32,5	60,0
		entièrement d'accord	16	40,0	40,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V38 : le manque d'intérêt des actionnaire à la qualité de l'information comptable qui se présente par les société algérienne entrainé la non-application des principes de la gouvernance

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	pas d'accord complètement	3	10,7	10,7	10,7
		pas d'accord	8	28,6	28,6	39,3
		d'accord dans une certaine mesure	3	10,7	10,7	50,0
		d'accord	4	14,3	14,3	64,3
		entièrement d'accord	10	35,7	35,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	pas d'accord complètement	7	17,5	17,5	17,5
		pas d'accord	5	12,5	12,5	30,0
		d'accord dans une certaine mesure	7	17,5	17,5	47,5
		d'accord	12	30,0	30,0	77,5
		entièrement d'accord	9	22,5	22,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

Le retard observé par les sociétés Algériennes dans l'application des principes de la gouvernance relève de :

Statistics

V3			V39	V40	V41	V42
académiciens	N	Valid	28	28	28	28
		Missing	0	0	0	0
professionnels	N	Valid	40	40	40	40
		Missing	0	0	0	0

Frequency Table

V39 : CHOIX 01: Absence des lois obligeant les sociétés

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	15	53,6	53,6	53,6
		non	13	46,4	46,4	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	oui	16	40,0	40,0	40,0
		non	24	60,0	60,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V40 : CHOIX 02 : Absence d'un marché financier actif

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	18	64,3	64,3	64,3
		non	10	35,7	35,7	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	oui	20	50,0	50,0	50,0
		non	20	50,0	50,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V41 : CHOIX 03: -Manque de sensibilisation aux principes de la gouvernance

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	17	60,7	60,7	60,7
		non	11	39,3	39,3	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	oui	23	57,5	57,5	57,5
		non	17	42,5	42,5	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

V42 : CHOIX 04: Manque de compétence surtout les ressources humaine spécialisé

V3			Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
académiciens	Valid	oui	13	46,4	46,4	46,4
		non	14	50,0	50,0	96,4
		11	1	3,6	3,6	100,0
		Total	28	100,0	100,0	
professionnels	Valid	oui	18	45,0	45,0	45,0
		non	22	55,0	55,0	100,0
		Total	40	100,0	100,0	

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
V6	Equal variances assumed	4,406	,040	-2,315	66	,024	-,42	,18	-,78	-5,75E-02
	Equal variances not assumed			-2,420	65,221	,018	-,42	,17	-,76	-7,31E-02
V7	Equal variances assumed	4,107	,047	-1,025	66	,309	-,10	9,76E-02	-,29	9,48E-02
	Equal variances not assumed			-,989	50,636	,327	-,10	,10	-,30	,10
V8	Equal variances assumed	14,032	,000	-2,035	66	,046	-,22	,11	-,43	-4,16E-03
	Equal variances not assumed			-1,946	48,477	,057	-,22	,11	-,44	7,21E-03
V9	Equal variances assumed	,909	,344	-,483	66	,631	-5,00E-02	,10	-,26	,16
	Equal variances not assumed			-,476	55,029	,636	-5,00E-02	,11	-,26	,16
V10	Equal variances assumed	12,843	,001	-1,638	66	,106	-,19	,12	-,43	4,23E-02
	Equal variances not assumed			-1,545	45,706	,129	-,19	,12	-,44	5,85E-02
V11	Equal variances assumed	4,031	,049	-1,175	66	,244	-,15	,12	-,40	,10
	Equal variances not assumed			-1,196	61,688	,236	-,15	,12	-,39	9,83E-02
V12	Equal variances assumed	3,264	,075	,870	66	,387	,10	,11	-,13	,33
	Equal variances not assumed			,885	61,412	,380	,10	,11	-,13	,33
V13	Equal variances assumed	2,332	,132	-2,055	66	,044	-,25	,12	-,49	-7,01E-03
	Equal variances not assumed			-2,033	55,970	,047	-,25	,12	-,49	-3,58E-03
V14	Equal variances assumed	2,292	,135	-1,528	66	,131	-,19	,12	-,43	5,70E-02
	Equal variances not assumed			-1,514	56,372	,136	-,19	,12	-,43	6,00E-02
V38	Equal variances assumed	,822	,368	,230	66	,819	8,21E-02	,36	-,63	,79
	Equal variances not assumed			,228	56,130	,821	8,21E-02	,36	-,64	,80
V39	Equal variances assumed	,789	,378	-1,099	66	,276	-,14	,12	-,38	,11
	Equal variances not assumed			-1,095	57,391	,278	-,14	,12	-,38	,11
V40	Equal variances assumed	3,451	,068	-1,162	66	,249	-,14	,12	-,39	,10
	Equal variances not assumed			-1,170	59,602	,247	-,14	,12	-,39	,10
V41	Equal variances assumed	,283	,597	-,261	66	,795	-3,21E-02	,12	-,28	,21
	Equal variances not assumed			-,262	58,508	,795	-3,21E-02	,12	-,28	,21
V42	Equal variances assumed	1,299	,259	,996	66	,323	,31	,31	-,31	,92
	Equal variances not assumed			,852	29,790	,401	,31	,36	-,43	1,04

Independent Samples Test

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
									95% Confidence Interval of the Difference	
		F	Sig.	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	Lower	Upper
V15	Equal variances assumed	,000	,991	1,336	66	,186	,38	,28	-,19	,94
	Equal variances not assumed			1,335	58,067	,187	,38	,28	-,19	,94
V16	Equal variances assumed	,007	,932	2,198	66	,031	,5107	,2324	4,680E-02	,9746
	Equal variances not assumed			2,231	61,129	,029	,5107	,2290	5,289E-02	,9685
V17	Equal variances assumed	,133	,716	2,474	66	,016	,56	,23	,11	1,02
	Equal variances not assumed			2,544	63,333	,013	,56	,22	,12	1,01
V18	Equal variances assumed	,044	,835	1,788	66	,078	,51	,29	-5,96E-02	1,08
	Equal variances not assumed			1,785	57,891	,080	,51	,29	-6,21E-02	1,08
V19	Equal variances assumed	1,857	,178	-,242	66	,809	-7,50E-02	,31	-,69	,54
	Equal variances not assumed			-,237	53,241	,814	-7,50E-02	,32	-,71	,56
V20	Equal variances assumed	,947	,334	-1,787	66	,079	-,44	,25	-,93	5,15E-02
	Equal variances not assumed			-1,750	53,700	,086	-,44	,25	-,94	6,42E-02
V21	Equal variances assumed	,867	,355	2,014	66	,048	,44	,22	3,76E-03	,88
	Equal variances not assumed			2,086	64,283	,041	,44	,21	1,88E-02	,87
V22	Equal variances assumed	,539	,466	1,904	65	,061	,48	,25	-2,37E-02	,99
	Equal variances not assumed			1,982	62,710	,052	,48	,24	-3,91E-03	,97
V23	Equal variances assumed	1,591	,212	,034	66	,973	1,07E-02	,32	-,62	,64
	Equal variances not assumed			,035	62,913	,972	1,07E-02	,31	-,60	,62
V24	Equal variances assumed	2,032	,159	1,319	66	,192	,33	,25	-,17	,82
	Equal variances not assumed			1,288	53,252	,203	,33	,25	-,18	,83
V25	Equal variances assumed	,066	,799	,759	66	,450	,16	,21	-,26	,57
	Equal variances not assumed			,774	61,932	,442	,16	,20	-,25	,56
V26	Equal variances assumed	5,026	,028	-1,550	66	,126	-,43	,28	-,99	,12
	Equal variances not assumed			-1,474	47,294	,147	-,43	,29	-1,02	,16
V27	Equal variances assumed	,548	,462	1,822	65	,073	,40	,22	-3,88E-02	,84
	Equal variances not assumed			1,881	63,699	,065	,40	,21	-2,51E-02	,83
V28	Equal variances assumed	,018	,892	1,937	66	,057	,40	,21	-1,23E-02	,81
	Equal variances not assumed			1,964	60,977	,054	,40	,20	-7,22E-03	,81
V29	Equal variances assumed	,004	,949	1,903	66	,061	,36	,19	-1,78E-02	,75
	Equal variances not assumed			1,932	61,157	,058	,36	,19	-1,27E-02	,74
V30	Equal variances assumed	,280	,599	1,475	66	,145	,33	,22	-,11	,76
	Equal variances not assumed			1,431	51,751	,158	,33	,23	-,13	,78
V31	Equal variances assumed	2,412	,125	1,704	66	,093	,34	,20	-5,82E-02	,74
	Equal variances not assumed			1,661	52,673	,103	,34	,20	-7,06E-02	,75
V32	Equal variances assumed	2,342	,131	-,347	66	,730	-7,86E-02	,23	-,53	,37
	Equal variances not assumed			-,327	45,651	,745	-7,86E-02	,24	-,56	,40
V33	Equal variances assumed	2,034	,159	,191	65	,849	4,58E-02	,24	-,43	,52
	Equal variances not assumed			,186	52,660	,853	4,58E-02	,25	-,45	,54
V34	Equal variances assumed	,158	,693	,514	66	,609	,13	,25	-,37	,63
	Equal variances not assumed			,508	55,652	,614	,13	,25	-,38	,64
V35	Equal variances assumed	2,515	,118	1,962	66	,054	,36	,18	-6,33E-03	,73
	Equal variances not assumed			2,048	65,083	,045	,36	,18	8,95E-03	,71
V36	Equal variances assumed	,034	,855	1,425	66	,159	,39	,28	-,16	,94
	Equal variances not assumed			1,432	59,310	,157	,39	,27	-,16	,94

الفهرس الإجمالي

الفهرس الإجمالي

آية قرآنية.....II

كلمة شكر وتقدير.....III

الإهداء.....IV

الملخص.....V

ملخص الفهرس.....VII

قائمة الاختصارات.....IX

قائمة الجداول.....X

قائمة الأشكال.....XIII

قائمة الملاحق.....XV

المقدمة .....ب-و

الفصل الأول: الأساس النظري لحوكمة الشركات

تمهيد.....02

المبحث الأول: الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات.....03

المطلب الأول: مفهوم ظهور حوكمة الشركات.....03

المطلب الثاني: تجليات حوكمة الشركات.....07

المطلب الثالث: الحوكمة كنظام معلومات.....10

المطلب الرابع: محددات حوكمة الشركات وركائزها الأساسية.....11

المبحث الثاني: مبادئ حوكمة الشركات.....15

المطلب الأول: آليات تشغيل مبادئ حوكمة الشركات.....15

المطلب الثاني: أهمية وأهداف مبادئ حوكمة الشركات والأطراف المعنية بتطبيقها.....18

المطلب الثالث: مقومات فاعلية مبادئ حوكمة الشركات.....21

المطلب الرابع: معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.....22

المبحث الثالث: نظرة محاسبية لحوكمة الشركات.....24
المطلب الأول: علاقة حوكمة الشركات بالمحاسبة.....24
المطلب الثاني: علاقة الجوانب الفكرية لحوكمة الشركات بالمعلومات المحاسبية.....25
المطلب الثالث: الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات.....25
المطلب الرابع: الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات.....29
خلاصة 31

الفصل الثاني: طبيعة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية

تمهيد..... 33
المبحث الأول: طبيعة الإفصاح المحاسبي.....34
المطلب الأول: مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي.....34
المطلب الثاني: أنواع، مستويات وأساليب الإفصاح المحاسبي.....35
المطلب الثالث: مقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومبرراته.....39
المطلب الرابع: الممارسات الخاطئة في الإفصاح المحاسبي.....42
المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية..... 43
المطلب الأول: ماهية التقارير المالية.....43
المطلب الثاني: أنواع ومستخدمي التقارير المالية واحتياجاتهم من المعلومات.....45
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية.....49
المطلب الرابع: جودة المعلومات المحاسبية.....49
المبحث الثالث: مقومات الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقارير المالية.....52
المطلب الأول: الإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار IAS01 و IAS07.....52
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار IAS24.....56
المطلب الثالث: الإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار IFRS7 59

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي حسب محتوى المعيار IFRS9.....62
خلاصة 64
الفصل الثالث: الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات
تمهيد.....66
المبحث الأول: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي.....67
المطلب الأول: دور خصائص حوكمة الشركات في الإفصاح المحاسبي..... 67
المطلب الثاني: علاقة مبادئ الحوكمة بالإفصاح المحاسبي..... 71
المطلب الثالث: جوانب تأثير مبادئ الحوكمة على الإفصاح المحاسبي..... 72
المطلب الرابع: إليات جودة الإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق مبادئ الحوكمة..... 74
المبحث الثاني: انعكاسات تطبيق مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.....76
المطلب الأول: دور الحوكمة في الحد من إدارة الأرباح.....76
المطلب الثاني: مساهمة لجان مجلس الإدارة في تحقيق جودة التقارير المالية.....79
المطلب الثالث: مدى تأثير مبادئ الحوكمة على جودة التقارير المالية.....81
المطلب الرابع: أثر شفافية التقارير المالية في ظل حوكمة الشركات على سوق الأوراق المالية.....83
المبحث الثالث: اسهامات النظام المحاسبي المالي في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر.....87
المطلب الأول: علاقة معايير المحاسبة بحوكمة الشركات ودورها في الحد من التضارب في المصالح.....87
المطلب الثاني: هيكل النظام المحاسبي المالي وأهدافه في ظل معايير المحاسبة الدولية.....89
المطلب الثالث: دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الحوكمة في الجزائر.....90
المطلب الرابع: واقع حوكمة الشركات في الجزائر ومراحل تطبيقها.....91
خلاصة 94

تمهيد 96
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.....97
المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة.....97
المطلب الثاني: تحضير الاستبيان وتحليله..... 98
المطلب الثالث: مجتمع الدراسة.....99
المبحث الثاني: دراسة و تحليل نتائج الاستبيان 101
المطلب الأول: الخصائص الديمغرافية للعينة.....101
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لنتائج الاستبيان.....105
المطلب الثالث: اختبار مدى وجود فروقات في رأي الأكاديميين والمهنيين.....136
خلاصة.....152
الخاتمة العامة.....154
قائمة المراجع.....159
الملاحق.....167
الفهرس الاجمالي..... 191

الملاحق.....167
الفهرس الاجمالي..... 191